الأمم المتحدة

CEDAW/C/GBR/7

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
11 August 2011
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

# النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

## التقارير الدورية السابعة للدول الأطراف

## المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية*

* وفقا للمعلومات المحالة إلى الدول الأطراف فيما يتعلق بتجهيز تقاريرها، لم تخضع هذه الوثيقة لتحرير رسمي قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

110412 090312 11-64854X (A)

الرجاء إعادة استعم

# المحتويات


| | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أولا – | مقدمة | | ٣ |
| ثانيا – | المواد ١–٤ من الاتفاقية: نهج المملكة المتحدة لمعالجة التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين | ١ – ٤٠ | ٥ |
| ثالثا – | المادة ٥: الأدوار الخاصة بكل من الجنسين والقولبة | ٤١–٦٠ | ١٩ |
| رابعا – | المادة ٦: استغلال المرأة | ٦١–٨٤ | ٢٤ |
| خامسا – | المادة ٧: الحياة السياسية والعامة | ٨٥–١٠٩ | ٢٩ |
| سادسا – | المادة ٨: المرأة بوصفها ممثلة دولية | ١١٠–١١٥ | ٣٦ |
| سابعا – | المادة ٩: الجنسية | ١١٦–١٣٠ | ٣٨ |
| ثامنا – | المادة ١٠: التعليم | ١٣١–١٥٧ | ٤٢ |
| تاسعا – | المادة ١١: العمالة | ١٥٨–١٧٣ | ٤٧ |
| عاشرا – | المادة ١٢: صحة المرأة | ١٧٤–٢٠٧ | ٥٢ |
| حادي عشر – | المادة ١٣: المزايا الاجتماعية والاقتصادية | ٢٠٨–٢١٤ | ٥٩ |
| ثاني عشر – | المادة ١٤: المرأة الريفية | ٢١٥–٢٢٢ | ٦١ |
| ثالث عشر – | المادة ١٥: المساواة أمام القانون والمسائل المدنية | ٢٢٣–٢٣١ | ٦٣ |
| رابع عشر – | المادة ١٦: المساواة في الزواج وقانون الأسرة | ٢٣٢–٢٤٩ | ٦٥ |
| خامس عشر – | العنف ضد النساء والفتيات | ٢٥٠–٣٠٦ | ٧٠ |
| المرفقات | | | |
| المرفق الأول – | الإدارات المفوضة | | ٨٥ |
| المرفق الثاني – | علاقة المملكة المتحدة بالأقاليم التابعة للتاج | | ٨٧ |
| المرفق الثالث – | علاقة المملكة المتحدة بأقاليم ما وراء البحار | | ٨٨ |
| المرفق الرابع – | تحفظات وإعلانات المملكة المتحدة | | ٨٩ |
| التوصيات المقدمة إلى المملكة المتحدة | | | ٩٣ |

## أولا – مقدمة

في الأجيال الجديدة، تغيرت حياة المرأة في المملكة المتحدة بصورة هائلة. وتؤدي المرأة دوراً نشطاً بصورة متزايدة في الحياة الاقتصادية والسياسية والعامة. وفي المملكة المتحدة، تشكل المرأة قرابة نصف (٤٦,٤ في المائة) قوة العمل[١]، وتقدم بذلك مساهمة بالغة الأهمية لاقتصادنا[٢]. ونسبة ثماني وعشرون (٢٨) في المائة من النساء اللائي لديهن أطفال صغار دون سن الخامسة يجمعن الآن بين العمل المأجور ومسؤولياتهن العائلية[٣]. ويتزايد تمثيل المرأة في جميع مجالات الحياة السياسية والعامة – كرئيسة للشركات، ورئيسة للهيئات العامة، ومستشارة، وعضوة برلمان وقائدة ومتطوعة ناشطة في مجتمعاتها المحلية، مع أن من الواضح أنه يتعين إحراز المزيد من التقدم.

وتعكس خبرات المرأة هذه التغيرات الديمغرافية والمجتمعية. وتنحدر واحدة من كل عشر نساء في المملكة المتحدة الآن من خلفية سوداء، وآسيوية وأقلية إثنية[٤]. وقد دخل ما يربو على ٠٠٠ ١٧ امرأة في شراكة مدنية منذ دخولهن في عام ٢٠٠٥[٥] وبحلول عام ٢٠٢٥ سيزيد عمر ١٣,٩ مليون نسمة عن ٦٥ عاما، سيكون منهم ٧,٥ مليون، أي ٥٤ في المائة، من النساء[٦].

وترى الحكومة البريطانية أن كل واحدة من هؤلاء النساء شخصية لها طموحاتها وتطلعاتها وتواجه التحديات الخاصة بها. وبرغم كل التغير والتقدم الذي شهدناه على مدى العقود الماضية يجب ألا نكون قانعين. وهذا ما يجعلنا نتخذ إجراءات في مجالات رئيسية توجد فيها تفاوتات دائمة بالمقارنة بخبرات الرجال. وبوجه خاص، نرى أنه من غير المقبول وجود أي مستوى للعنف ضد النساء والفتيات في المملكة المتحدة (أو في أي مكان آخر في العالم) ونطمح إلى إنهائه. وإننا ندرك أن هذه ليست مهمة قصيرة الأجل بل هي هدف طويل

(١) المصدر: إحصاءات سوق العمل، المملكة المتحدة، نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٢) مكتب الإحصاءات الوطنية، النشرة الإحصائية: المسح السنوي للساعات والدخول لعام ٢٠١٠، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(٣) المصدر: مسح القوى العاملة، الربع الثالث، ٢٠١٠– معدل على أساس غير فصلي.

(٤) المصدر: المسح السنوي للسكان، المملكة المتحدة، نيسان/أبريل – حزيران/يونيه ٢٠١٠.

(٥) المصدر: الاحصاءات الوطنية، بيانات تكوين الشراكات المدنية (مؤقتة)، ٢٠٠٥–٢٠٠٩. دخلت ٤٨١ ١٧ إمرأة في شراكات مدنية.

(٦) المصدر: الإسقاطات الوطنية للسكان القائمة على عام ٢٠٠٨، المملكة المتحدة.

الأجل. ويأتي منع هذا العنف في صلب نهجنا ونورد بالتفصيل التقدم الذي أحرزناه في فرع مستقل في هذا التقرير.

ويسرنا أن نقدم التقرير الدوري السابع للمملكة المتحدة بشأن التدابير التشريعية والإدارية التي اتخذتها خلال الفترة المنتهية في ٣١ أيار/مايو ٢٠١١ لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الاتفاقية).

ويعرض هذا التقرير النهج الشامل للحكومة البريطانية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتصميمنا على القضاء على التمييز. ويشرح التغيرات التي أدخلها قانون المساواة لعام ٢٠١٠ (قانون المساواة) في بريطانيا العظمى ويوجز العناصر الرئيسية لاستراتيجية الحكومة لتحقيق المساواة، ”بناء بريطانيا أكثر عدلا“، التي نشرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠: استراتيجية المملكة المتحدة الأولى على الإطلاق لتحقيق المساواة في كافة الدوائر الحكومية. ويحظى تنفيذ الاستراتيجية بالدعم من فريق جديد مشترك بين الوزارات معني بمسائل المساواة، يضم ١٢ وزيراً يمثلون الادارات الرئيسية وترأسه الرايت أونرابل تريزا ماي، عضوة البرلمان، وزيرة الداخلية ووزيرة شؤون المرأة ومسائل المساواة. وتساعدها لين فيذارستون، عضوة البرلمان، وكيلة الوزارة البرلمانية لمسائل المساواة والبطلة الوزارية لمكافحة العنف ضد النساء فيما وراء البحار.

ويتناول التقرير أيضا توصيات اللجنة رداً على التقريرين الدوريين الخامس والسادس، المقدمين في عام ٢٠٠٧. وحيثما كان النص، في التقرير بأسره، وثيق الصلة بتوصية ما، ترد الإشارة إليه في حاشية ختامية.

## الآليات المؤسسية

المكتب الحكومي المعني بمسائل المساواة مسؤول عن التشريع والسياسة المتعلقين بمسائل المساواة في بريطانيا العظمى[٧]. والمكتب مسؤول عن الاستراتيجية الشاملة للحكومة وأولوياتها فيما يتعلق بقضايا المساواة ويهدف إلى الحد من التمييز والضرر للجميع. ويُشرف المكتب على القضايا الجنسانية وهو مسؤول عن إدماج سياسة المساواة بين الجنسين في سياسة الحكومة كلها. ويُشرف المكتب على الالتزامات الدولية للحكومة بشأن المساواة بين الجنسين ويمثل ”الآلية الوطنية للمرأة“، وهي الآلية المؤسسية المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ الالتزامات البريطانية وتعزيزها طبقا للاتفاقية. ويُشرف المكتب أيضا على السياسة المتعلقة بالميول الجنسية ومساواة مغايري الهوية الجنسية في جميع إدارات الحكومة. وتُشرف

(٧) http.//www.equalities gov.uk/.

الإدارات الحكومية الأخرى على جوانب أخرى، وعلى سبيل المثال تضطلع إدارة المجتمعات المحلية والحكم المحلي بالمسؤولية عن المساواة فيما يتعلق بالمعتقد والدين وجوانب السياسة المتعلقة بالعرق. وإدارة التنمية الدولية مسؤولة عن ضمان إيلاء المساواة بين الجنسين أعلى أولوية في العمل الدولي للمملكة المتحدة وأطلقت في الآونة الأخيرة ''رؤية استراتيجية للفتيات والنساء'' لتعزيز التزاماتها بوضع الفتيات والنساء في صميم المساعدة الإنمائية.

وكجزء من برنامج أنشطة الحكومة للاحتفال بالذكرى المئوية لليوم الدولي للمرأة، بدأت وزيرة شؤون المرأة ومسائل المساواة استعراضا لكيفية تشاور الحكومة البريطانية مع المرأة ونشرت مشاورة بشأن ''تعزيز أصوات النساء في الحكومة''.

وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، أصبح المكتب جزءا من وزارة الداخلية، واحتفظ بوظائفه القائمة، وبخاصة المسؤولية الشاملة في جميع الدوائر الحكومية عن الاستراتيجية والتشريع المتعلقين بالمساواة وعن مساعدة الإدارات الحكومية وغيرها لادماج المساواة في جميع أعمالها. والموظفة المدنية الأقدم في وزارة الداخلية هي السيدة هيلين غوش.

ويرد في المرفقات ١ إلى ٣ شرح لحالة الإدارات المفوضة في أيرلندا الشمالية، واسكتلندا وويلز وعلاقة المملكة المتحدة بأقاليم التاج وأقاليم ما وراء البحار.

### التحفظات على الاتفاقية

منذ التصديق على الاتفاقية مصحوبا بعدد من التحفظات في عام ١٩٨٦، لم تسع الحكومة البريطانية إلى إضافة أي تحفظات جديدة بل إنها سحبت في الواقع عدداً من التحفظات. وأعادت الحكومة البريطانية النظر في التحفظات الحالية (مرفقة) وخلصت إلى أنه ينبغي عدم سحبها[1].

## ثانيا – المواد ١ – ٤ من الاتفاقية: نهج المملكة المتحدة لمعالجة التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين

**المادة ١: القضاء على التمييز**

**المادة ٢: الالتزامات بالقضاء على التمييز**

**المادة ٣: تطوير المرأة والنهوض بها**

**المادة ٤: التدابير الخاصة للتعجيل بالمساواة**

١ - تتحد الحكومة البريطانية والإدارات المفوضة في تصميمهما على إزالة الحواجز التي تعترض تكافؤ الفرص، ومعالجة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبناء مجتمع أكثر عدلا. وينبغي عدم منع أي شخص من التقدم بسبب خلفيته بما في ذلك نوع جنسه، وعرقه.. إلخ. ويبين هذا التقرير النهج الشامل لتعزيز المساواة بين الجنسين وتصميمنا على القضاء على التمييز.

## النهج الشامل

٢ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، نشرت الحكومة البريطانية ''استراتيجية تحقيق المساواة - بناء بريطانيا أكثر عدلا''، موضحة مقترحاتها لمعالجة الحواجز التي تعترض تكافؤ الفرص والحراك الاجتماعي. وستواصل الحكومة المركزية وبصورة مستقلة الإدارات المفوضة اتخاذ تدابير محددة وهادفة لتعزيز تكافؤ الفرص ومعالجة التمييز.

٣ - وبسبب طبيعة تفويض المسؤولية واتساع نطاق الاتفاقية (تغطي طائفة واسعة من مجالات السياسة ولكنها تتعلق على وجه التحديد بالمساواة بين الجنسين)، يورد هذا التقرير بالتفصيل كيف تنفذ الحكومة البريطانية والإدارات المفوضة توصيات الاتفاقية من خلال استراتيجيات شاملة لتحقيق المساواة[٨] (لا تقتصر على المساواة بين الجنسين بل تشملها أيضا) وأطر سياسة هادفة على حد سواء، وعلى سبيل المثال ''الدعوة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات''، والورقة البيضاء للصحة العامة المعنونة ''حياة صحية، أشخاص أصحاء'' والاستراتيجيات الإقليمية، مثل استراتيجية أيرلندا الشمالية للمساواة بين الجنسين في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦، التي توفر إطارا استراتيجيا لتعميم المساواة بين الجنسين وتعزيز التدابير الجنسانية في جميع الدوائر الحكومية[٢][٣].

٤ - ولضمان إيلاء المساواة بين الجنسين ''اهتماماً ذا أولوية''، عينت الحكومة الرايت أونورابل تيريزا ماي عضوة البرلمان وزيرة لشؤون المرأة ومسائل المساواة، ولين فيذارستون عضوة البرلمان وكيلة وزارة برلمانية لمسائل المساواة. وتوجد في المكتب الحكومي لمسائل المساواة شعبة مخصصة مسؤولة عن تنسيق قضايا المساواة بين الجنسين على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء[٤]. ويؤدي المكتب مهمة الآلية الوطنية للمرأة في المملكة المتحدة. وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، أصبح المكتب الحكومي لمسائل المساواة جزءاً من وزارة الداخلية، واحتفظ بمهامه القائمة، وبخاصة مسؤوليته الشاملة في جميع إدارات الحكومة عن

(٨) توفر خطط المساواة القانونية والنهج الذي تنص عليه المادة ٧٥ في أيرلندا الشمالية نهجا استراتيجيا شاملا- يتسم بتميزه واستقلاله عن بناء بريطانيا أكثر عدلا.

استراتيجية وتشريع تحقيق المساواة وعن مساعدة إدارات الحكومة وغيرها لإدماج المساواة في جميع أعمالها.

٥ - وفضلا عن ذلك، لضمان إيلاء المساواة بين الجنسين أعلى أولوية في العمل الدولي للمملكة المتحدة، أطلقت إدارة التنمية الدولية ''رؤيتها الاستراتيجية للفتيات والنساء'' في ٨ آذار/مارس ٢٠١١ لتعزيز التزاماتها بوضع الفتيات والنساء في صميم مساعدتها الإنمائية. وتضع الرؤية أربع ركائز للقيام بعمل أكبر وأنجع لتحسين حياة الفتيات والنساء عن طريق '١' تأخير الحمل الأول ودعم الولادة المأمونة؛ '٢' توفير الموارد الاقتصادية للفتيات والنساء مباشرة؛ '٣' توفير التعليم الثانوي للفتيات؛ و '٤' منع العنف ضد الفتيات والنساء. وتتناول أيضا القضايا المتعلقة بتهيئة بيئة إيجابية مساعدة لتحسين وضع المرأة، ومكافحة التمييز، وتعزيز المشاركة السياسية وبناء أطر قانونية أكثر فعالية لحماية حقوق المرأة.

٦ - وتدرك الحكومة البريطانية أهمية التنسيق والرصد الفعالين لتنفيذ الاتفاقية والملاحظات الختامية للجنة، بما في ذلك توصياتها، في جميع أنحاء المملكة المتحدة وفي أقاليم التاج وأقاليم ما وراء البحار التابعة لها. وهذا العمل يُشرف عليه المكتب الحكومي لمسائل المساواة. وقد أنشأ المكتب شبكة من المسؤولين في جميع الإدارات الحكومية المركزية وفي الإدارات المفوضة. وعقب تقديم التقرير الدوري السادس للمملكة المتحدة، أُرسلت الملاحظات الختامية والتوصيات لعام ٢٠٠٨ إلى الوزراء في جميع أنحاء المملكة المتحدة. وفي وقت لاحق في عام ٢٠٠٨، استضاف المكتب الحكومي لمسائل المساواة اجتماع مائدة مستديرة مع مسؤولين من الإدارات الحكومية الأخرى لمناقشة أعمال المتابعة[٥]. وأنشئت شبكة مديرين رفيعي المستوى معنيين بالمسائل الجنسانية، برئاسة رئيس شعبة المساواة بين الجنسين واشتراك المرأة وإدماجها التابعة للمكتب وضمت كبار المسؤولين عن السياسة الجنسانية في الإدارات المفوضة[٦].

٧ - وقد أدمجت حكومة المملكة المتحدة والإدارات المفوضة استراتيجيات مختلفة لنشر المعلومات المتعلقة بالاتفاقية والملاحظات الختامية والبروتوكول الاختياري، والتوعية بها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير[٧][٨][٩][١٠]، بما في ذلك:

- وضع معلومات بشأن الاتفاقية والبروتوكول الاختياري على الموقع الشبكي للمكتب الحكومي لمسائل المساواة؛

(٩) http://equalities.gov.uk/pdf/action%20plan.pdf.

(١٠) http://www.equalities.gov.uk/pdf/Equality%20Strategy%20tagged%20version.pdf.

- تمويل واستضافة خمسة اجتماعات إقليمية لشركاء رئيسيين مع اللجنة الوطنية للمرأة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠٠٩ لزيادة الوعي بالاتفاقية والبروتوكل الاختياري (فضلا عن إعلان ومنهاج عمل بيجين)[١١]؛
- الاشتراك في الفعاليات العامة ذات الصلة ودعمها فيما يتعلق بالاتفاقية (على سبيل المثال، قدمت لجنة المساواة وحقوق الإنسان التمويل لمركز موارد المرأة، وهو منظمة مجتمع مدني، لعقد تسع فعاليات تدريب في جميع أنحاء المملكة المتحدة للمنظمات غير الحكومية بشأن تطبيق الاتفاقية) وأصدرت لجنة المساواة وحقوق الإنسان دليلا لاستخدام البروتوكول الاختياري؛ و
- تنسيق مشاركة منتظمة شاملة للإدارات بشأن الاتفاقية والملاحظات الختامية.

٨ - وقد مولت الحكومة البريطانية برنامجاً لـ ''بناء قدرة حقوق الإنسان'' في أقاليم ما وراء البحار[١٢]. وهذا البرنامج يشمل زيادة وعي وقدرة الحكومات، والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني لمعالجة قضايا حقوق الإنسان؛ وعززت ترتيبات الإبلاغ عن حقوق الإنسان ورصدها وفقا للمعاهدات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقية. ويتمثل أحد جوانب هذا المشروع في تشجيع أقاليم ما وراء البحار التي ما زال يتعين حتى الآن مدَّ نطاقها إلى الاتفاقية على أن تفعل ذلك. وقدم المكتب الحكومي لمسائل المساواة الدعم إلى حلقة عمل في أنغويلا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ استهدفت أقاليم ما وراء البحار. وبحثت حلقة العمل أي عقبات تقنية متصورة تعترض مد النطاق، وكيف يمكن التغلب عليها، ونظرت في الموارد الأخرى التي تدعو إليها الحاجة. وحضرت أيضا جزر فيرجن البريطانية وجزر تيركس وكايكوس، التي انسحبت عليها الاتفاقية بالفعل، لتبادل الممارسات الجيدة. ونتيجة لذلك، طلبت برمودا منذ وقت قريب جدا مدَّ نطاق الاتفاقية إليها.

٩ - وتنعكس أحكام الاتفاقية في الأطر التثقيفية في جميع أنحاء المملكة المتحدة (انظر المادتين ٧ و ١٠)[١٣] والتدريب القانوني (انظر المادة ١٥)[١٤].

---

(١١) www.scotland.gov.uk/Publications/2008/02/19133153/5.

(١٢) www.scotland.gov.uk/Publications/2008/11/04154235/6.

(١٣) http://www.equalities.gov.uk/pdf/425156%20partnrtdhip%20tagged.pdf.

(١٤) http://www.justice.gov.uk/publications/docs/corston-report-march-2007.pdf.

## النهج التشريعي

١٠ - نفذت الحكومة البريطانية غالبية أحكام قانون المساواة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويوحد قانون المساواة ويجمع معاً قانون مناهضة التمييز السابق في بريطانيا العظمى، بما في ذلك قانون التمييز على أساس الجنس لعام ١٩٧٥ (بصيغته المعدلة لاحقا) وقانون الأجر المتساوي لعام ١٩٧٠ (بصيغته المعدلة لاحقا)، في تشريع واحد. ويحظر قانون المساواة التمييز، والتحرش، والإيذاء وغير ذلك من السلوك المحدد بصورة مباشرة وغير مباشرة، مع استثناءات معينة يسمح بها بوصفها مشروعة حسب الاقتضاء. ويحمي القانون الأشخاص من التمييز بسبب ''الخصائص المشمولة بالحماية''، وهي السن، أو الإعاقة، أو تغيير نوع الجنس، أو الزواج والشراكة المدنية، أو الحمل والأمومة، أو العرق، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس والميول الجنسية. ولا توافق الحكومة البريطانية على أن قانون المساواة ينبغي أن يتضمن جميع أحكام الاتفاقية[١٥]. فمن شأن هذا أن يجعل قانون المساواة غير متناسب فيما يتعلق بنوع الجنس، بإعطاء المرأة حقوقا أكثر من الآخرين، وعلى سبيل المثال المعوقين أو الأشخاص من الفئات السوداء والآسيوية ومن الأقليات الإثنية المختلفة. ومن شأن هذا تقويض الأساس المنطقي للتشريع الذي يوفر الحماية بسبب طائفة من الخصائص المشمولة بالحماية بشكل منصف وبدون خلق هيكل هرمي للمساواة. ولذلك يتمثل نهج الحكومة البريطانية في تنفيذ المساواة عن طريق مزيج من التدابير التشريعية والإدارية.

١١ - ويتضمن قانون المساواة أيضا واجبا متكاملا جديدا للمساواة في القطاع العام (واجب المساواة) الذي يجمع معا واجب المساواة بين الجنسين السابق، وكذلك واجبات العرق والإعاقة السابقة، ويمتد لأول مرة ليشمل السن، والدين أو المعتقد، والميول الجنسية، والحمل والأمومة وتغيير نوع الجنس بالكامل. ودخل واجب المساواة حيز النفاذ في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١[١٦]. ويتضمن قانون المساواة أيضا أحكاما لمنع تنفيذ شروط سرية الأجور، ليتمكن الموظفون الآن من مناقشة أجورهم الخاصة بحرية لاكتشاف ما إذا كانت أجورهم تمييزية. وتُجري الحكومة البريطانية مشاورات الآن بشأن اتخاذ تدابير أخرى لتطلب إلى أرباب الأعمال الذين يثبت لإحدى المحاكم أنهم انتهكوا قانون الأجر المتساوي أن يقوموا بمراجعة الأجور (انظر أيضا الفقرات ١٦٢-١٦٦).

---

(١٥) http://www.justice.gov.uk/docs/breaking-the-cycle.pdf.

(١٦) http://www.dojni.gov.uk/index/publications/final_draft_for_print_a_strategy_to_manage_women_offenders_and_those_vulnerable_to_offending_behaviour.pdf.

١٢ - ويقتضي واجب المساواة أن تولي الهيئات العامة الاعتبار الواجب عند ممارسة وظائفها للحاجة إلى القضاء على التمييز والتحرش غير المشروعين بسبب نوع الجنس، وغير ذلك من أنواع السلوك غير المشروع بموجب قانون المساواة؛ لتعزيز تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء وتشجيع العلاقات الجيدة بين الرجال والنساء. وتضطلع لجنة المساواة وحقوق الإنسان بتنفيذ واجب المساواة[١٧]، وهي هيئة قانونية مستقلة مسؤولة عن القضاء على التمييز، وتعزيز ورصد حقوق الإنسان وتعزيز المساواة. وتحظى لجنة المساواة وحقوق الإنسان برعاية المكتب الحكومي لمسائل المساواة[١٨].

١٣ - وقانون المساواة يمنح سلطات للحكومة البريطانية والإدارات المفوضة لوضع أنظمة لإضافة واجبات محددة بغرض التمكين من أداء واجب المساواة على نحو أفضل. وحكومة ويلز هي الأولى في بريطانيا العظمى بقيامها بالنص على واجبات محددة دخلت حيز النفاذ في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١.

## التدابير الرامية إلى القضاء على التمييز الذي يستهدف فئات محددة

### النساء المعوقات

١٤ - التزمت الحكومة البريطانية بتقديم دعم إضافي للنساء المعوقات كجزء من مبادرة أوسع نطاقا تستهدف جميع المعوقين الذين يريدون أن يصبحوا أعضاء في البرلمان، أو مستشارين أو مسؤولين منتخبين آخرين (للإطلاع على مزيد من المعلومات، انظر المادة ٧) وتعمل بصورة وثيقة مع منظمات الإعاقة والمنظمات الأخرى ذات الصلة لبلورة كيفية تقديم هذا الدعم على أفضل وجه. والتمست مشاورة انتهت في ١١ أيار/مايو ٢٠١١ الآراء بشأن كيفية تقديم هذا الدعم الإضافي. وتنظر الحكومة البريطانية حاليا في الردود.

١٥ - ويطبق قانون المساواة الآن الحظر ضد التمييز على أساس الإعاقة كسبب مباشر وذلك على نطاق أوسع إلى مجالات تتجاوز ميدان العمل لتشمل مجالات من قبيل الحصول على السلع، والتسهيلات والخدمات؛ ويدخل مبدأ التمييز على أساس الإعاقة كسبب غير مباشر؛ وينص على شكل جديد للحماية من التمييز الذي يحدث بسبب شيء ناشئ نتيجة لإعاقة شخص ما. وينص أيضا على الحماية الصريحة من التمييز على أساس الإعاقة كسبب مباشر والتحرش الذي يحدث بسبب ارتباط أحد الأشخاص بشخص معوّق، وهو ما يمكن

(١٧) http://www.equalities.gov.uk/pdf/EHRC%20Reform%20Condoc%20Accessible.pdf.

(١٨) 13.5, p137 in Heady, L., Kail A. and Yeowart, C. (2011) *Understanding the Stability and Sustamability of the Violence Against WomenVoluntary Sector,* GEO (London).

أن ينطبق على أقارب المعوقين والقائمين على رعايتهم، والحماية الصريحة من التمييز القائم على الإعاقة كسبب مباشر والتحرش الذي يحدث بسبب التصور الخاطئ بأن الضحية معاقة. وبالإضافة إلى ذلك، يوفق قانون المساواة بين طائفة من أحكام الإعاقة لجعلها أسهل لمن لهم حقوق وعليهم مسؤوليات لفهمها وتطبيقها. وعلى سبيل المثال، توجد الآن عتبة واحدة ينشأ عندها الواجب لإجراء تعديلات معقولة.

١٦ - وفي عام ٢٠٠٩، صدقت المملكة المتحدة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهي ملتزمة بالرؤية المتعلقة بالمساواة في الاتفاقية وبتنفيذ التزاماتها. وسيُقدم في عام ٢٠١١ التقرير الدوري الوطني الأول إلى الأمم المتحدة بشأن تنفيذ هذه الاتفاقية في المملكة المتحدة[١٩].

**المساواة فيما يتعلق بالسحاقيات، والمثليين، ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية**

١٧ - تلتزم الحكومة البريطانية بتعزيز وحماية حقوق السحاقيات، والمثليين، ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية في المملكة المتحدة. وقد انطلقت خطة العمل الاستراتيجية المعنونة ''العمل لتحقيق المساواة للسحاقيات، والمثليين، ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية: المضي قدما''، في ١٤ آذار/مارس ٢٠١١[٩] وتوضح الاجراءات المحددة التي ستتخذها الحكومة البريطانية في جميع مجالات السياسة العامة وتقديم الخدمات وفي الدوائر العامة في بريطانيا العظمى، وفي عملها الدولي، لإحراز تقدم في المساواة المتعلقة بالسحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية. وخطة العمل هذه تستند إلى الالتزامات الواردة في خطة العمل المتعلقة بالسحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية، التي أطلقها رئيس الوزراء في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ وفي ''استراتيجية المساواة''[١٠]. واللجنة التنفيذية لأيرلندا الشمالية في سبيلها إلى نشر استراتيجية بشأن الميول الجنسية.

١٨ - وتضمنت خطة العمل المعنونة ''العمل لتحقيق المساواة للسحاقيات، والمثليين، ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية: المضي قدما'' إلتزاما بنشر أول خطة عمل على الإطلاق بشأن مساواة مغايري الهوية الجنسية بحلول نهاية هذا العام. وستتضمن خطة العمل هذه تعهدات قاطعة من جميع الإدارات الحكومية ستنفذ طوال مدة انعقاد البرلمان. وتشترك الحكومة البريطانية بصورة نشطة مع مجتمع مغايري الهوية الجنسية طوال وضع خطة العمل.

(١٩) 3.69 p. 66 in Shared Intelligences & Jane Ellis Consulting (2011) *Evaluation of the Special Funds for the Sexual Violence Voluntary and Community Sector*, GEO (London).

١٩ - ونهج الحكومة الاسكتلندية لتحقيق المساواة للسحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية يعتبر تقدميا في السياق الأوروبي، بسبب استخدامه لتعريف شامل لـ ''الهوية الجنسانية'' في تشريعها المتعلق بجريمة الكراهية ولأنها أول حكومة تمول منصباً في منظمة لمغايري الهوية الجنسية. وتعتبر أكثر بلدان أوروبا تقدما في مساواة مغايري الهوية الجنسية. وعلاقة الحكومة الاسكتلندية الوثيقة بالمنظمات الوطنية الثلاث للسحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية ساعدت على تحسين التوصيات الواردة في تقرير الفريق المعني بخطة قلوب وعقول الساحقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية ''تحدي التحيز: تغيير المواقف تجاه الساحقيات، والمثليين، ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية في اسكتلندا''[١١]. وفي ردها على التقرير[١٢]، استجابت الحكومة الاسكتلندية للغالبية العظمى للتوصيات المقدمة.

٢٠ - وواجب المساواة الجديد يشترط على الهيئات العامة عند ممارستها لوظائفها أن تولي الاعتبار الواجب لضرورة القضاء على التمييز والتحرش غير المشروعين بسبب الميل الجنسي وتغيير نوع الجنس، فضلا عن أنواع السلوك الأخرى غير المشروعة طبقا لقانون المساواة؛ وتعزيز تكافؤ الفرص بين الأشخاص الذين يتسمون بتلك الخصائص والذين لا يتسمون بها؛ وتعزيز إقامة علاقات جيدة بين الأشخاص الذين يتسمون بتلك الخصائص والذين لا يتسمون بها. وهذا يعني أن الهيئات العامة من قبيل المستشفيات والمجالس المحلية تحتاج إلى النظر بصورة نشطة في الآثار التي ترتبها سياساتها وممارساتها على مجتمعات السحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية عند تخطيط عملها وأولوياتها وسيساعدها ذلك في التغلب على الحواجز وتعزيز المشاركة. وسيكفل هذا أيضا أن يكون على المدارس واجب النظر في كيفية معالجة الاستئساد القائم على كراهية السحاقيات والمثليين الجنسيين وكراهية المتحولين جنسيا. وتقضي المادة ٧٥ من قانون أيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨ بأن تعزز السلطات العامة تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء بوجه عام، وبين الأشخاص ذوي الميول الجنسية المختلفة. وتؤدي لجنة المساواة في أيرلندا الشمالية دوراً قانونياً في رصد تنفيذ هذه الواجبات.

٢١ - وكجزء من التزامها بتحسين تحقيق المساواة للسحاقيات والمثليين جنسيا ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية، تعتزم الحكومة تنفيذ المادة ٢٠٢ من قانون المساواة التي ستلغي الحظر المفروض في انكلترا وويلز على تسجيلات الشراكة المدنية التي تعقد في الأماكن الدينية. وتنفيذ هذا النص سيسمح للمنظمات الدينية التي ترغب في ذلك بالترحيب بتسجيلات الشراكة المدنية في أماكنها. ولأن المادة ٢٠٢ تمثل حكما مبيحاً، فإن المنظمات الدينية التي لا ترغب في الترحيب بتسجيلات الشراكات المدنية لن تكون مطالبة بالقيام

بذلك نتيجة لهذا التغيير. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، بدأت مناقشة بشأن كيفية تطبيق هذا الحكم[١٣]. وعمل الحكومة المتعلق بالشراكات المدنية أثبت أيضا وجود رغبة من كثيرين في المضي نحو تحقيق المساواة في الزواج المدني والشراكات المدنية، وستقوم بالتشاور في هذه المسألة بصورة مستقلة، وستعمل مع جميع المهتمين بهذا المجال.

**المجرمات**

٢٢ - تلتزم الحكومة البريطانية بتحويل النساء بعيدا عن الجريمة ومعالجة ارتكاب النساء للجرائم بصورة فعالة. وقد وافقت بصورة عامة على الاستنتاجات الواردة في تقرير البارونة كورستون المؤرخ آذار/مارس ٢٠٠٧ بشأن ”استعراض للمرأة التي لديها جوانب ضعف خاصة في نظام العدالة الجنائية“[١٤] وتدعم الحد من عدد النساء الضعيفات في السجون[٢٠]. ولإبعاد النساء الضعيفات اللائي لا يشكلن خطرا على الجمهور عن الحبس، يجري تنفيذ برنامج عمل مستمر لتوفير خيارات مجتمعية فعالة للمحاكم، بما في ذلك:

- تقديم منحة تربو على ١٠ ملايين جنيه استرليني ممولة من وزارة العدل لمنظمات القطاع الطوعي لتنفيذ شبكة من ٤٠ من التدخلات القائمة على المجتمع المحلي من أجل النساء لمعالجة الأسباب الكامنة وراء ارتكابهن للجرائم؛
- تمويل خدمة كفالة معززة للنساء لتوفير الدعم الشخصي المكثف لما يصل إلى ٥٠٠ إمرأة في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١؛
- العمل مع ائتلاف ممولين مستقلين للقيام على نحو استراتيجي بتمويل مبادرات رفيعة المستوى لدعم المنظمات النسائية التي تعمل من أجل تغيير سلوك النساء المعرضات للخطر أو اللائي ارتكبن جرائم؛
- العمل مع القطاع الطوعي، ونظام العدالة الجنائية والشركاء الآخرين لتعزيز خيارات المجتمع المحلي الجديدة للمحاكم؛
- تغيير استخدام سجن نساء بحيث يتم تحقيق الهدف المتمثل في تخفيض حيز سجن النساء بـ ٣٠٠ مكان بحلول آذار/مارس ٢٠١١ وفضلا عن ذلك دعم الهدف المتمثل في تخفيض عدد أماكن سجن الإناث بـ ٤٠٠ مكان بحلول آذار/مارس ٢٠١٢؛

(٢٠) http://www.education.gov.uk/inthenews/inthenews/a0077692/the-governments-response-to-the-independent-review-of-the-commercialisation-and-sexualisation-of-childhood.

- تقديم الدعم لمشروع استكشاف فوائد التدخل المبكر لصالح المرأة ذات الاحتياجات المتعددة لتحويل اتجاهها عند احتكاكها لأول مرة بنظام العدالة الجنائية؛ و
- تمويل ٢٥ هيئة محلية لتقديم خدمات تدخل عائلية خاصة بالمرأة في الفترة ٢٠١٠/٢٠١٢ كجزء من نهج أوسع لدعم الأسر التي تواجه مشاكل متعددة.

٢٣ - وفي الآونة الأخيرة، أوضحت الحكومة البريطانية رؤيتها لمعاقبة وإعادة تأهيل المجرمات بصورة أكثر فعالية وذلك في الورقة الخضراء المعنونة ''كسر دورة المجرمات، ومعاقبتهن، وإعادة تأهيلهن والحكم عليهن بصورة فعالة''[١٥]. ومن خلال المقترحات الواردة في الورقة الخضراء، ستضمن الحكومة البريطانية النجاح في إعادة تأهيل النساء المجرمات، سواء كن يقضين الأحكام في الحبس أو في المجتمع المحلي[٢١]. وتقوم الحكومة البريطانية أيضا بوضع استراتيجية ستكفل أن يكون تنفيذ النساء للأحكام، في بيئتي الحبس والمجتمع المحلي على حد سواء، مناسبا للغرض ويفي بالاحتياجات المعقدة للمجرمات[٢٢].

٢٤ - وقد تعهدت الدائرة الوطنية لإدارة شؤون المجرمين بتوفير التمويل لدعم غالبية الخدمات المجتمعية للمرأة في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢. وتعهدت أيضا بالقيام من الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ وما بعدها بالتكليف بتقديم خدمات تثبت فعاليتها في إبعاد النساء عن الحبس.

٢٥ - وليس من سياسة الحكومة البريطانية إيواء المجرمات دون سن ١٨ عاماً في سجون الراشدات[٢٣]. ويجري إيواء البالغات من العمر ١٧ عاما في وحدات مخصصة يُجهزها مجلس العدالة للشباب وتديرها دائرة السجون. ويجري إيواء من تقل أعمارهن عن ١٧ عاما إما في مراكز تدريب مأمونة أو في بيوت أطفال مأمونة. وقد حدث انخفاض بنسبة ١٤ في المائة تقريبا في عدد الصغيرات (دون سن ١٨ عاما) في الحبس على مدى السنوات الخمس الماضية. وفي أيرلندا الشمالية، يجري إيواء المجرمات دون سن ١٨ عاماً في مركز العدالة للأحداث.

٢٦ - وترى الحكومة البريطانية أنه ينبغي توفير برنامج تعلُّم شخصي للمجرمين المحتاجين للتعلُّم، يستند إلى تقييم مناسب للاحتياجات ومبين بوضوح في خطة تعلُّم فردي مصممة

(٢١) التقديرات التجريبية للسكان حسب الفئة الإثنية في انكلترا عام ٢٠٠٧ التي أجراها المكتب الوطني للإحصاءات، ونشرت في عام ٢٠٠٨.

(٢٢) نقلا عن إحصاءات ويلز، www.statswales.wales.gov.uk/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=11293.

(٢٣) الأسر المعيشية ذات الدخل الأدنى من المتوسط في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. تستند المقارنات إلى ٦٠ في المائة من الدخل الوسيط قبل تكاليف الإسكان.

لهم[٢٤]. ومن خلال العقود الجديدة لخدمات تعلم ومهارات المجرمين في عام ٢٠٠٩، عززت الخدمات القائمة، بما في ذلك بتوفير:

- الفحص الفردي الذي يعقبه تقييم مناسب لتحديد احتياجات الفرد للتعلُّم والمهارات؛
- منهاج دراسي قائم على قاعدة عريضة في الحبس، ولكنه يتضمن ''نواة'' قوية لتسهيل التقدم عند الانتقال إلى مكان جديد، لتلبية احتياجات التعلُّم؛
- الانتقال المدار بصورة صحيحة إلى المجتمع المحلي عند إطلاق السراح، بما في ذلك وضع لافتات لإرشاد المجرمات إلى الأماكن التي يمكن أن يحصلن فيها على ما يحتجن إليه من مشورة ودعم، وعلى سبيل المثال المراكز والمنظمات النسائية ذات الصلة؛ و
- خدمات المعلومات، والمشورة والإرشاد لدعم المجرمات المحتاجات للتعلُّم. وهذه الخدمات مدمجة في الخدمة الشاملة لمهن الراشدات. وهذا يكفل توفير الدعم والإرشاد لجميع النساء، بمن فيهن جميع المجرمات.

٢٧ - ونشرت اللجنة التنفيذية لأيرلندا الشمالية استراتيجية مدتها ثلاث سنوات في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بعنوان ''استراتيجية لإدارة شؤون المجرمات والمعرضات للسلوك الإجرامي''[١٦]. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية في تخفيض عدد النساء اللائي يدخلن نظام العدالة الجنائية في أيرلندا الشمالية. ولتحقيق هذا، فإنها تركز على أربعة مجالات رئيسية:

- توفير بدائل للمُحَاكمة والحبس؛
- الحد من ارتكاب النساء للجرائم؛
- إشراف المجتمع المحلي وتدخلاته فيما يتعلق بالمرأة بوجه خاص؛ و
- وضع نهج خاص بالمرأة فيما يتعلق بالحبس.

٢٨ - وقد استعرضت أيرلندا الشمالية الموقع الحالي لسجون النساء، وتمشيا مع بلورة استراتيجيتها الشاملة، ما برحت دائرة سجون أيرلندا الشمالية تبحث خيارات توفير أماكن

(٢٤) للإطلاع على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى تقييم الأثر المعنون ''تدابير المشروطية في مشروع قانون إصلاح الرعاية الاجتماعية لعام ٢٠١١''. http://www.dwp.gov.uk/docs/lone-parent-conditionality-wr2011-ia.pdf.

إيواء ومرافق للسجينات تكون أكثر ملاءمة للغرض الذي بنيت من أجله. وفي أثناء ذلك، تضطلع دائرة سجون أيرلندا الشمالية ببرنامج مستمر لتحسين وتجديد مرافق سجن النساء.

٢٩ - وقد قامت الحكومة الاسكتلندية بما يلي:

- افتتاح وحدتين للإدماج في المجتمع المحلي. وهاتان الوحدتان تمكّنان السجينات الخاضعات لدرجة منخفضة من الإشراف والمقبلات على نهاية مدة عقوبتهن من الاستعداد لإعادة الإندماج في المجتمع بتوفير برنامج فرص منظم لهن، مثل الالتحاق بكلية أو القيام بزيارات عائلية؛

- مواصلة التمويل بمبلغ ١٠٧ مليون جنيه استرليني في السنة للمركز ٢١٨ في غلاسجو، وهو مرفق تخصصي متعدد التخصصات للمجرمات اللائي قد تكون لهن مشاكل مرتبطة بالإدمان. وللمركز ٢١٨ برنامج للإقامة وبرنامج نهاري على حد سواء ويتيح فرصة فريدة لتقديم الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية سريعة الاستجابة والابتكارية من موقع واحد؛

- إصدار أمر تعويض المجتمع الذي يتيح الفرصة لتصميم الأمر وفقا لاحتياجات المجرمات، مع إرشادات تؤكد أهمية ضمان حصولها على عمل مناسب غير مدفوع الأجر، مع مراعاة رعاية الطفل أو مقتضيات الرعاية الأخرى؛ و

- تقديم تمويل إضافي قدره ٨٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني في السنة للفترتين ٢٠١١/٢٠١٠، و ٢٠١٢/٢٠١١ لسلطات إقامة العدل في المجتمع المحلي لتعزيز الجهود المبذولة لمنع النساء من العودة إلى ارتكاب الجرائم. وهذا التمويل يستهدف برامج من قبيل وضع مشروع إرشادي للنساء فيما يتعلق بتصرفات المجتمع المحلي أو فيما يتعلق بالإفراج عنهن من السجن.

**الهيئات العامة غير الحكومية**

٣٠ - أجرت الحكومة البريطانية استعراضاً للهيئات العامة غير الحكومية. وتمثلت الأهداف الرئيسية للاستعراض في زيادة المساءلة وتخفيض تكاليف الهيئات التي تمولها الحكومة. ونتيجة لذلك، صدر قرار بإغلاق اللجنة الوطنية للمرأة في نهاية عام ٢٠١٠ ووضع نهج جديد سيجعل العمل مع المرأة والمنظمات النسائية التي تتكلم بالنيابة عنها أقرب إلى الوزراء وسيضمن أن تكون طرق العمل والاتصالات أنسب للقرن الحادي والعشرين. ووقت تقديم هذا التقرير، كانت الحكومة البريطانية تجري مشاورات بشأن مقترحاتها لوضع نهج جديد وتستمع بصورة جدية لما تقوله المرأة والمنظمات النسائية. وسيبدأ التنفيذ في تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١١ (رهنا بنتائج التشاور) وسيشتمل على مزيج من أساليب التواصل لإمكان العمل مع المرأة والمنظمات النسائية في جميع أنحاء المملكة المتحدة وسيستخدم أحدث أساليب الربط الشبكي الاجتماعي. وستُبلغ المعلومات المجمعة إلى الفريق المشترك بين الوزارات والمعني بمسائل المساواة، الذي يشرف على الإستراتيجية لتنفيذ إلتزامات الحكومة بتحقيق المساواة. وهذا التواصل المُحسَّن مصمم لتقديم نهج لإشراك المرأة والاستماع إليها في المملكة المتحدة أوسع وأشمل مما سبق بتمكين المرأة العادية من الإدلاء بدلوها مباشرة في الحكومة.

٣١ - وما زالت لجنة المساواة وحقوق الإنسان الهيئة القانونية المستقلة المسؤولة عن القضاء على التمييز، وتعزيز ورصد حقوق الإنسان وتعزيز المساواة. ويرعى المكتب الحكومي لمسائل المساواة هذه اللجنة[٢٥]. وقد نشرت الحكومة خططا تفصيلية للتغيرات الهامة في طريقة عمل لجنة المساواة وحقوق الإنسان[١٧]. وستؤدي الإصلاحات إلى تصويب أخطاء الماضي وزيادة الشفافية، والمساءلة وما تحققه من نتائج مقابل التكلفة النقدية. وستجعل هذه الإصلاحات اللجنة منظمة أقوى، وأكثر تركيزا وأكثر كفاءة.

### المنظمات غير الحكومية

٣٢ - ترى حكومة المملكة المتحدة أن الإدعاءات القائلة بأن واجب المساواة بين الجنسين السابق أثَّر بصورة سلبية على توفير ''الخدمات للمرأة دون غيرها'' غير صحيحة في الواقع. ولم يجد بحث مستقل جرى بتكليف من المكتب الحكومي لمسائل المساواة[١٨] أي دليل على أن واجب المساواة بين الجنسين قد أثر على استقرار أو استدامة القطاع الطوعي للمرأة. ووجد تقييم للصندوق الخاص في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ أنه في حين جرى تشجيع بعض المنظمات المستفيدة لتقديم خدمات لضحايا العنف الجنسي الذكور، كانت هناك طائفة من ردود الفعل على هذا من منظمات فردية تراوحت بين تقديم خدمات منفصلة للرجال والاحتفاظ بالخدمات للمرأة دون غيرها على وجه الحصر[١٩]. ولم يُقدم أي دليل أيضا إلى اللجنة أثناء بحث عام ٢٠٠٨ لإثبات هذه الإدعاءات[٢٦].

٣٣ - ونشر المكتب الحكومي لمسائل المساواة صحيفة وقائع عن واجب المساواة بين الجنسين في تموز/يوليه ٢٠٠٩، شرحت كيف قام بتطبيقها على جميع السلطات العامة وكيف يمكن أن تستخدمها تلك السلطات. ونُشرت الصحيفة على نطاق واسع، بما في ذلك

(٢٥) http://www.scotland.gov.uk/Topics/People/Equality/18500/UKWWC.

(٢٦) http://www.scotland.gov.uk/Publications/2010/07/01154459/0.

على السلطات المحلية في انكلترا. وقام المكتب الحكومي لمسائل المساواة بتحديث صحيفة الوقائع وإعادة تعميمها على ضوء بدء نفاذ قانون المساواة وفرض واجب المساواة.

٣٤ - وفي أيرلندا الشمالية، سيؤدي استعراض تمويل الحكومة للجماعات والمنظمات النسائية إلى تنوير استعراض منتصف المدة لاستراتيجية المساواة بين الجنسين. وتواصل الحكومة الاستكتلندية تقديم تمويل بمبلغ مليون جنيه استرليني لمشاريع المساواة بين الجنسين.

٣٥ - وفي ويلز، قدم صندوق حكومة ويلز لتعزيز المساواة التمويل لثلاث منظمات جنسانية خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ لتعزيز المساواة بين الجنسين. ومَثَّل التمويل المقدم رُبع مجموع ميزانية صندوق تعزيز المساواة. وبالإضافة إلى ذلك، تستعرض حكومة ويلز حاليا تمثيل الجماعات الجنسانية بغية معالجة آرائها واحتياجاتها على أفضل وجه فيما يتعلق بالسياسة العامة وصنع القرار.

### التدابير الخاصة للتعجيل بتحقيق المساواة

٣٦ - أدخلت حكومة المملكة المتحدة عدداً من التدابير الخاصة لتحسين المساواة بين النساء والرجال وتسهيل إدماج المنظور الجنساني خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن طريق تدابير تشريعية وغيرها[٢٧].

### التشريع

٣٧ - يقصد بقانون المساواة تبسيط وتعزيز التشريع المتعلق بالتمييز الذي قامت باستبداله. وعلى وجه التحديد، يسمح قانون المساواة لأرباب الأعمال، ومقدمي الخدمات وغيرهم باستخدام الاجراءات الإيجابية لتخفيف الضرر الذي تعاني منها الفئات غير الممثلة بالقدر الكافي بما في ذلك النساء، وتخفيض عدم تمثيلها بالقدر الكافي فيما يتعلق بأنشطة معينة وتلبية احتياجاتها الخاصة. ويسمح القانون باتخاذ تدابير تستهدف المرأة، وعلى سبيل المثال لتمكينها من الحصول على العمل أو الحصول على الخدمات الصحية. ولا يمكن اتخاذ تلك التدابير إلا إذا كانت وسيلة متناسبة لتحقيق هدف مشروع. وهذا لا يمثل تمييزاً إيجابياً، من شأنه محاباة شخص ما أو فئة لا لشيء إلا لأن لها خصائص محمية بصرف النظر عن العوامل الأخرى ذات الصلة.

(٢٧) يسمح هذا للموظفين بالاستمرار في العمل في نفس الوظيفة مع تغير دور الرعاية الذي يقومون به، وعلى سبيل المثال بعد إجازة الأمومة، وذلك بتعديل ساعات عملهم لتناسب أدوارهم في الرعاية بدلا من أن يضطروا إلى العمل في وظائف تتطلب مهارات أقل مقابل أجر أقل.

٣٨ - وقد مدّ قانون المساواة أيضا الفترة التي يُسمح خلالها بقوائم التصفية التي تقتصر على المرأة دون غيرها للمساعدة على زيادة تمثيل المرأة في البرلمان والهيئات المنتخبة. وسيكون هذا مسموحا به الآن لغاية عام ٢٠٣٠. وهذا الحكم ينطبق على المملكة المتحدة بأكملها.

**الفريق المشترك بين الوزارات والمعني بمسائل المساواة**

٣٩ - أنشأت الحكومة البريطانية فريقا جديدا مشتركا بين الوزارات معنيا بمسائل المساواة لوضع استراتيجية لتنفيذ إلتزامات الحكومة بتحقيق المساواة، والإشراف على تنفيذ الاستراتيجية. ويدافع الفريق أيضا عن الإنصاف والمساواة في كل أعمال الحكومة ويشجع تنفيذ الإلتزامات المتعلقة بالمساواة في الإدارات.

٤٠ - ويضطلع برئاسة الفريق وزيرة شؤون المرأة ومسائل المساواة ويحضر اجتماعاته وزراء من ١٢ إدارة أخرى. ويجتمعون فصليا للنظر في القضايا ذات الصلة بالمساواة، بما في ذلك القضايا الجنسانية.

## ثالثا - المادة ٥: الأدوار الخاصة بكل من الجنسين والقولبة

٤١ - تأخذ الحكومة البريطانية بنهج متعدد الأوجه لمكافحة الأدوار الخاصة بكل من الجنسين والقولبة.

٤٢ - وتدعم الحكومة البريطانية المدارس والشركاء الآخرين لمعالجة القولبة الجنسانية والفصل في التعليم والتدريب من خلال الإرشاد فيما يتعلق باختيارات المواد والحياة المهنية. وتضمن هذا إرشادات قانونية للمدارس فيما يتعلق بتقديم تعليم غير متحيز للمهن وخطط دروس للمدرسين تتعلق بتكافؤ الفرص والقولبة. ومشروع قانون التعليم الجديد سيطلب إلى المدارس أن تكفل حصول طلبتها على إرشادات مستقلة وغير متحيزة بشأن المهن ويعمل تحالف مهن المحترفين على إبراز صورة المهنيين المحترفين، وضمان تجهيزهم جيدا للتعامل مع قضايا المساواة. وهناك برنامج غير نظامي للتربية الشخصية والاجتماعية والصحية في المدارس في انكلترا، يعزز المساواة والتفاهم والمواقف غير التمييزية (انظر المادة ١٠).

٤٣ - وفي برامج التلمذة المهنية في انكلترا يوجد فصل بين الجنسين ظاهر في بعض القطاعات، حيث يقل تمثل المرأة في بعض القطاعات العالية الأجر و/أو التي يهيمن عليها الذكور تقليديا مثل التشييد والهندسة. وهذا يعكس أنماط عمل أوسع نطاقا. وتقوم الدائرة الوطنية للتلمذة المهنية بتمويل ١٦ مشروعاً تجريبياً بعنوان ''تنوع التلمذة المهنية'' لغاية آذار/

مارس ٢٠١٢، توفر حوالي ٠٠٠ ٥ فرصة تلمذة مهنية. وهذه المشاريع مصممة لاختبار طرق مختلفة لتحسين الحصول على التلمذة المهنية لقطاعات المجتمع غير الممثلة بالقدر الكافي.

٤٤ - وفي أيرلندا الشمالية، يوفر الإطار المنقح للمناهج الدراسية والحق في التعليم طائفة واسعة من المواد للشباب ويتيح لهم طائفة واسعة من الفرص قدر الإمكان، غير محدودة بنوع الجنس، لدخول عالم العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف دائرة الشباب إلى مساعدة الشباب على التغلب على الحواجز التي تعترض التعلُّم وتنمية قدراتهم الكاملة من خلال طائفة من التعليم غير النظامي والأنشطة الرامية إلى تحسين تنميتهم الشخصية والاجتماعية.

٤٥ - وفي اسكتلندا، يُمكِّن المنهاج الدراسي المتعلق بخبرات ونتائج التفوق الأطفال والشباب من فهم حقوقهم وحقوق الآخرين وإدراك التوليفة الفريدة من قدرات واحتياجات كل واحد كأفراد. والنهج المتعدد التخصصات للتعلُّم يُمكِّن الأطفال والشباب من التعلُّم فيما يتعلق بنوع الجنس في طائفة من فروع المعرفة وعن طريق عدد من خبرات التعلُّم المختلفة.

## دور المرأة في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات والتعليم والعمل

٤٦ - تلتزم الحكومة البريطانية بزيادة عدد الفتيات اللائي يدرسن العلوم في التعليم الأكاديمي والمهني على حد سواء، ومن ثم تساعد في معالجة النقص في المهارات في قطاع العلوم والهندسة وفي تحقيق توازن أفضل بين الجنسين.

٤٧ - وبرنامج المملكة المتحدة لسفراء العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات يرتب لذهاب العلماء والمهندسين العاملين إلى المدارس لدعم المدرسين ولإشراك التلاميذ وحثهم على مواصلة دراسة العلوم بأداء أدوار يحتذى بها. ويوجد حاليا ما يربو على ٠٠٠ ٢٨ سفير، منهم ٤١ في المائة من النساء.

٤٨ - ويوجز مشروع الاستراتيجية المعنونة ''النجاح عن طريق العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات'' كيف تعتزم الإدارات الحكومية ذات الصلة في أيرلندا الشمالية أن تمضي قدما في التوصيات الواردة في ''التقرير المتعلق باستعراض العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات'' لعام ٢٠٠٩- بما في ذلك معالجة التحيز الجنساني. وتواصل الحكومة الاسكتلندية توزيع مواد لزيادة الوعي من حملتها المعنونة ''أفعل شيئا خلاقا. ادرس العلوم'' في فعاليات مناسبة عن طريق شركائها (فعاليات المهن في المدارس ومهرجانات العلوم). وتقدم الدعم أيضا للجمعية الملكية في أدنبرة لوضع استراتيجية عملية لزيادة نسبة المرأة في قوة العمل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وعدد اللائي يرتقين إلى

المناصب العليا على حد سواء. وتشجع حكومة ويلز المرأة للإنخراط في مجالات العلوم والهندسة والتشييد بتوفير التمويل لمشاريع محددة مثل مشروع ''اكتشف'' – وهو نادي علوم للفتيات في جنوب ويلز، يتيح الفرص للاشتراك في الأنشطة والزيارات الميدانية التي تدعمها قائمات بأدوار تحتذى في المهن التقنية.

**تصوير المرأة في وسائط الإعلام**

٤٩ – يحظى دور وسائط الإعلام في تصوير المرأة بالاعتراف على نطاق واسع من الحكومة البريطانية، ومنظمي وسائط الإعلام، والمذيعين والصحافة. ومع ذلك، ترى الحكومة البريطانية أن تحرر وسائط الإعلام من تدخل الدولة أساسي لديمقراطيتنا. ولذلك فإنها لا تسعى إلى التدخل في مواد البرامج الإذاعية أو ما تختاره صحيفة أو مجلة للنشر. وفي نهاية الأمر، تقع المسؤولية على فرادى المعلنين، والمذيعين والناشرين، العاملين في حدود القانون والمبادئ التوجيهية التي يحددها منظموهم، لترويج المواد وتوزيعها بروح المسؤولية. وفي حين تحترم الحكومة البريطانية استقلال وسائط الإعلام، فإنها ترحب بتحدي وسائط الإعلام لأنماط القولبة وبتصوير المرأة على نحو إيجابي. والمثال الحديث على هذا هو قيام إحدى القنوات الأرضية الرئيسية، الـ BBC، بإذاعة سلسلة برامج للاحتفال باليوم الدولي للمرأة. وركزت هذه البرامج على حقوق المرأة وعلى حياتها. وإذاعة برامج من هذا النوع لا يتناول فحسب حياة المرأة في جميع أنحاء العالم بل يعطي أيضا صوراً إيجابية للمرأة.

٥٠ – وهناك طائفة واسعة من الضوابط التنظيمية المفروضة على وسائط الإعلام والإعلان تضع قواعد بشأن المعاملة التمييزية وفيما يتعلق بتصوير المرأة. وبموجب قانون الاتصالات لعام ٢٠٠٣ (قانون الاتصالات)، فرض البرلمان واجبا على منظم البث الإذاعي، أي مكتب الاتصالات، لوضع مدونة معايير البث الإذاعي تحظر المعاملة أو اللغة التمييزية على أساس نوع الجنس (من بين أمور أخرى). وتعكس المدونة الشروط المفروضة على الدول الأعضاء الواردة في الأمر التوجيهي المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية والبصرية. وفي حين لا تتدخل الحكومة البريطانية في اختيار وسائط الإعلام المطبوعة لما تنشره، يجب أن تلتزم وسائط الإعلام بالقانون، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالتمييز. واختارت وسائط الإعلام المطبوعة الانضمام إلى مدونة ممارسات تشرف عليها لجنة شكاوى الصحافة. وهذه المدونة تشمل بنودا متعلقة بالتمييز. ويفرض قانون الاتصالات أيضا واجبا على مكتب الاتصالات

لاستعراض وتنقيح المعايير فيما يتعلق بمضمون البرامج الإذاعية لكي تفي بالمعايير المنصوص عليها في قانون الاتصالات[٢٨].

٥١ - وهناك قواعد صارمة معمول بها لتغطية الإعلان الإذاعي وغير الإذاعي. والإعلان غير الإذاعي في المملكة المتحدة يخضع للرقابة من خلال التنظيم الذاتي للصناعة، بموجب مدونة لجنة ممارسة الإعلان التي تديرها هيئة معايير الإعلان. وتنص مدونة لجنة ممارسة الإعلان على أنه ينبغي ألا تتضمن رسائل التسويق شيئا يحتمل أن يُسبب إهانة بالغة أو واسعة الانتشار. وينبغي إيلاء عناية خاصة لتجنب التسبب في إهانة على أساس العرق، أو الدين، أو الجنس، أو الميول الجنسية أو الإعاقة. ويُحث المسوقون على مراعاة الحساسيات العامة قبل استعمال مواد يمكن أن تكون مهينة.

٥٢ - وتدرك الحكومة البريطانية الدور الهام الذي تؤديه مبادرات التثقيف ومحو الأمية الإعلامية في مساعدة الشباب لفهم بيئة وسائط الإعلام التي نعيش فيها، وتقييمها بصورة دقيقة ومواجهتها. ولتحقيق هذا الهدف، يشترك ممثل من إدارة الثقافة ووسائط الإعلام والرياضة في المجلس الاستشاري لمنظمة ''ميديا سمارت''، وهي منظمة لا تهدف إلى تحقيق الربح وتُنتج مواد لمحو الأمية الإعلامية تستخدم حاليا في حوالي ١٠ ٠٠٠ مدرسة ابتدائية في انكلترا. ويعمل المكتب الحكومي لمسائل المساواة مع منظمة ''ميديا سمارت'' لإنتاج مواد إضافية تركز على التمثيل الدقيق لصور الجسم في وسائط الإعلام (انظر أيضا الفقرات ٥٨-٦٠).

٥٣ - وقد تعهدت الحكومة البريطانية باتخاذ إجراء بشأن الإعلان والتسويق غير المسؤولين، ولا سيما اللذان يستهدفان الأطفال، وباتخاذ خطوات لمعالجة استغلال الطفولة في الأغراض التجارية والأغراض الجنسية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أعلنت الحكومة أنها أجرت استعراضاً مستقلاً برئاسة ريغ بيلي، الرئيس التنفيذي لاتحاد الأمهات، لتقديم تقرير بشأن هذه القضية وتقديم توصيات لاتخاذ إجراءات. ونُشر تقريره ورد الحكومة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١[٢٠].

٥٤ - وتنظيم الإعلان الإذاعي يخضع للرقابة بموجب مدونة اللجنة الإذاعية لممارسات الإعلان من خلال شراكة تنظيمية بين مكتب الاتصالات وهيئة معايير الإعلام.

(٢٨) http://www.dh.gov.uk/prod_consum_dh/groups/dh_digitalassets/@dh/@en/@ps/documents/digitalasset/dh_122347.pdf

٥٥ - وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعلنت اللجنة الإذاعية لممارسات الإعلان قرارها بتمديد مجال الاختصاص الرقمي لهيئة معايير الإعلان. والاختصاص الجديد، الذي دخل حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ٢٠١١، يكفل نفس المعايير المتعلقة بوسائط الإعلام الأخرى ويغطي رسائل التسويق الخاصة للمعلنين على مواقعهم الشبكية ورسائل التسويق في المواضع الأخرى غير المدفوعة الأجر الخاضعة لسيطرتهم، وعلى سبيل المثال مواقع الربط الشبكي الاجتماعي مثل الفيسبوك والتويتر. وستطبق جميع القواعد الواردة في المدونة على الإعلانات ورسائل التسويق الأخرى التي تندرج في مجال الاختصاص الرقمي الممتد.

٥٦ - وهيئة معايير الإعلام مسؤولة أيضا عن الاشراف على تنظيم الإعلان بما في ذلك خدمات البرامج التليفزيونية التي تقدم عند الطلب. وتنص القواعد المتعلقة بالإعلان التليفزيوني عند الطلب على أنه يجب ألا يمس احترام كرامة الإنسان، أو يشمل أو يعزز التمييز القائم على الجنس، أو الأصل العرقي أو الإثني، أو الجنسية، أو الدين أو المعتقد، أو الإعاقة، أو السن أو الميول الجنسية.

٥٧ - وفي آذار/مارس ٢٠١٠، أعلنت لجنة ممارسات الإعلان إضافة قواعد شاملة متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية إلى مدونتي الإعلان على حد سواء. وسيوفر هذا قدرا أكبر من الحماية للمستهلكين.

**الإجراءات المتعلقة بمناقشة "المقاس الصفري" والثقة في الجسم**

٥٨ - تشجع الحكومة البريطانية جميع العاملين في صناعة الأزياء لمواصلة القيام بدور قيادي قوي في ترويج صورة لجسم متمتع بالصحة، ولا سيما للشباب.

٥٩ - وعقب الإنتهاء من خطة العمل المتعلقة بالتحقيق في صحة عارضات الأزياء في نهاية عام ٢٠٠٨، وضع المجلس البريطاني للأزياء برنامج عارضات الأزياء بالاشتراك مع رابطة وكلاء عرض الأزياء، وهيئة لندن الكبرى، ووكالة الإنصاف وتنمية لندن. ونتيجة لهذا العمل، نفذ المجلس البريطاني للأزياء عددا من التغييرات، بما في ذلك فرض حظر على عارضات الأزياء دون سن ١٦ عاما في أسبوع لندن لعرض الأزياء، وإجراء مراجعات لصحة عارضات الأزياء خلف الكواليس في أسبوع لندن لعرض الأزياء. ويواصل المجلس البريطاني للأزياء العمل بصورة وثيقة مع الحكومة في المسائل ذات الصلة بصحة عارضات الأزياء ورفاههن.

٦٠ - ويضطلع المكتب الحكومي لمسائل المساواة بدور رئيسي من أجل مكافحة خصوصية صورة الجسم التي تعرض في وسائط الإعلام. ودعا المكتب إلى عقد اجتماع لفريق من الخبراء للعمل معه لتحديد الحلول غير التشريعية لهذه المسألة وسيأخذ آراءهم في الحسبان عند وضع السياسة. ويعمل المكتب في جميع إدارات الحكومة والقطاعين الخاص والطوعي لمعالجة هذه المسألة بطريقة حساسة ومتناسبة.

## رابعا - المادة ٦: استغلال المرأة

### مكافحة الاتجار بالبشر

٦١ - تعتبر الحكومة البريطانية الاتجار بالمرأة جريمة خطيرة وتلتزم بمعالجتها. وقد عقدت العزم على الاعتماد على سجل الأداء القوي للمملكة المتحدة في دعم الضحايا ومكافحة التجار وتطبق عددا من التدابير بما في ذلك التدابير التشريعية، وذات الصلة بوسائط الإعلام والدولية.

٦٢ - ويفيد آخر تقدير من رابطة كبار ضباط الشرطة أن هناك ما لا يقل عن ٢ ٦٠٠ ضحية اتجار للاستغلال الجنسي في انكلترا وويلز. وستُنشر استراتيجية الحكومة البريطانية لمكافحة الاتجار بالبشر قبل العطلة البرلمانية الصيفية في عام ٢٠١١.

٦٣ - وصدقت المملكة المتحدة على اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩. وتقدمت المملكة المتحدة بطلب للمفوضية الأوروبية للإنضمام إلى الأمر التوجيهي للاتحاد الأوروبي المتعلق بالاتجار بالبشر، رهنا بموافقة البرلمان.

٦٤ - وقد أصبح مركز المملكة المتحدة المعني بالاتجار بالبشر جزءا من الوكالة المعنية بالجرائم المنظمة الخطيرة. وقد عزز هذا الإدماج نهج المملكة المتحدة في معالجة الاتجار بالبشر بوصفه جريمة منظمة. ويواصل المركز العمل بوصفه نقطة تنسيق مركزية للمعلومات، والتحليل والأنشطة التنفيذية المتعلقة بالاتجار بالبشر.

٦٥ - وتعتبر الحكومة البريطانية وسائط الإعلام مؤثرا رئيسيا وشريكا في المضي قدما في استراتيجيات مكافحة الاتجار. وتوصلت الحكومة إلى اتفاق طوعي مع جمعية الصحف لمحاولة ضبط مستوى الإعلان عن الخدمات الجنسية في الصحف. ومن خلال هذا العمل المشترك، شهدت المملكة المتحدة انخفاضاً هائلاً في الإعلانات المتعلقة بالخدمات الجنسية من النساء غير البريطانيات في الصحف الإقليمية، بنسبة ٨٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٧ (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر المادة ٥).

٦٦ - وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كانت هناك ١٥٣ إدانة بالاتجار بموجب قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠٠٣ (الساري منذ أيار/مايو ٢٠٠٤) و١٣ إدانة بالاتجار بالعمال بموجب قانون اللجوء والهجرة (معاملة مقدمي الطلبات، إلخ) لعام ٢٠٠٤ (الساري منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤).

### تقديم الدعم لضحايا الاتجار

٦٧ - أضافت الحكومة البريطانية فترة تفكير مدتها ٤٥ يوما كحد أدنى لضحايا محددين، متجاوزة بذلك الحد الأدنى المطلوب في اتفاقية مجلس أوروبا[٢٩]. وجعلت من الممكن أيضا أن يكون ضحايا الاتجار مؤهلين للإقامة عاما واحدا تمشيا مع أحكام اتفاقية مجلس أوروبا، أو طلب اللجوء أو الحماية الإنسانية. ويُنظر في كل حالة حسب وقائعها المجردة[٣٠].

٦٨ - ومع أن ضحايا الاتجار في المملكة المتحدة يتمتعون بحماية قانونية، تدرك الحكومة أن الحاجة تدعو إلى تقديم مزيد من الدعم من المتخصصين في كثير من الحالات. وقد أضافت الحكومة نموذجاً جديداً لتمويل الدعم من المتخصصين لضحايا الاتجار الراشدين، بدءاً من ١ تموز/يوليه ٢٠١١. وسيضطلع متعاقد رئيسي بتنسيق خدمات الدعم والتعاقد عليها فيما يتعلق بجميع ضحايا الاتجار بالبشر الراشدين، مما يكفل حصول كل ضحية محددة على دعم مصمم حسب احتياجات كل ضحية تمشيا مع المعايير المنصوص عليها في اتفاقية مجلس أوروبا. وعقب عملية مفتوحة واستشارية لتدبير متعاقد، وقع الاختيار على جيش الخلاص، وهو منظمة خيرية رئيسية في المملكة المتحدة، بوصفه مقدم العطاء المفضل لتقديم خدمات المتعاقد الرئيسي وسيحصل على تمويل بمبلغ ٢ مليون جنيه استرليني في السنة لتوفير خدمات الدعم لضحايا الاتجار المحددين في المملكة المتحدة[٣١].

٦٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠١١، أبرمت اللجنة التنفيذية لأيرلندا الشمالية عقد تقديم خدمات جديد مع منظمة "خط مساعدة المهاجرين"، بالاقتران مع شريكها في التنفيذ، اتحاد إعانة المرأة في أيرلندا الشمالية. ويوفر العقد الجديد حزمة دعم مصممة لضحايا الاتجار بالبشر الراشدين الذين جرت استعادتهم في أيرلندا الشمالية. وتبلغ مدة العقد ١٢ شهراً مع خيار تمديده لفترتين إضافيتين مدة كل منهما ١٢ شهراً. وخلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠،

---

(٢٩) Marteau D, Palmer J, Stöver H (2010), Introduction of the Integrated Drug Treatment System (IDTS) in English Prisons, International Journal of Prisoner Health 6(3):117-124.

(٣٠) http://www.judiciary.gov.uk/publications-and-reports/jsb-publications/equal-treatment-bench-book.

(٣١) 13.5, p137 in Heady, L., Kail, A. and Yeowart, C. (2011) *Understanding the Stability and Sustainability of the Violence Against Women Voluntary Sector*, GEO (London).

جرى استعادة ٢٥ ضحية محتملة للاتجار بالبشر في أيرلندا الشمالية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أطلقت من جديد حملة عصابة العينين الزرقاوين في أيرلندا الشمالية لزيادة وعي الجمهور بالاتجار بالبشر وفي أوائل عام ٢٠١١، قدمت إدارة العدل الدعم لفعاليتين لزيادة الوعي بشأن الاتجار بالبشر.

٧٠ - وتمول الحكومة الاسكتلندية أيضا منظمتين، التحالف من أجل زيادة الوعي بالاتجار بالبشر وخط مساعدة المهاجرين، لتقديم الدعم للمشتبه في وقوعهم ضحايا الاتجار بدءاً من الإحالة الأولية حتى القرار القائم على أسباب قاطعة. وفي الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، وهي أحدث سنة كاملة تتوافر بشأنها المعلومات، قدمت منحة تمويل تربو على ٠٠٠ ٢٣٦ جنيه استرليني، مما مكّن المنظمتين من دعم ما يربو على ١٠٠ من المشتبه في وقوعهم ضحايا الاتجار فيما بينهما. ومع أن الأرقام النهائية ليست متاحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، من المتوقع أن تبلغ المصروفات المتعلقة بدعم الضحايا تقريباً ثلاثة أضعاف المتكبدة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٧١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعلنت حكومة ويلز إنشاء منصب المنسق الأول لمكافحة الاتجار بالبشر في ويلز، الذي يضطلع بالتوعية بالمشكلة وينظم التدريب العملي للمهنيين فيما يتعلق بكيفية التحديد والتدخل في حالات الاتجار بالبشر. وتوجز استراتيجية ''الحق في أن تكون آمناً''، التي انطلقت في آذار/مارس ٢٠١٠، التزام حكومة ويلز بدعم ضحايا الاتجار بالبشر.

٧٢ - وتمول حكومة ويلز أيضا توفير برنامج تدريبي على الانترنت (متاح بالفعل في كل من انكلترا واسكتلندا) لمساعدة الممارسين في حماية الأطفال الذين قد يكونوا قد تعرضوا للاتجار بهم في ويلز. وفي عام ٢٠٠٨، نشرت الحكومة إرشادات مساندة للممارسين والمتطوعين العاملين في هذا المجال.

### مكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد الدولي

٧٣ - تدعم إدارة التنمية الدولية المشاريع الرامية إلى معالجة الاتجار بالبشر في البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، في ملاوي، تقدم الدعم لـ''مشروع مكافحة الاتجار بالأطفال'' الذي تضطلع به منظمة جيش الخلاص، ويهدف إلى الحد من الاتجار بالأطفال عن طريق:

- وضع تشريع محدد لمكافحة الاتجار؛
- زيادة الوعي بالمشكلة في المجتمعات المحلية المعرضة للخطر، وتدريب ضباط الشرطة والهجرة والعمل مع الأطفال في المدارس؛ و

- حماية الأطفال المعرضين للخطر والأطفال الذين سبق الاتجار بهم وأسرهم بأنشطة مدرة للدخل.

٧٤ - وفي بنغلاديش، تدعم إدارة التنمية الدولية برنامج إصلاح الشرطة الذي أنشأ حديثا وحدة تحقيقات في الاتجار بالبشر. والأنشطة الرئيسية للوحدة تشمل:

- تعزيز قدرة الشرطة على إجراء التحقيقات عن طريق التدريب المتخصص لمحققي الشرطة في ''البؤر الساخنة'' المعروفة؛
- وضع قانون متعلق بالاتجار بالبشر؛
- تكوين شراكات بين الشرطة وأصحاب المصلحة المحليين الرئيسيين لتعزيز تحديد ودعم الضحايا؛ و
- افتتاح ست مراكز لدعم الضحايا في ٦ مقاطعات في بنغلاديش لمساعدة ضحايا الاتجار، مزودة بضابطات شرطة مدربات بصفة خاصة[٣٢].

٧٥ - واقترحت الحكومة الاسكتلندية أحكاما تشريعية في قانون العدالة الجنائية والترخيص (اسكتلندا) لعام ٢٠١٠ لتعديل وتمديد أحكام الجرائم الحالية ذات الصلة بالاتجار بالبشر في قانون العدالة الجنائية (اسكتلندا) لعام ٢٠٠٣ وقانون اللجوء والهجرة (معاملة المطالبين، إلخ) لعام ٢٠٠٤. ودخلت هذه الأحكام حيز النفاذ في آذار/مارس ٢٠١١. ويقدم قانون العدالة الجنائية والترخيص (اسكتلندا) لعام ٢٠١٠ طائفة من التدابير، بما في ذلك تمديد الآثار المتجاوزة للحدود الإقليمية لجرائم الاتجار لضمان تطبيق جريمة الاتجار بالبشر داخل المملكة المتحدة وخارجها على حد سواء والنص على جرائم جديدة للأشخاص المتاجرين إلى بلد ما، أو داخله أو خارجه بخلاف المملكة المتحدة. وستضيف ولايات قضائية أخرى في المملكة المتحدة أحكاما مماثلة في حالة موافقة المفوضية الأوروبية على طلب الحكومة الانضمام إلى الأمر التوجيهي للاتحاد الأوروبي بشأن الاتجار بالبشر.

(٣٢) في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١، أُنشئت نظم المحاكم المتخصصة في العنف العائلي (استنادا إلى نجاح المحاكم المتخصصة في العنف العائلي التجريبية في عام ٢٠٠٤). وتحصل الضحايا في كل محكمة متخصصة في العنف العائلي على الدعم من مستشارين مستقلين معنيين بالعنف العائلي؛ وجرى تدريب أكثر من ١ ٠٠٠ من هؤلاء المستشارين. وفي الاثني عشر شهرا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ كان هناك أكثر من ٢٤٠ اجتماعا لوكالات متعددة معنية بتقييم المخاطر تناولت أكثر من ٠٠٠ ٤٦ حالة عنف عائلي.

٧٦ - وتقدم الحكومة الاسكتلندية، عن طريق صندوقها للتنمية الدولية، الدعم للأطفال الضعفاء في البلدان النامية المعرضين لخطر الإيذاء والاستغلال. والمثال على ذلك هو التمويل الذي أتيح لـ 'Tearfund Scotland'، وهي وكالة إغاثة وتنمية تعمل للمساعدة على القضاء على الفقر في العالم، وتعمل مع المجتمعات المحلية في شمال ملاوي لزيادة الوعي بالممارسات الضارة مثل الزواج المبكر وعمل الأطفال. وقد مُنحت وكالة 'Tearfund Scotland' تمويلا بلغ ٢٠٠ ٣٩٦ جنيه استرليني في الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٢٠١٢/٢٠١٣ وستجري تدريبا لإثارة الإحساس بحقوق الأطفال والممارسات الجنسانية، بما في ذلك أهمية إرسال الفتيات إلى المدارس.

**البغاء**

٧٧ - في آب/أغسطس ٢٠١٠، بدأت الحكومة البريطانية استعراضا لدراسة النُهج المتخذة فيما يتعلق بالبغاء في المناطق المحلية في جميع أنحاء انكلترا وويلز. ويهدف الاستعراض إلى تحديد الممارسات الفعالة فيما يتعلق بالقيام بأعمال الشرطة، وتقليل الضرر إلى الحد الأدنى، وأعمال الوكالات المتعددة وتمكين الأشخاص الضالعين في البغاء من ترك أسلوب الحياة هذا. وستنشر الحكومة إرشادات للممارسات الفعالة للمناطق المحلية في عام ٢٠١١.

٧٨ - وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، دخل قانون أعمال الشرطة والجريمة لعام ٢٠٠٩ (قانون أعمال الشرطة والجريمة) حيز النفاذ، مما أعطى الشرطة صلاحيات أكبر. ويسمح التشريع لضباط الشرطة أن يطلبوا إلى المحاكم إصدار أمر إغلاق يقضي بإغلاق الأماكن المرتبطة بجرائم بغاء معينة أو ذات صلة بالمواد الإباحية، لفترة تصل إلى ثلاثة أشهر.

٧٩ - وتضيف المادة ١٧ من قانون أعمال الشرطة والجريمة أمرا جديدا، ''أمر التعهد بحضور الإجتماعات وتقديم الدعم''، الذي يمكن إصداره للشخص المدان بالتسكع أو بالاستدراج في مناسبتين أو أكثر في فترة مدتها ثلاثة أشهر كبديل للغرامة. ويقضي الأمر بحضوره مجموعة اجتماعات مع مشرف تعيِّنه المحكمة لمساعدته على معالجة القضايا التي أدت إلى أن يصبح منخرطا في البغاء، وعلى سبيل المثال بتوفير سُبل الحصول على خدمات الصحة أو الإسكان.

٨٠ - وتضيف المادة ١٤ من قانون أعمال الشرطة والجريمة جريمة جديدة تتمثل في الدفع مقابل الحصول على خدمات جنسية من باغية خاضعة لسلوك استغلالي. وأحكام المسؤولية الكاملة تعني أن العبء يقع على مشتري الجنس لإثبات أن الباغية لم تكن خاضعة لسلوك استغلالي وأن الجهل لا يعتبر دفاعا. والعقوبة على الشخص المدان في هذه الجريمة تتمثل في غرامة تصل إلى ١ ٠٠٠ جنيه استرليني.

٨١ - والمادة ٤٥ من قانون العدالة الجنائية والترخيص (اسكتلندا) لعام ٢٠١٠ تزيد الحد الأقصى للعقوبات المتاحة لارتكاب جرائم لإدارة المواخير والعيش على إيرادات البغاء. ودخلت هذه الأحكام حيز النفاذ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٨٢ - وقامت حكومة ويلز بتمويل مشروع ''الحياة الأكثر أمنا في شوارع ويلز'' الذي نُفِّذ بالاشتراك مع السلطات المحلية، ودائرة الصحة الوطنية ووكالات أخرى لحماية الأطفال، والشباب والراشدين من البغاء، والإيذاء والاستغلال الجنسي وللمساعدة في تغيير حياة الضالعين في الاشتغال بالجنس والمتأثرين به، من خلال الإرشاد والدعوة والحصول على الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت حكومة ويلز مشروع إرشادات في آب/أغسطس ٢٠١٠ للرجوع إليه بوصفه أداة إرشاد تكميلية لـ ''العمل معا'' لحماية الأطفال والشباب من الاستغلال الجنسي.

**سنّ التشريعات لمكافحة المواد الإباحية الفاضحة**

٨٣ - أضاف قانون العدالة الجنائية والهجرة لعام ٢٠٠٨ جريمة جديدة بشأن حيازة المواد الإباحية الفاضحة التي يعاقب عليها بالسجن إما لمدة ثلاث سنوات أو سنتين، حسب طبيعة الصورة. وقد صدر هذا التشريع لأن التشريع القائم لم يشمل الوصول عن طريق الانترنت إلى المواد المحفوظة على الحواسيب الخادمة خارج إقليم المملكة المتحدة. والجريمة الجديدة، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تجعل حيازة تلك المواد غير قانونية، سواء على الانترنت أوغير متصلة بالانترنت. أما قانون العدالة الجنائية والهجرة لعام ٢٠٠٨ فقد زاد أيضا العقوبة القصوى لجرائم النشر والتوزيع بموجب قانون المنشورات الفاحشة لعام ١٩٥٩ من السجن لمدة ثلاث سنوات كحد أقصى إلى السجن لمدة خمس سنوات كحد أقصى.

٨٤ - ويرد تشريع مماثل ينص على جريمة حيازة المواد الإباحية الفاضحة في اسكتلندا وذلك في المادة ٤٢ من قانون العدالة الجنائية والترخيص (اسكتلندا) لعام ٢٠١٠ ودخل حيز النفاذ في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١١.

## خامسا - المادة ٧: الحياة السياسية والعامة

٨٥ - ينصب تركيز رؤية المملكة المتحدة لتعزيز اشتراك المرأة بوجه خاص في الحياة العامة بقدر أكبر على ثلاثة مجالات: الحياة السياسية، والحياة العامة والمجتمعات المحلية.

٨٦ - وتعمل الحكومة البريطانية على تشجيع الاشتراك بقدر أكبر في المجتمعات المحلية البريطانية من خلال مبادرتها المعنونة ''المجتمع الكبير''. ويتمثل هدف هذه المبادرة في نقل السلطة بصورة هامة من الحكومة المركزية إلى المجتمعات المحلية. وبوجه خاص، يشمل هذا ما يلي:

- تمكين المجتمع المحلي: منح المجالس المحلية والأحياء مزيدا من الصلاحيات لاتخاذ القرارات وتشكيل مناطقها؛
- إصلاح الخدمات العامة وتيسير الحصول عليها: تمكين الجمعيات الخيرية، والمشاريع الاجتماعية، والشركات الخاصة والتعاونيات المملوكة للموظفين للتنافس لتقديم خدمات عالية الجودة للأفراد؛
- العمل الاجتماعي: تشجيع الأفراد وتمكينهم من أداء دور أنشط في المجتمع؛ و
- الجمع بين الأفراد لحل المشاكل وتحسين الحياة لهم ولمجتمعاتهم المحلية.

٨٧ - وتؤدي المرأة والمنظمات دورا بالغ الأهمية في جميع أنحاء المملكة المتحدة في نقل صوت المرأة للحكومة، والدعوة بالنيابة عن المرأة، والقيام بحملات للتغيير وتقديم الخدمات. وستواصل الحكومة التماس آرائها بينما يوضع المزيد من السياسات المتعلقة بالاشتراك.

**زيادة عدد النساء في الحياة السياسية**

٨٨ - في الانتخابات العامة الأخيرة في بريطانيا، جرى انتخاب ١٤٤ عضوة برلمان من بين ما مجموعه ٦٥٠ عضو برلمان؛ ونتيجة لذلك، تشكل المرأة الآن نسبة ٢٢,٢ في المائة من أعضاء مجلس العموم. ويوجد الآن في المملكة المتحدة عضوات برلمان أكثر من أي وقت مضى. وتحتل المملكة المتحدة المرتبة الحادية عشرة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتمثل الإناث والمرتبة الخمسين على نطاق العالم. وتمثيل المرأة في مجلس اللوردات يربو أيضا على ٢٠ في المائة (بزيادة تربو على ٢ في المائة منذ عام ٢٠٠٥). وأكثر من ثلث أعضاء البرلمان السود والآسيويين والمنتمين للأقليات الإثنية من النساء. وتشكل المرأة نسبة ٣٢ في المائة من أعضاء البرلمان الأوروبي من المملكة المتحدة.

٨٩ - ويتضمن قانون المساواة أحكاما مختلفة متعلقة بالعمل الإيجابي لتمكين الأحزاب السياسية من اتخاذ طائفة من الخطوات لتشجيع مشاركة الفئات غير الممثلة بالقدر الكافي. وبعض هذه الخطوات خاصة بعمل الأحزاب السياسية، مثل تمديد الفترة التي يمكن أن تستخدم فيها الأحزاب السياسية قوائم تصفيات انتخابية تقتصر على المرأة حتى نهاية

عام ٢٠٣٠[٣٣]. وأحكام العمل الإيجابي الأخرى المنصوص عليها في قانون المساواة والمتاحة لجميع المنظمات، بما في ذلك الأحزاب السياسية، تسمح باتخاذ طائفة واسعة من التدابير الطوعية لزيادة تنوع عضويتها بصورة أعم. ودخلت هذه الأحكام حيز النفاذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أثناء الموجة الرئيسية لتنفيذ قانون المساواة[٣٤].

٩٠ - وتضم جمعية أيرلندا الشمالية ١٠٨ أعضاء في الجمعية التشريعية: ست أعضاء لكل من الدوائر الانتخابية الـ ١٨ يُنتخبون بنظام الصوت المفرد القابل للتحويل. وأعيد انتخاب ٢٠ إمرأة (١٩ في المائة) في انتخابات عام ٢٠١١، بزيادة اثنتين عن عام ٢٠٠٧، وتضم اللجنة التنفيذية أربع وزيرات. واثنتان من أعضاء البرلمان الثلاثة من النساء، وفي الحكم المحلي، تمثل المرأة نسبة ٢٣ في المائة من المستشارين البالغ عددهم ٥٨٢ مستشاراً.

٩١ - وفي البرلمان الاسكتلندي، تشكل المرأة نسبة ٣٤,٩ في المائة من أعضاء البرلمان الاسكتلندي (بزيادة بلغت ٢ في المائة من أيار/مايو ٢٠٠٧). وتوجد حاليا ست وزيرات بمن فيهن نائبة رئيس الوزراء. وعلى الصعيد المحلي، في عالم ٢٠٠٧، شكلت المرأة نسبة ٢٢ في المائة من المنتخبين كمستشارين (نفس النسبة المئوية لمن تقدموا كمرشحين).

٩٢ - وعقب انتخابات حكومة ويلز في عام ٢٠٠٨، شكلت المرأة نسبة تربو على ٤٦ في المائة من الأعضاء. وعلى الصعيد المحلي، في عام ٢٠٠٤، شكلت المرأة نسبة ٢٢ في المائة من المستشارين؛ وبحلول عام ٢٠٠٨ ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٥ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، اشتركت حكومة ويلز ورابطة الحكم المحلي في ويلز في العمل من أجل وضع البرنامج المعنون "Step Up Cymru"، وهو برنامج إرشادي للفئات غير الممثلة بالقدر الكافي. ويضطلع المستشاريون المحليون وأعضاء الجمعية بإرشاد المشتركين. ويهدف البرنامج إلى زيادة الانخراط في مجتمع ديمقراطي.

## زيادة عدد النساء السود والآسيويات والمنتميات للأقليات الإثنية في الحياة السياسية والعامة

٩٣ - تمثل النساء السود والآسيويات والمنتميات للأقليات الإثنية نسبة ٥,٨ في المائة[٢١] من سكان المملكة المتحدة ولكن عدم تمثيلهن بالقدر الكافي في الحياة السياسية والعامة

(٣٣) FORWARD and Options Consultancy Service (2009), "FGM is always with us - experiences, perceptions and beliefs of women affected by Female Genital Mutilation in London - results from a PEER study', http://www.forwarduk.org.uk/download/161.

(٣٤) متاحة من http://www.fco.gov.uk/resources/en/pdf/travel-living-abroad/when-things-go-wrong/multi-agency-fgm-guidelines.pdf.

البريطانية ما زال يشكل تحدياً، حيث تشكل النساء السود والآسيويات والمنتميات للأقليات الإثنية أقل من ١ في المائة من المستشارين. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، أنشئت فرقة عمل مشتركة بين الأحزاب، ضمت ١٦ مستشارة سابقة وحالية من النساء السود والآسيويات والمنتميات للأقليات الإثنية، لاتخاذ إجراءات عملية لزيادة أعداد المستشارات المحليات السود والآسيويات والمنتميات للأقليات الإثنية[٣٥] ولتناول توصيات اللجنة الواردة في ملاحظاتها الختامية في عام ٢٠٠٨[٣٦]. وأنشئت فرقة العمل لمدة عام باختصاصات تتعلق بما يلي:

- النظر في الطرق العملية واتخاذ إجراءات لزيادة الوعي عن طريق أنشطة التوعية؛
- بناء الثقة والمهارات؛
- تشجيع مزيد من النساء السود والآسيويات والمنتميات للأقليات الإثنية على التقدم ليصبحن مستشارات محليات؛
- تحسين ثقافة الأحزاب السياسية؛ و
- تخفيف الضرر والقولبة من داخل وخارج المجتمعات المحلية للسود والآسيويين والمنتمين للأقليات الإثنية.

٩٤ - وأشرفت فرقة العمل على وضع برنامج إرشادي لـ ٦٠ إمرأة ودورة قيادة مجتمعية لـ ٦٠ امرأة. وقدمت تقريرها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ واختتمت أعمالها في آذار/مارس ٢٠١٠.

### مؤتمر رئيس مجلس العموم

٩٥ - استجابة لدواعي القلق المتعلقة بنقص تمثيل المرأة، والسود والآسيويين والمنتمين للأقليات الإثنية والمعوقين في البرلمان، بما في ذلك دواعي القلق التي أثيرت في الملاحظات الختامية للجنة عام ٢٠٠٨، شكّل رئيس مجلس العموم ''مؤتمر رئيس مجلس العموم'' الذي ضم جميع الأحزاب. وكان هذا بمثابة استطلاعا للنظر وتقديم توصيات عن كيفية تحسين تمثيل تلك الفئات في مجلس العموم، ليكون الأعضاء أكثر تمثيلا للمجتمع الأوسع. وجمع مؤتمر رئيس مجلس العموم الأدلة وقدم تقريرا في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وقدم المؤتمر توصيات للبرلمان، والأحزاب السياسية والحكومة.

---

(٣٥) http://www.ofmdfmni.gov.uk/index/equality/gender-equality.htm.

(٣٦) http://www.scotland.gov.uk/Topics/People/Equality/18500.

٩٦ - وقد مضت الحكومة البريطانية بالفعل في تنفيذ عدد من توصيات مؤتمر رئيس مجلس العموم وستواصل استخدام نتائج مؤتمر رئيس مجلس العموم للاسترشاد بها لوضع سياسات جديدة لمعالجة نقص التمثيل، وعلى سبيل المثال:

- قانون الصحة العقلية لعام ١٩٨٣- أعلنت الحكومة في الآونة الأخيرة اعتزامها إلغاء المادة ١٤١ من قانون الصحة العقلية، التي تُنحي عضو البرلمان من منصبه تلقائيا إذا أودع مصحة أمراض عقلية لمدة تزيد على ستة أشهر. وسنلغي المادة ١٤١ بأكملها بمجرد توافر مشروع قانون مناسب، وسندرج بنودا في مشروع القانون لإزالة أي أحكام للقانون العام في هذا المجال صراحة؛

- الوصول إلى المناصب التي تُشغل بالانتخاب - وفقا لتوصية مؤتمر رئيس مجلس العموم بإنشاء صندوق تنوع ديمقراطي، إلتزمت الحكومة بتقديم دعم إضافي للمعوقين الذين يطمحون إلى شغل مناصب بالانتخاب. وفي ١١ أيار/مايو ٢٠١١، انتهت مشاورة عامة لطائفة من المقترحات، وتعتزم الحكومة إعلان استراتيجيتها للمضي قدما في هذا الالتزام بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

**زيادة عدد النساء في الحياة العامة**

٩٧ - جرى تعزيز البرامج التعليمية (بما في ذلك عن طريق الدروس المتعلقة بالمواطنة في المدارس البريطانية) لتزويد النساء والفتيات بالمعرفة الضرورية لتمكينهن من الاشتراك على قدم المساواة في عمليات صنع القرار في جميع مجالات الحياة وعلى جميع المستويات. والفرص المتاحة للشباب للمشاركة في الأنشطة الديمقراطية تشمل العضوية في المجالس المدرسية والاشتراك في برلمان شباب المملكة المتحدة. وحاليا، تمثل المرأة نسبة ٤٩ في المائة من أعضاء برلمان شباب المملكة المتحدة.

٩٨ - وتتطلع الحكومة البريطانية إلى أنه بحلول نهاية الدورة البرلمانية الحالية (٢٠١٥)، ستكون نسبة ٥٠ في المائة من جميع التعيينات الجديدة في مجالس الهيئات العامة من النساء. وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، شغلت النساء ما يربو قليلا على ثلث المناصب العامة. وستنشر قريبا استراتيجية وخطة عمل توضح النهج المتبع لتحقيق هذا المطمح.

٩٩ - وتعمل الحكومة الاسكتلندية أيضا لتشجيع مزيد من النساء على التقدم بطلبات لشغل مناصب في الهيئات العامة في اسكتلندا والأعداد آخذة في التحسُّن. وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، شكلت النساء نسبة ٤٠ في المائة تقريبا من أعضاء الهيئات العامة ونسبة ١٧ في المائة تقريبا من رؤساء الهيئات العامة.

١٠٠ - وتعمل حكومة ويلز مع منظمات تمثل طوائف الأقليات لتشجيع التقدم بطلبات لشغل المناصب العامة. وتُساعد مبادرة الشراكة المهتمين بالتقدم لشغل هذه المناصب على فهم عملية تقديم الطلبات على نحو أفضل. وقد استكملت هذه المبادرة بحملة إعلانية لزيادة الوعي.

### زيادة عدد النساء في الحياة المؤسسية

١٠١ - تعهدت الحكومة البريطانية بتعزيز المساواة بين الجنسين في مجالس إدارة الشركات المسجلة وعينت اللورد ديفيز أوف أبيرسوش، الرئيس السابق لمصرف استاندرد شارترد بانك، لإجراء استعراض لكيف يمكن إزالة العقبات للسماح بتعيين مزيد من النساء في مجالس إدارة الشركات. وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، قدم استراتيجيته العملية. ورحبت الحكومة بتقرير اللورد ديفيز، وتعكف مع قطاع الأعمال على النظر في توصياته وتشجع المنظمين، والمستثمرين وشركات التوظيف للمضي قدما بالتوصيات التي أصبحوا مسؤولين عنها.

### تقديم الدعم للمعوقات لتمثيلهن كمسؤولات منتخبات (صندوق الوصول إلى الحياة العامة)

١٠٢ - تعهدت الحكومة البريطانية في وقت مبكر بتقديم دعم إضافي للمعوقين (بمن فيهم المعوقات) الراغبين في أن يصبحوا أعضاء في البرلمان، أو مستشارين أو مسؤولين منتخبين آخرين. وتعمل الحكومة بصورة وثيقة مع منظمات المعوقين والمنظمات الشريكة الأخرى لاستخلاص كيفية تقديم هذا الدعم على أفضل وجه[٣٧]. وترغب الحكومة البريطانية في تشجيع تقديم إسهامات من طائفة واسعة من السكان ولذلك بدأت مشاورة هامة بشأن المقترحات المتعلقة بتنفيذ هذا التعهد في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١. وتنظر الحكومة البريطانية في الردود المتعلقة بهذه المشاورة، التي انتهت في ١١ أيار/مايو ٢٠١١.

### اليوم الدولي للمرأة

١٠٣ - كان رئيس الوزراء، ووزير الداخلية ووزير شؤون المرأة ومسائل المساواة، ووزير الدولة للتنمية الدولية، ووزير الخارجية وعدد كبير من وزراء الحكومة الآخرين والإدارات على رأس طائفة واسعة من الأحداث الهامة جدا واشتركوا فيها للاحتفال بالذكرى المئوية لليوم الدولي للمرأة. وجرت مناقشات في هذا الموضوع في مجلسي البرلمان.

(٣٧) http://wales.gov.uk/about/civilservice/departments/pslgd/sjlg/?lang=en.

١٠٤ - وفي أيرلندا الشمالية، قدم مكتب رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء وجمعية أيرلندا الشمالية الدعم لعدد من الفعاليات التي نظمتها الجماعات والمنظمات النسائية في جميع أنحاء البلد في آذار/مارس ٢٠١١ للاحتفال بالذكرى المئوية لليوم الدولي للمرأة وإنجازات المرأة وإمكاناتها.

١٠٥ - وفي اسكتلندا، تمثل موضوع الفعالية السنوية لليوم الدولي للمرأة التي عُقدت في البرلمان الاسكتلندي في آذار/مارس ٢٠١١ في الاحتفال بإنجازات مائة عام، ونواحي التقدم والطموحات والذكرى المئوية لليوم الدولي للمرأة. وحضر الفعالية ٤٠٠ إمرأة تقريباً، واستضافتها اللجنة النسائية الاسكتلندية، وقامت الحكومة الاسكتلندية بتمويلها وتنظيمها، مع متحدثات من جميع الأحزاب، بمن فيهن نائبة رئيس الوزراء.

١٠٦ - وواصلت حكومة ويلز توفير التمويل السنوي للمنظمات المحلية في جميع أنحاء ويلز للاحتفال باليوم الدولي للمرأة. وتناول الموضوع في ويلز عام ٢٠١٠ ''تعزيز دور المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية'' وتناول الموضوع في عام ٢٠١١ ''الاحتفال بمرور مائة عام على تحقيق المساواة للمرأة''.

**التمثيل السياسي فيما وراء البحار**

١٠٧ - بالإضافة إلى تعزيز التمثيل المتنوع في الحياة السياسية والحياة العامة، تتخذ الحكومة البريطانية خطوات لتشجيع التمثيل السياسي المتنوع فيما وراء البحار. ويمثل الاعتراف بدور المرأة في التنمية وتعزيز المساواة بين الجنسين إحدى الأولويات الست بموجب خطة عمل إدارة التنمية الدولية وجرى إبرازها في الرؤية الاستراتيجية الجديدة للنساء والفتيات. ويمثل اشتراك المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة عنصرا هاما في التركيز المتنامي لإدارة التنمية الدولية على التمكين والمساءلة وعملها المتعلق بالنساء والفتيات.

١٠٨ - وقدمت إدارة التنمية الدولية ٣ ملايين جنيه استرليني في السنة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (المعروف عادة باليونيفيم) لتمكينه من تقديم المساعدة التقنية على الصعيد العالمي في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين لهيئات إدارة الانتخابات. وقدمت إدارة التنمية الدولية بالفعل مليونا من دولارات الولايات المتحدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لضمان استمرار هذا العمل خلال المرحلة الانتقالية من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتقدم إدارة التنمية الدولية الدعم أيضا إلى منظمة ''العمل من أجل عالم واحد'' لدعم الحركات النسائية لتمكين المرأة، واشتراكها وإدماجها في الحياة السياسية في الجنوب (٣,١ مليون جنيه استرليني من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١).

١٠٩ - وتعزز الحكومة الاسكتلندية بصورة مستقلة دور المرأة في مجتمعاتها المحلية بالتمويل بمبلغ ٠٠٠ ٤٠٠ جنيه استرليني على مدى ثلاث سنوات من صندوقها للتنمية الدولية لتدريب المدرسات داخل المدارس في المناطق المعزولة والريفية في ملاوي عن طريق برنامج تثقيف المدرسين في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء. وسيمكن هذا من توفير ٠٠٠ ١ منحة دراسية. وبدأت أول الحاصلات على المنحة الدراسية التدريب في نيسان/أبريل ٢٠١١.

## سادسا - المادة ٨: المرأة بوصفها ممثلة دولية

### المرأة في وزارة الخارجية والكمنولث

١١٠ - تتطلع الحكومة البريطانية إلى تحقيق تفوق دبلوماسي من خلال اجتذاب أكثر المواهب تنوعا للعمل في أصعب مناصب وزارة الخارجية والكمنولث وأشدها تحدياً. ولتحقيق هذا الهدف، تشجع الحكومة وتدعم المرأة للعمل في وزارة الخارجية والكمنولث والترقي لمناصب الإدارة العليا. وتهدف الحكومة إلى أن تشغل المرأة ما لا يقل عن ٢٨ في المائة من المناصب العليا في الإدارة بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٣، وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف، عينت عضوا في مجلسها التنفيذي للقيام بدور المدافع عن قضايا المرأة في الوزارة. وتدعم الوزارة أيضا عدداً من المبادرات، وعلى سبيل المثال آليات الإرشاد والدعم للدبلوماسيات.

١١١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، لم تبلغ نسبة النساء في الإدارة العليا في وزارة الخارجية والكمنولث إلا ١٥ في المائة. وهذا بالمقارنة بنسبة ٢٥ في المائة من المناصب العليا التي شغلتها النساء في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١. أما عدد النساء المعينات لأداء دور رئيس منصب فقد زاد من ٦,٥ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ١٣ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وتشغل المرأة منصب رئيس ونائب رئيس الوفد البريطاني لدى مجلس أوروبا.

### المرأة في إدارة التنمية الدولية

١١٢ - قامت شركة ”ناو“ ”Now“، وهي إحدى الشركات الرئيسية لتقييم الأداء فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، والتنوع والإدماج في مكان العمل في المملكة المتحدة بتقييم إدارة التنمية الدولية، وحققت الإدارة أعلى مرتبة في هذه المجالات. وبوجه خاص، سجلت الإدارة نقاطا مرتفعة في التوعية الثقافية، والقيادة وتحسين مكان العمل. وتدير الإدارة برنامجا للتنمية يستهدف المرأة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، جرت ترقية ست

وستين (٦٦) في المائة من النساء في البرنامج. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، كانت نسبة ٣٦ في المائة من كبار الموظفين المدنيين في الإدارة من النساء. ويتمثل الهدف على مدى السنوات الثلاث المقبلة في تحقيق نسبة ٣٩ في المائة.

### المرأة في القوات المسلحة

١١٣ - ترى الحكومة البريطانية أن المرأة أساسية للفعالية التشغيلية للقوات المسلحة، بتوفير المواهب والمهارات بصورة شاملة. ويجري استعراض السياسات بصورة مستمرة لضمان اجتذابها نسبة متزايدة من أفضل المرشحات وبقائها تنافسية مع أرباب الأعمال الآخرين. وقد بُذل جهد مدروس لاستهداف المرأة عن طريق مواد الإعلان والتسويق ولزيادة الوعي بالفرص المتاحة للمرأة. ويجري تشجيع المرأة أيضا على النظر في طلب العمل في الفروع والحرف (ولا سيما التخصصات التقنية) غير الممثلة فيها بالقدر الكافي تقليديا.

١١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُتيحت للنساء أدوار كانت تعتبر من قبل مناسبة للرجال فقط. وهذا يشمل عمل النساء كضابطات غوص للتطهير في البحرية الملكية، التي أُتيحت للنساء في عام ٢٠١٠؛ وكانت أول إمرأة مدربة كضابطة غوص للتطهير واستخدام الألغام ومكافحتها في البحرية الملكية قد تخرجت حينذاك من مدرسة الغوص الدفاعي. وجند فريق الطيران البهلواني المتخصص في القوات الجوية الملكية (الأسهم الحمراء البريطانية) أول قائدة طيارة على الإطلاق تطير كجزء من استعراض الفريق في عام ٢٠١٠. وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير أظهرت النسبة المئوية الإجمالية للنساء في القوات المسلحة زيادة طفيفة من ٩,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٩,٦ في المائة في عام ٢٠١٠. وارتفعت النسبة المئوية للضابطات من ١١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ١٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ وارتفعت النسبة المئوية للنساء في الرتب الأخرى بصورة ضئيلة من ٨,٩ في المائة إلى ٩ في المائة.

١١٥ - وتعمل القوات المسلحة مع لجنة المساواة وحقوق الإنسان لتحسين تجنيدها للنساء واحتفاظها بهن. وأبرمت عقدا للبحث في طرق منع التحرش الجنسي والتعامل معه بفعالية في القوات المسلحة. وأُبرم العقد الابتدائي في تموز/يوليه ٢٠٠٨ وأكدت لجنة المساواة وحقوق الإنسان ارتياحها للتقدم الذي كانت تحرزه القوات المسلحة في معالجة التحرش الجنسي، في حين لاحظت أنه ما زال يتعين العمل لتحقيق تغير فعلي في المواقف والثقافة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، أبرمت وزارة الدفاع (الإدارة الأم للقوات المسلحة) اتفاق شراكة مدته ١٢ شهرا مع لجنة المساواة وحقوق الإنسان للمضي قدما في هذا العمل. وتواصل القوات المسلحة العمل في تنفيذ التدابير التي حددها المشروع. وهذه المشاركة مع لجنة المساواة

وحقوق الإنسان، بمساعدة من فريق خبراء خارجي في مجال التنوع ساعد في تقييم التقدم الذي أحرزته وزارة الدفاع، أدت إلى زيادة القدرة على تحديد المجالات التي تدعو الحاجة إلى معالجتها. وشمل هذا، بوجه خاص، بناء الثقة في إجراءات وزارة الدفاع فيما يتعلق بالشكاوى والمقترحات المتعلقة بهياكل مهن المرأة.

## سابعا – المادة ٩: الجنسية

١١٦ – كجزء من الجهود التي تبذلها الحكومة البريطانية لضمان عدم التمييز ضد طالبات اللجوء عند تقدمهن بطلبات اللجوء[٣٨]، توجد لدى كل مكتب إقليمي تابع لوكالة حدود المملكة المتحدة ترتيبات خاصة معمول بها لتمكين طالبات اللجوء اللائي يَعُلن أطفالا وليست لديهن ترتيبات بديلة لرعاية الطفل من حضور المقابلات المتعلقة باللجوء بدون إحضار أطفالهن معهن. ويرمي هذا أيضا إلى حماية الأطفال، لضمان عدم استماعهم للمعلومات المؤلمة المتعلقة بإساءة معاملة الوالدة. ويمكن أن تتضمن الترتيبات إعادة جدولة تواريخ المقابلة المتعلقة بطلب اللجوء لمراعاة ترتيبات رعاية الطفل، أو توفير مؤونة رعاية الطفل في مباني وكالة حدود المملكة المتحدة أو بالقرب منها، حيث تكون مأمونة ومناسبة.

١١٧ – والتعليم متاح لجميع الأطفال في سن التعليم الإلزامي في جميع أنحاء المملكة المتحدة، بصرف النظر عن وضع الطفل من ناحية الهجرة أو الحق في الإقامة. وتتيح الحكومة الاسكتلندية أيضا التعليم قبل المرحلة المدرسية والتعليم الأعلى. ويحق لجميع طالبات اللجوء في المملكة المتحدة الحصول على العلاج الطبي الأولي والثانوي مجانا في دائرة الصحة الوطنية إلى أن يُبت تماما في طلب لجوئهن. ويعفى طالبات اللجوء الحاصلات على دعم اللجوء من دفع تكاليف الوصفات الطبية وغيرها استناداً إلى انخفاض دخلهن. وعند تقديم طلب اللجوء، يجري تبليغ طالبات اللجوء بالاستحقاقات الصحية وكيفية الحصول عليها. ويمكن بصورة مؤقتة أن توفر وكالة حدود المملكة المتحدة أماكن إيواء أولية لطالبات اللجوء المعوزات على ما يبدو لحين تقييم توافر الشروط المطلوبة للحصول على دعم اللجوء (المأوى و/أو المعيشة). وأثناء الإيواء الأولي، يتلقين إحاطة تعريفية تشمل معلومات عن كيفية الوصول إلى المرافق التعليمية ومرافق الرعاية الصحية في المملكة المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، لهن الخيار للحصول على فحص للرعاية الصحية يقدمه مهنيو الرعاية الصحية التابعون لدائرة الصحة الوطنية في الموقع، ويشمل تقييما للحالة الصحية الراهنة ويتناول أي مخاوف طبية فورية. وإذا مُنح طالبات اللجوء مكان إيواء تابع لوكالة حدود المملكة المتحدة، فإنهن يحصلن على إحاطة أخرى ومساعدة في التسجيل مع ممارس طبي عام لدى وصولهم إلى مكان الإيواء الموزعات عليه.

١١٨ - وأصدرت وكالة حدود المملكة المتحدة تعليمات لجوء منقحة مراعية لنوع الجنس ''القضايا الجنسانية في طلب اللجوء'' في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، صدرت تعليمات جديدة بشأن اللجوء بعنوان ''الميول الجنسية والهوية الجنسانية في طلب اللجوء''. وتُبرز هذه الإرشادات على حد سواء إلتزام الحكومة البريطانية بجعل عملية اللجوء حساسة لنوع الجنس قدر الإمكان، بما في ذلك فيما يتعلق بالنساء السحاقيات، أو المشتهيات للجنسين و/أو مغايرات الهوية الجنسية.

١١٩ - وخلال عام ٢٠١١، ستستكمل حكومة المملكة المتحدة نشرة معلومات وكالة حدود المملكة المتحدة المعطاة لجميع طالبي اللجوء والمعنونة ''معلومات هامة بشأن عملية اللجوء في المملكة المتحدة'' لإدراج معلومات بشأن الاتجار بالبشر والعنف العائلي.

١٢٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١٠ نشرت حكومة ويلز المنشور المعنون ''فهم ويلز'' الذي يتضمن معلومات ذات صلة بالمهاجرين، وطالبي اللجوء، واللاجئين وأسرهم الذين يدخلون ويلز. ويهدف المنشور إلى ضمان توعية الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في ويلز بحقوقهم ومسؤولياتهم وتزويدهم أيضا بمعلومات عن أين يمكنهم الحصول على المساعدة والمشورة إذا واجهوا مشاكل، ومساعدتهم للاستقرار في مجتمعاتهم المحلية الجديدة. وتوفر دائرة مستشار الانتقال التابعة للحكومة الاسكتلندية المعلومات والمشورة لكل من يرغب في الانتقال إلى اسكتلندا للعيش، أو العمل، أو الدراسة أو البقاء.

**ضحايا العنف العائلي وسياسة "عدم الاستعانة بالأموال العامة"**[٣٩]

١٢١ - هناك شرط عام يشمل معظم الفئات التي يقدم الأفراد طلباتهم في إطارها للمجيئ الى المملكة المتحدة يتمثل في ''عدم الاستعانة بالأموال العامة''. وتستند هذه السياسة إلى المبدأ الأساسي القائل بأن الأشخاص الذين لا يتمتعون بحق دائم في البقاء في المملكة المتحدة ينبغي عدم حصولهم على استحقاقات على نفس الأساس كالأشخاص الذين تعطيهم المواطنة أو الوضع في المملكة المتحدة الحق في طلب الحصول على استحقاقات عند الحاجة. ولذلك تدعم أحكام ''عدم الاستعانة'' المبدأ القائل بأن المهاجرين الوافدين إلى المملكة المتحدة ينبغي أن يكونوا قادرين على إعالة أنفسهم بدون الاعتماد على الاستحقاقات التي تقدمها الدولة. أما المهاجرون الذين يمنحون حق البقاء إلى أجل غير مسمى في المملكة المتحدة فيحصلون بصورة كاملة على الاستحقاقات ويجوز لهم الحصول على تلك الاستحقاقات، شريطة تلبيتهم للشروط العادية للأهلية.

١٢٢ - ومع ذلك، أصبحت الحكومة البريطانية تدرك أن بعض ضحايا العنف العائلي يواجهن صعوبات خاصة. ولذلك أدرجت نصاً خاصاً في قواعد الهجرة لمساعدة ضحايا

العنف العائلي الذين سُمح لهن بدخول المملكة المتحدة مع البقاء لمدة محدودة بوصفهن زوجات، أو شريكات غير متزوجات أو شريكات مدنيات لمواطن بريطاني أو شخص ما مستقر في المملكة المتحدة. وهذه القاعدة تسمح لهؤلاء الضحايا بطلب البقاء لأجل غير مسمى كحق شخصي لهن، إذا كن قد تعرضن لعنف عائلي خلال العامين الأولين لتلك العلاقة (الفترة الاختبارية).

١٢٣ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بدأ مشروع تجريبي على نطاق المملكة المتحدة بعنوان ''المشروع التجريبي للإقامة المؤقتة'' لضحايا العنف العائلي اللائي دخلن المملكة المتحدة بتأشيرة دخول لزوج أو شريك وبالتالي لا يمكنهن الاستعانة بالأموال العامة. وأعلنت الحكومة أنه اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠١٢ ستمنح الزوجات المهاجرات اللائي تتوافر فيهن شروط التقدم بطلب بموجب أحكام العنف العائلي واللائي يحتجن إلى مكان في مأوى، فترة بقاء قصيرة لتمكينهن من الحصول على استحقاقات لفترة محدودة أثناء تقديم طلب للبقاء لفترة غير محدودة والنظر فيه. وستستمر إتاحة الدعم عن طريق مشروع الإقامة المؤقتة لحين تطبيق هذا الحل الطويل الأجل.

**الدعم والإيواء**[٤٠]

١٢٤ - يوجد لدى الحكومة البريطانية تشريع محدد معمول به بموجب البند ٤ من أنظمة دعم اللجوء (المعدلة) لعام ٢٠٠٥، الذي ينص على أن وكالة حدود المملكة المتحدة يجب أن تراعي الاحتياجات الخاصة لطالبي اللجوء أو أفراد أسرهم الضعفاء، عند تقديم أو النظر فيما إذا كان يقدم الدعم بموجب المادة ٩٥ أو ٩٨ من قانون الهجرة واللجوء لعام ١٩٩٩.

١٢٥ - والحصول على مكان إيواء أولي يقوم على أساس أن مقدم الطلب ملتمس للجوء (له طلب بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ أو المادة ٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وسَجَّله وزير الدولة ويبدو أنه معوز). ومع ذلك، يجوز لمقدمي الطلبات الضعفاء الذين لم تسجل طلبات لجوئهم بعد أن يطلبوا السماح لهم بدخول مكان الإيواء الأولي خارج ساعات العمل الرسمية، إذا كان طلبهم يندرج في واحدة من طلبات الضعفاء بوجه خاص، مثل الأسر التي تعول طفلاً أو أطفالاً تقل أعمارهم عن ١٨ عاما. ومقدمو أماكن الإيواء ملتزمون أيضا بالمساعدة في توفير المأوى لطفل جديد. وتتاح أيضا مدفوعات أمومة قدرها ٣٠٠ جنيه استرليني لمقدمات الطلبات اللائي يحصلن على الدعم بموجب المادة ٩٥ واللائي جرى تقييمهن بموجب المادة ٩٨ من قانون الهجرة واللجوء لعام ١٩٩٩ للمساعدة في التكاليف الناشئة عن ولادة مولود جديد. وتتخذ الحكومة البريطانية أيضا تدابير أخرى لضحايا العنف العائلي اللائي يحصلن على دعم اللجوء، مثل الدعم النقدي الطارئ.

١٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك توجد في الحكومة البريطانية نُظم، تشمل استراتيجيات مكافحة الاستئساد، معمول بها لضمان سلامة وأمن جميع المحتجزين في مراكز الاحتجاز المؤقت. ويتوافر للمحتجزات أماكن نوم مستقلة عن الذكور في مرافق الاحتجاز.

**تنفيذ المبادئ التوجيهية للمساواة بين الجنسين**[٤٠]

١٢٧ - تقضي قواعد الهجرة في المملكة المتحدة بالنظر في وضع الفرد والظروف الشخصية لكل مقدم طلب لجوء، بما في ذلك عوامل من قبيل الخلفية، ونوع الجنس والسن. والإجراءات من قبيل سؤال مقدمي الطلبات لبيان تفضيلهم الجنساني للشخص الذي يُجري المقابلة المتعلقة بلجوئهم ينبغي اتخاذها وتوفيرها قدر الإمكان عمليا. وتنفيذ توجيهات وكالة حدود المملكة المتحدة للموظفين فيما يتعلق بالنظر في الطلبات ومقابلة مقدمي الطلبات التي تكون طلباتهم ذات صلة بنوع الجنس يجري رصدها من خلال فحص متساوق ومستقل ونزيه بعملية مراجعة للجودة تضطلع بها الوكالة، وتضطلع بها بصورة مستقلة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كجزء من مشروع مبادرة تحقيق الجودة بالاشتراك مع وكالة حدود المملكة المتحدة. ويتخذ الإجراء العلاجي المناسب متى اتضح أن قرارا ما جاء دون مستوى الجودة المتوقعة.

١٢٨ - وشهدت عملية ضمان الجودة التي تضطلع بها وكالة حدود المملكة المتحدة مزيدا من التطوير لتشمل معايير تقييم محددة ومقاييس متعلقة بالإضطهاد ذي الصلة بنوع الجنس. وهذا يسمح لها برصد جودة المقابلات والقرارات المتعلقة باللجوء لضمان الاتساق والالتزام بجميع الإرشادات والتعليمات ذات الصلة. وتُجري الحكومة البريطانية أيضا استعراضا مواضيعيا محددا لحالات اللجوء التي ينطوي فيها الطلب على جوانب اضطهاد ذي صلة بنوع الجنس، لتوفير ضمانات باتباع المبادئ التوجيهية. وأُنجز الاستعراض في أيار/مايو ٢٠١١ وتُستخدم النتائج للاسترشاد بها في السياسة والتدريب في المستقبل.

١٢٩ - وتواصل الحكومة الاسكتلندية دعم طائفة من المنظمات التي تقدم الدعم لملتمسي اللجوء واللاجئين، لضمان استطاعتهم الحصول على خدمات ومشورة ومعلومات جيدة الجودة. وتدعم حكومة ويلز طائفة من التدابير في إطار ”استراتيجيتها لإدماج اللاجئين“. ويتمثل الهدف العام لاستراتيجية الإدماج في دعم وتمكين اللاجئين من إعادة بناء حياتهم في ويلز والمساهمة بالكامل في المجتمع.

**التنمية الدولية**

١٣٠ - واصلت الحكومة البريطانية دعم الجهود المبذولة في البلدان الأخرى لتحسين حماية اللاجئين والنساء والفتيات المشردات داخليا (للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر المادة ١٦). والحكومة البريطانية هي أكبر مانح سابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث أسهمت بما يبلغ في المتوسط ٣٠ مليون جنيه استرليني سنويا منذ عام ٢٠٠٧. وتبحث إدارة التنمية الدولية حاليا المستويات المستقبلية لتمويل الوكالات الإنسانية على ضوء استعراض المعونة المتعددة الأطراف واستعراض الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية على حد سواء.

## ثامنا - المادة ١٠: التعليم

١٣١ - نشرت الحكومة البريطانية برنامج إصلاح جذري لانكلترا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ يضع المدرسين في صلب تحسين المدارس ويحرر المدارس من توجيهات الحكومة المركزية. والورقة البيضاء المتعلقة بالمدارس والمعنونة ''أهمية التدريس''، التي تعتمد على أدلة من أفضل نظم التعليم في العالم، تهدف إلى تسهيل انطلاق مديري المدارس والمدرسين لتحسين المدارس.

١٣٢ - وترمي خطط الورقة البيضاء إلى ما يلي:

- تحرير المدارس في انكلترا من البيروقراطية المركزية مقابل زيادة المساءلة أمام الآباء والمجتمعات المحلية؛
- بيان كيف سيقلَّص المنهاج الدراسي الوطني لكي يتفرغ المدرسون ومديرو المدارس لأداء عملهم على أفضل وجه - التدريس؛
- تأكيد كيف سيُعلي المدرسون من هيبة مهنتهم بتعزيز جودة المدرسين الجدد؛
- تغيير نوعية التدريب الأولي ومواصلة التطوير المهني؛ و
- تعهد الحكومة بحذف الواجبات والعمليات والإرشادات والشروط غير الضرورية.

١٣٣ - والورقة البيضاء ومشروع قانون التعليم الجديد لا يسنان قوانين على وجه التحديد لتنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، من المحتمل أن تؤثر الأحكام المنصوص عليها في مشروع القانون فيما يتعلق بالسلوك والانضباط بوجه خاص على الأطفال والشباب الذين يعانون من جميع أشكال الاستئساد - وبوجه خاص الاستئساد القائم على التحيز بما في ذلك الاستئساد ذو الصلة بنوع الجنس. وبالإضافة إلى ذلك، عن طريق واجب

تحقيق المساواة، يجب على الهيئات العامة عندما تمارس وظائفها أن تراعي على النحو الواجب ضرورة القضاء على التمييز والتحرش بسبب نوع الجنس، والميول الجنسية وتغيير نوع الجنس. وستضمن بوجه خاص أن تنظر المدارس في كيفية منع التمييز ضد التلميذات السحاقيات والتلاميذ المثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية ومعالجة الاستئساد القائم على كراهية المثليين جنسيا والمتحولين جنسيا.

١٣٤ - وسيطلب مشروع قانون التعليم إلى المدارس أن تكفل سُبل الحصول على إرشادات مستقلة ونزيهة بشأن المهن لجميع تلاميذها. وسينشر مقياس أداء جديد للشباب، سيشجع المدارس على ضمان حصول جميع تلاميذها على مساعدة لتحقيق أنماط تقدم ناجحة بعد سن ١٦ عاما. ويعمل تحالف المهن الدائمة لتعزيز نوعية وحرفية الذين يقدمون إرشادات بشأن المهن، لتزويد الشباب بالدعم الذي يلبي احتياجاتهم الفردية، وتطلعاتهم وطموحاتهم، وليكون المستشارون مجهزين جيدا لتناول قضايا المساواة. وهناك برنامج لا يتطلبه القانون ويتعلق بالتربية الشخصية والاجتماعية والصحية في المدراس في انكلترا، ويرمي إلى تعزيز المساواة، والتفاهم والمواقف غير التمييزية.

١٣٥ - وفي أيرلندا الشمالية، تنفذ إدارة التعليم طائفة من السياسات الرامية إلى رفع المستويات في الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب ومعالجة انخفاض التحصيل، بما في ذلك بمعالجة أي عقبات قد يواجهها التلاميذ في التعليم. وتشمل هذه السياسات ''النهوض بكل مدرسة - سياسة لتحسين المدارس''؛ وإطار العمل المنقح للمنهاج الدراسي وحق الإختيار؛ وإصلاح النقل اللاحق للمرحلة الابتدائية، مع الابتعاد عن النظام السابق للاختيار والرفض على أساس أكاديمي؛ والعمل لتعزيز العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ والعمل على معالجة انخفاض التحصيل على أساس الشمال/الجنوب.

١٣٦ - ويهدف برنامج ''المناهج الدراسية للتميز'' الذي تضطلع به الحكومة الاسكتلندية إلى تغيير التعليم في اسكتلندا بتوفير منهاج دراسي مترابط وأكثر مرونة وثراء للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ١٨ عاما. وتشدد الحكومة بصورة أكبر على تمكين جميع التلاميذ ليصبحوا دارسين ناجحين، وأفرادا واثقين، ومواطنين مسؤولين ومساهمين فعّالين - لتحقيق إمكانياتهم بالكامل، أيا كان نوع جنسهم، وخلفيتهم، واهتماماتهم وقدراتهم. وما زال ''صندوق المهن'' يمثل مورداً يستخدمه المدرسون في المدارس ومستشارو المهن، ويرمي إلى جعل البالغين من العمر ٣ إلى ١٨ عاما يفكرون في الاعتبارات الجنسانية المحيطة بالوظائف التي يؤديها النساء والرجال عادة، ويستفسرون عنها.

١٣٧ - وتتخذ حكومة ويلز تدابير متعلقة بالتعليم في السن المبكر في ويلز. ويستهدف برنامج ''البداية الطائرة'' الأطفال حتى سن ٣ سنوات في معظم المجتمعات المحرومة في ويلز. ويجمع البرنامج بين التربية، ورعاية الطفل، والصحة والخدمات الاجتماعية ويضم القطاعات الطوعية، والخاصة والنظامية لتحسين آفاق مستقبل الأطفال من هذه المجتمعات المحلية. وفيما يتعلق بالأطفال بين سن ٣ و ٧ سنوات، تضطلع ويلز ببرنامج بعنوان ''مرحلة الأساس''، يمكِّن الأطفال من تنمية القدرة على تحدي القوالب النمطية، والتحيز والتمييز ذات الصلة بالثقافة، أو نوع الجنس أو الإعاقة.

**المساواة في التعليم الابتدائي والثانوي**

١٣٨ - في انكلترا، يُقدم التعليم وفقا لبرنامج التربية الشخصية والاجتماعية والصحية على أساس لا يتطلبه القانون. وهو برنامج مصمم لإتاحة فرص التعلُّم واكتساب الخبرات التي تتناول قضايا الحياة الحقيقية التي يواجهها الأطفال والشباب عند نشأتهم. ويتعلم التلاميذ أوجه التشابه، والاختلاف والتنوع بين الناس من مختلف الأعراق، والثقافات، والقدرات، ومن ناحية الإعاقة، ونوع الجنس، والسن والميول الجنسية وأثر التحيز، والتمييز والعنصرية على الأفراد والمجتمعات المحلية. ويتعلم التلاميذ لمعرفة التحيز وتحديه ولفهم أنه يجب تحدي التحيز، والعنصرية والتمييز على جميع المستويات في حياتنا.

١٣٩ - وفي أيرلندا الشمالية، يمثل برنامج الصحة العاطفية للتلاميذ ورفاههم أولوية وزارية وسيكون أداة لدمج السياسات والخدمات الفردية (بما في ذلك جميع الأنشطة غير الأكاديمية والمتعلقة بالمناهج الدراسية التي تمس التلاميذ مثل إسداء المشورة، ونُظم الرعاية الروحية، ومنع الانتحار، ومكافحة الاستئساد، وعملية التأديب ومبادرة المدارس الصحية) على نحو متسق ومترابط. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أنشأ وزير التعليم فرقة عمل معنية بتثقيف 'الرُحَّل' لمساعدة الإدارة في وضع خطة عمل لتحقيق نتائج تربوية أفضل لمجتمع الرُحَّل. والأمل معقود على أن يُنشر خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ تقرير يُجمل توصيات فرقة العمل.

١٤٠ - وفي ويلز، تمثل التنمية الشخصية والاجتماعية، والرفاه والتنوع الثقافي عنصرا أساسياً في ''مرحلة الأساس''. ويتعلم الأطفال عن أنفسهم وعن علاقاتهم في أسرهم وخارجها. ويتعلم الأطفال عن ثقافة أبناء ويلز وغيرها من الثقافات في مجتمع ويلز، فضلا عن مفاهيم العدالة والإنصاف، ويجري تشجيعهم على التفكير في احترام الآخرين ومشاعرهم. والإطار المنقح للتربية الشخصية والاجتماعية لمن تتراوح أعمارهم بين ٧ و ١٩ عاما في ويلز يوفر التعليم في مجالي الصحة والرفاه العاطفي.

١٤١ - وفي جميع أنحاء المملكة المتحدة، تُظهر الإحصاءات أن من الأرجح أن تدرس الفتيات الفنون واللغات والعلوم الإنسانية ويدرس الفتيان الجغرافية، والتربية البدنية وتكنولوجيا المعلومات.

١٤٢ - وتواصل الفتيات التفوق على الفتيان في شهادة الثانوية العامة (سن ١٦ عاما). وفي انكلترا، ظلت الفجوة بين تحصيل الفتيان وتحصيل الفتيات في خمس أو أكثر من مواد شهادة الثانوية العامة في المستويات ألف* إلى جيم بما في ذلك اللغة الانكليزية والرياضيات مستقرة تقريبا منذ عام ٢٠٠٦، وإن كانت مع بعض الضيق عند الهوامش. وفي عام ٢٠١٠، بلغت الفجوة ٧,٥ في المائة بعد أن كانت ٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠٦.

١٤٣ - وفي أيرلندا الشمالية، في حين يعاني كثيرون من الفتيات صعوبات في معرفة القراءة والكتابة والحساب، ما زالت نسبة الفتيات اللائي تخرجن من المدارس بما لا يقل عن ٥ مواد في شهادة الثانوية العامة (بالدرجات A*-C) بما في ذلك الرياضيات واللغة الانكليزية أعلى من نسبة الفتيان: حصلت نسبة ٦٣,٧ في المائة من الفتيات الخريجات في عام ٢٠٠٩ على ما لا يقل عن ٥ مواد في شهادة الثانوية العامة (بالدرجات A*-C) بما في ذلك الرياضيات واللغة الإنكليزية أو ما يعادلهما، مقابل ٥٣,١ في المائة من الفتيان.

١٤٤ - وفي ويلز خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، تفوقت الفتيات على الفتيان في تحقيق المستويين ١ و ٢ في المرحلة الرئيسية ٤ (مواد شهادة الثانوية العامة). وحققت الفتيات نسبة ٩٢ في المائة مقابل ٨٧,٣ في المائة للفتيان على المستوى ١ وحققت الفتيات نسبة ٦٨,٩ في المائة مقابل ٥٨,٧ في المائة للفتيان على المستوى ٢ (وبلغ الفرق ٤,٧ في المائة و ١٠,٢ في المائة)[٢٢].

١٤٥ - وكانت الدراسة الاستقصائية الاسكتلندية للأداء بمثابة دراسة استقصائية بالعينة لتحصيل التلاميذ في المدارس الابتدائية والثانوية الاسكتلندية جرت سنويا من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٩. ورصدت الدراسة الاستقصائية مدى جودة تعلُّم التلاميذ في اسكتلندا وركزت على جانب مختلف في المنهاج الدراسي كل عام (القراءة والكتابة في عام ٢٠٠٩، والرياضيات والمهارات الأساسية في عام ٢٠٠٨، والعلوم، والإلمام بالقواعد العلمية والمهارات الأساسية في عام ٢٠٠٧). وأظهرت الدراسة الاستقصائية في عام ٢٠٠٩ أن الفتيات أفضل بوجه عام في تحصيل القراءة من الفتيان في جميع المراحل المشمولة بالتقييم. وفي عام ٢٠٠٨، كانت هناك بعض الأدلة المحدودة عن أداء الفتيان بصورة أفضل من الفتيات في الرياضيات. وفي عام ٢٠٠٧، أظهرت النتائج أن الفتيان تفوقوا على الفتيات في بعض مجالات العلوم في آخر المراحل الابتدائية وأوائل المرحلة الثانوية.

### المساواة في التعليم المهني والتعليم المستمر

١٤٦ - في انكلترا، خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠، ارتفع عدد التلاميذ المقيدين في نهاية المرحلة الرئيسية ٤ (١٥ إلى ١٦ عاما) للحصول على مؤهلات مهنية بنسبة ٢٩٩ في المائة. وزاد عدد الفتيان المقيدين بنسبة ٢٩٧ في المائة وزاد عدد الفتيات المقيدات بنسبة ٣٠٢ في المائة.

١٤٧ - في السنة الأكاديمية ٢٠٠٩/٢٠١٠، كانت نسبة ٥٤,٩ في المائة من جميع الدارسين من جميع الفئات العمرية المشتركين في التعليم المستمر أو التدريب على اكتساب المهارات الذي تموله الحكومة في انكلترا من الإناث.

١٤٨ - وفي أيرلندا الشمالية خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، مثلت المرأة نسبة ٥٣ في المائة من جميع المسجلين في التعليم المستمر. وبوجه خاص، مثلت المرأة نسبة ٦٤ في المائة من جميع المسجلين غير المهنيين والتقنيين؛ وبالمثل مثلت المرأة نسبة ٥١ في المائة من جميع المسجلين المهنيين والتقنيين. وما زالت المرأة تشكل الغالبية العظمى من المسجلين كبار السن. وفي الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، مثلت المرأة نسبة ٦٥ في المائة من جميع المسجلين من الفئة العمرية ٢٥ عاما فأكثر.

١٤٩ - وفي اسكتلندا في السنة الأكاديمية ٢٠٠٩/٢٠١٠، مثلت المرأة نسبة ٥٥ في المائة من جميع طلبة الكليات. وانطبقت نسبة مئوية مماثلة (٥٠ +) على جميع الفئات العمرية وأغلبية الفئات الإثنية المذكورة.

١٥٠ - وفي ويلز خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، مثلت المرأة نسبة ٥١,٥ في المائة من الدارسين المتفرغين مقابل ٤٨,٥ في المائة من الذكور. ومثلت المرأة نسبة ٥٩,٤ في المائة من الدارسين غير المتفرغين مقابل ٤٠,٦ في المائة من الذكور.

### المساواة في التعليم العالي

١٥١ - في جميع أنحاء المملكة المتحدة، يتسم تمثيل المرأة بأنه أعلى من تمثيل الرجل في معظم مواد التعليم العالي، بما في ذلك الطب والقانون، ويبرز هذا في نسبة الخريجات إلى الخريجين. والمرأة الآن ممثلة بصورة أعلى بكثير في بعض مواد العلوم، مثل العلوم البيولوجية، والعلوم البيطرية والطب غير أنه ما زال اشتراك الرجل أعلى في الهندسة والعلوم الفيزيائية.

١٥٢ - وتدرس الحكومة الطرق التي توفر لجميع الشباب السُبل ليصبحوا مهنيين محترفين مؤهلين ولتضمن عدم ثنيهم عن الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الأكثر انتقائية بسبب خلفيتهم.

١٥٣ - وبالإضافة إلى حزمة دعم الطلبة المتاحة للطلبة الآخرين في التعليم العالي، تُدفع منح مالية تدريبية بمبلغ ٠٠٠ ٩ جنيه استرليني لطلبة الدراسات العليا الحاصلين على شهادات جامعية في التربية الذين يقومون بدراسات في الرياضيات، والهندسة، والكيمياء، والفيزياء والعلوم المشتركة/العامة واللغات الأجنبية الحديثة.

١٥٤ - ويوجد لدى اللجنة التنفيذية لأيرلندا الشمالية برنامج نموذجي معمول به بعنوان ''الوصول إلى الدارسين وإشراكهم''، يرمي إلى تشجيع الكبار المهمشين للغاية على العودة إلى التعلُّم. وفي الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، مثلت المرأة نسبة ٧٢ في المائة من جميع المسجلين.

١٥٥ - وفي انكلترا، توجد حُزمة شاملة لتمويل الطلبة متاحة للطلبة المتفرغين في التعليم العالي، تقدم قروضا لرسوم التعليم، ومنحاً وقروضاً لتكاليف المعيشة ودعما إضافيا للطلبة المعوقين والطلبة الذين يعولون أطفالا. وهناك حُزمة لتمويل الطلبة متاحة أيضا للطلبة الذين يدرسون مقررا في التعليم العالي على أساس عدم التفرغ. ويمكن للطلبة الذين يعانون من صعوبات مالية أن يطلبوا الحصول على مساعدة تقديرية إضافية من جامعتهم أو كليتهم.

١٥٦ - وفي اسكتلندا، يمكن لطلبة التعليم العالي المتفرغين وغير المتفرغين الذين يدرسون في كلية أو جامعة ويواجهون صعوبات مالية أن يطلبوا الحصول على مساعدة من الصناديق التقديرية للتعليم العالي. وهذه الصناديق تديرها مباشرة مؤسسات التعليم العالي لمساعدة الطلبة على مواصلة برنامجهم التعليمي. والفئات ذات الأولوية لهذه الصناديق تشمل الآباء الناضجين والطلبة الذين لديهم أطفال.

١٥٧ - وفي ويلز، هناك مساعدة إضافية متاحة أيضا للطلبة المحرومين في شكل منح هادفة، وهي متاحة أيضا للطلبة غير المتفرغين وبعض طلبة الدراسات العليا.

## تاسعا - المادة ١١: العمالة

١٥٨ - يعزز قانون المساواة الأجر المتساوي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُفذت أيضا التدابير المنصوص عليها في قانون العمل والعائلات لعام ٢٠٠٦ لتعزيز سياسات العمل الأكثر مراعاة للأسرة. وفي الآونة القريبة جدا، بدأت الحكومة مشاورة عامة بعنوان ''أماكن العمل الحديثة'' تدعو إلى طرح الآراء المتعلقة بتحديث قوانين أماكن العمل في بريطانيا. وتتضمن المقترحات توسيع نطاق الحق في طلب العمل على نحو يتسم بالمرونة للجميع وتطبيق نظام جديد لإجازة والدية مرنة، وسيسهم كلاهما في سد فجوة الأجر بين الجنسين.

### تشجيع إشتراك المرأة في سوق العمل

١٥٩ - تقدم المرأة الراغبة في العمل مساهمة بالغة الأهمية في الاقتصاد، في دورها كعاملة وكمقدمة رعاية أولية على حد سواء. وقد أدخلت الحكومة البريطانية إصلاحات لإزالة العقبات التي تعترض العمل. وكان هناك نمو قوي في المملكة المتحدة في مستوى إشتراك الإناث في سوق العمل على مدى العقود القليلة الماضية، حيث تشكل المرأة الآن نسبة ٤٦ في المائة من القوى العاملة، بعد أن كانت ٣٧ في المائة في عام ١٩٧١.

### الآباء الوحيدون والأمهات الوحيدات

١٦٠ - تعتبر الحكومة البريطانية العمل أفضل طريق للخروج من الفقر لمعظم الأشخاص. وبالمقارنة بطفل لأب وحيد (أو أم وحيدة) لا يعمل، فإن الطفل لأب وحيد أو (أم وحيدة) يعمل دواما جزئيا يكون أقل احتمالا بأكثر من ٢,٥ مرة للعيش في فقر ويكون الطفل لأب وحيد (أم وحيدة) يعمل دواما كاملا أقل احتمالا أكثر من أربع مرات للعيش في فقر[٢٣]. وهذا هو السبب، من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، في أن يصبح الآباء الوحيدون والأمهات الوحيدات الذين يبلغ سن أصغر أطفالهم ٧ سنوات أو أكثر مؤهلين لطلب بدل الباحثين عن عمل إذا كانوا قادرين على العمل، بدلا من دعم الدخل. أما الذين لديهم حالة صحية أو إعاقة تحد من قدرتهم على العمل فيمكنهم طلب بدل العمل والدعم.

١٦١ - وفي حزيران/يونيه أعلنت الحكومة البريطانية أنها تتوقع أن يبحث الآباء الوحيدون (الأمهات الوحيدات) عن عمل عندما يذهب أصغر أطفالهم إلى المدرسة. ولذلك سيجري تخفيض عتبة السن إلى ٥ سنوات اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، رهنا بالموافقة على مشروع قانون إصلاح الرعاية الاجتماعية. وتشير التقديرات إلى أن هذا التغيير سيؤدي إلى دخول ما بين ٢٠ و ٠٠٠ ٢٥ من الآباء الوحيدين (الأمهات الوحيدات) الإضافيين في سوق العمل، وهو ما يمكن أن يؤثر بدوره على فقر الطفل[٢٤].

### العمل من أجل تضييق الفجوة في الأجر بين الجنسين

١٦٢ - تواصل الحكومة البريطانية التصدي للتحدي المستمر المتمثل في الفجوة في الأجر بين الجنسين[٤١]، التي بلغت نسبة ١٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ (الأجر الوسيط لساعات العمل دواما كاملا). وتستخدم الدراسة الاستقصائية السنوية للساعات والدخول الوسيط بوصفه مقياسها الإحصائي العام للفجوة بين الأجور. وتُظهر الدراسة الاستقصائية السنوية للساعات والدخول وجود فجوة في الأجور في اسكتلندا بلغت ٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٠، نزولا من ٨,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ (بمقارنة الدخول في الساعة للعمال والعاملات دواما

كاملا، غير شاملة الأجر الإضافي). وقد استخدمت الحكومة الأسكتلندية، وشركاؤها، منذ عهد بعيد الرقم المتوسط (أو الوسط). وينتج عن هذا وجود فجوة في الأجر في الدوام الكامل بلغت ١١,٩ في المائة في عام ٢٠١٠.

١٦٣ - واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، منعت الحكومة البريطانية أن تكون شروط سرية الأجر في عقود العمل واجبة النفاذ لإخفاء السلوك غير العادل لدفع الأجر للرجال والنساء بصورة مختلفة. ويمكن للموظفين أن يناقشوا الآن أجرهم بحرية لاكتشاف ما إذا كان أجرهم تمييزي. وتتشاور الحكومة البريطانية في اتخاذ تدابير أخرى للمساهمة في تضييق الفجوة في الأجر بين الجنسين، وعلى سبيل المثال توسيع نطاق الحق في طلب العمل بصورة متسمة بالمرونة وتطبيق إجازة والدية مرنة، ومطالبة أرباب الأعمال الذين وجدت إحدى المحاكم أنهم انتهكوا قانون الأجر المتساوي أن يجروا مراجعة تصحيحية للأجور.

١٦٤ - وبالاضافة إلى ذلك، طُلب إلى قطاع الأعمال والقطاع الطوعي المساعدة في معالجة الفجوة في الأجر بين الجنسين بالإبلاغ على أساس طوعي عن البيانات المتعلقة بتحقيق المساواة للعاملين فيهما. وسيؤدي الاقتراح إلى زيادة الشفافية ومساعدة أرباب الأعمال في تحديد المشاكل مما يمكنهم من اتخاذ إجراءات مناسبة. ويستهدف هذا النهج أرباب الأعمال الذين لديهم ١٥٠ موظفا أو أكثر.

١٦٥ - وكان تنفيذ استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين بمثابة الإجراء الرئيسي للعمل من أجل تحقيق برنامج اللجنة التنفيذية لأيرلندا الشمالية المتعلق بهدف الحكومة المتمثل في تنفيذ التدابير الرامية إلى القضاء على الفجوة في الأجر بين الجنسين. ووافقت اللجنة التنفيذية لأيرلندا الشمالية في عام ٢٠١٠ على خطط العمل المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع الإدارات.

١٦٦ - وتواصل الحكومة الأسكتلندية وشركاؤها تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المعنية بالمرأة والعمل في المملكة المتحدة[٢٥] فيما يتعلق بمعالجة الفصل المهني. ونشر الوزراء الأسكتلنديون تقارير[٢٦] في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ قدموا فيها استعراضا للتقدم الذي أحرزته الهيئات العامة المسجلة في معالجة الفصل المهني.

### تطبيق سياسات العمل الأكثر مراعاة للأسرة

١٦٧ - تلتزم الحكومة بالمساعدة في تحقيق التوازن بين الأمهات والآباء في العمل والحياة العائلية وهناك مجموعة من سياسات العمل المراعية للأسرة[٤٢] متاحة من خلال قانون العمل والأسرة لعام ٢٠٠٦ وتشريعات أخرى. والحق في طلب أن يكون العمل متسما بالمرونة،

وهو ما كان متاحا طوال سنوات كثيرة، متاح الآن لوالدي الأطفال الذين تصل أعمارهم إلى ١٦ عاما وشاملة لها، ووالدي الأطفال المعوقين دون سن ١٨ عاما، ومقدمي الرعاية لراشدين معينين[٢٧]. وتبلغ الإجازة القانونية للأمومة عاما واحدا ويدفع أجر قانوني للأمومة وعلاوة قانونية للأمومة لمدة ٣٩ أسبوعا. ويتمتع الآباء بحق جديد في الحصول على إجازة والدية عادية مدتها أسبوعان عند ولادة طفلهم وعلى إجازة والدية إضافية مدتها ٢٦ أسبوعا، ليتمكنوا من أداء دور أكبر في تربية أطفالهم، والسماح للأمهات بالعودة إلى العمل في وقت مبكر إذا رغبن في ذلك.

**رعاية الطفل**

١٦٨ - في انكلترا، تعمل الحكومة مع قطاع التعليم المبكر ورعاية الطفل لتبلور رؤية طويلة الأجل للسنوات المبكرة. وستتمحور هذه الرؤية على بيان للسياسة العامة مع التأكيد بوجه خاص على التدخل المبكر وتقديم الدعم للأطفال المحرومين وأسرهم. وسيعكس هذا التزامها بضمان أن تكون رعاية الطفل المعقولة التكلفة والجيدة متاحة لإعطاء الأطفال أفضل بداية ممكنة في الحياة، بما في ذلك عن طريق برامج رئيسية للتعليم المبكر المجاني والمحافظة على توفير ''بداية أكيدة'' للجميع.

١٦٩ - وتتاح حاليا ١٥ ساعة في الأسبوع للتعليم المبكر المجاني لجميع الأطفال البالغين من العمر ثلاث وأربع سنوات، تقدم بصورة مرنة لتلبية احتياجات (بما في ذلك أنماط عمل) الوالدين. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، جرى تمويل جميع السلطات المحلية لتقديم التعليم المبكر المجاني لنسبة ١٥ في المائة لأطفالها الأكثر حرماناً البالغين من العمر عامين. ويتضمن مشروع قانون التعليم حكماً بإنشاء استحقاق قانوني للتعليم المبكر المجاني لجميع المحرومين البالغين من العمر عامين اعتبارا من عام ٢٠١٣. ويمثل هذا جزءا رئيسيا في علاوة العدالة الجديدة للحكومة التي ستعطي أفقر الأطفال أفضل بداية في الحياة.

١٧٠ - وعند تطوير استراتيجيتها المتعلقة برعاية الطفل، ستراعي اللجنة التنفيذية لأيرلندا الشمالية القضايا الناشئة عن عمليات التقييم للتقدير الاقتصادي الحديث لتوفير رعاية الطفل وبرنامج رعاية الطفل في الريف. وقد رصدت اللجنة التنفيذية لأيرلندا الشمالية مبلغاً إضافياً قدره ٣ ملايين جنيه استرليني في السنة على مدى السنوات الأربع المقبلة لدعم تقديم رعاية الطفل.

١٧١ - وهناك هدف طويل الأجل لـ ''إطار عمل السنوات المبكرة'' للحكومة الاسكتلندية لضمان الحصول على خدمات متكاملة في سن التعليم قبل المدرسي وخدمات لرعاية الطفل في كل مجتمع محلي، متناسبة مع تقدير للاحتياجات والطلبات المحلية.

١٧٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠١١، أصدرت حكومة ويلز بيانها المتعلق بالسياسة العامة لرعاية الطفل بعنوان ''تنشئة الأطفال، ودعم الأسر''، يورد الأولويات المتعلقة برعاية الطفل في ويلز والإجراءات التي تعتزم حكومة ويلز اتخاذها لتأمين تحسينات في رعاية الطفل وإجراءات الإبلاغ المتعلقة بتنفيذ الالتزامات.

**دعم حقوق العمال المهاجرين في التنمية الدولية**

١٧٣ - خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١، قدمت إدارة التنمية الدولية الدعم للمرأة للإنضمام إلى العمالة النظامية والبقاء فيها من خلال التدريب على المهارات، ودعم مبادرات الدعوة، فضلا عن وضع برامج للتمويل الصغير جدا ومشاريع الهياكل الأساسية. وتعرض الرؤية الاستراتيجية للفتيات والنساء خطة إدارة التنمية الدولية لتحسين سُبل الحصول على الخدمات المالية لأكثر من ١٨ مليون إمرأة، ولمساعدة ٢,٣ مليون إمرأة في الحصول على وظائف ولضمان حصول ٤,٥ مليون إمرأة على الأرض. والأمثلة على بعض المشاريع التي تدعمها بالفعل إدارة التنمية الدولية تشمل ما يلي:

- قدمت خدمات التمويل الصغير جدا والخدمات المالية الأخرى لأكثر من ٢٨٥ ٠٠٠ إمرأة في أفغانستان، و ٨١ ٠٠٠ إمرأة تقريبا في تنزانيا وأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ إمرأة في باكستان؛
- وفي نيبال، أنشئت حوالي ١٠٠ ٠٠٠ وظيفة للنساء من خلال برامج الطرق الريفية التي تمولها الإدارة وبرنامج سُبل العيش والغابات؛
- وفي بنغلاديش، جرى تمكين ما يربو على ٦ ٠٠٠ إمرأة في الأحياء الفقيرة الحضرية لاكتساب دخلهن عن طريق منح الأعمال التجارية الصغيرة. وقدمت الإدارة ما قيمته ١٦,٥ مليون جنيه استرليني من الأصول (الماشية، أو الأغنام، أو الماعز أو الدواجن) لأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ إمرأة من خلال برنامج سُبل العيش في جزر طرح النهر؛
- وفي العراق، قدمت الإدارة الدعم للجنة الصليب الأحمر الدولية للنجاح في دفع الحكومة في تسجيل الأرملة للحصول على معاشات حكومية. وهذا يمثل نجاحا حقيقيا للنساء، اللائي يرأسن واحدة من كل ١٠ أسر معيشية، ٨٠ في المائة منهن أرملة؛ و

- وضعت أيضا إدارة التنمية الدولية برنامجا جديدا بمبلغ ٣ ملايين جنيه استرليني يتعلق بالمرأة والتجارة مع مركز التجارة الدولية لتوفير دعم بناء القدرات للمؤسسات ذات الصلة بالتجارة في البلدان النامية فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية.

## عاشرا – المادة ١٢: صحة المرأة

١٧٤ -يمكن اليوم أن تتوقع المرأة في انكلترا أن تعيش إلى ٨٢ عاما. ومن المتوقع أن يستمر متوسط العمر المتوقع للمرأة في الارتفاع إلى ٨٥ عاماً بحلول عام ٢٠٢٠.

١٧٥ – وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١، انتهت مشاورة بشأن الاستثناءات على حظر التمييز على أساس السن في توفير الخدمات بما في ذلك خدمات دائرة الصحة الوطنية والرعاية الاجتماعية. وتقوم الحكومة بتحليل الردود.

١٧٦ – وتعتزم الحكومة توسيع نطاق اختيار الأمومة والمساعدة في جعل الوصول إلى خيارات مأمونة ومدروسة طوال فترة الحمل وعند الولادة حقيقة واقعة بإنشاء شبكات جديدة لمقدمي الخدمات. وستؤدي الشبكات إلى تمكين مقدمي الخدمات من الربط بينهم لتوفير خيارات أوسع لحصول الحوامل على الخدمات وتسهيل الانتقال بين الخدمات المختلفة التي قد يرغبن فيها أو يحتجن إليها. ويتيح الحمل فرصة فريدة لإشراك المرأة من جميع قطاعات المجتمع، حيث يكون الدعم المناسب طوال الحمل وفي بداية الحياة حيويا لتحسين فرص الحياة ومعالجة دوائر الحرمان. وهناك تركيز على تحسين النتائج للمرأة والطفل الرضيع وخبرة المرأة في الرعاية على حد سواء، ويمثل هذا أولوية في إطار عمل النتائج لدائرة الصحة الوطنية في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢.

١٧٧ – ويمكن ملاحظة هذا الالتزام الحقيقي بصحة المرأة من خلال برنامج شامل للخدمات الصحية المكرسة للمرأة مثل خدمات الصحة الجنسية، وخدمات صحة الأم، وخدمات الصحة العقلية والخدمات التي تهدف إلى معالجة العنف ضد النساء والفتيات.

### الوفاء بواجب المساواة

١٧٨ – يُطبق واجب المساواة (ورهنا ببدء النفاذ، الواجبات المحددة) على دائرة الصحة الوطنية والهيئات العامة التي تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية. والمرأة مشمولة بالحماية على وجه التحديد بموجب قانون المساواة في إطار خصائص ''الجنس'' و ''الحمل والأمومة'' المشمولة بالحماية ولكنها قد تأتي أيضا في إطار الخصائص الأخرى المشمولة بالحماية المتعلقة

بالسن، والإعاقة، وتغيير نوع الجنس، والزواج والشراكة المدنية، والعرق، والدين أو المعتقد والميول الجنسية.

١٧٩ - والمادة ٧٥ من قانون أيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨، التي تقضي بإظهار الاحترام الواجب لضرورة تعزيز تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة بوجه عام، تنطبق على إدارة الصحة، والخدمات الاجتماعية وسلامة الجمهور في عملها في أيرلندا الشمالية. وتتمثل الأداة الرئيسية لتقييم أثر السياسات في استخدام نماذج لفحوص المساواة تسجل وتقيّم الآثار الممكنة للسياسات من ناحية المساواة. وخلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠١٠، قامت إدارة الصحة، والخدمات الاجتماعية وسلامة الجمهور بفحص حوالي ٢٠٨ من تلك السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، وفقا لتوصيات لجنة المساواة في أيرلندا الشمالية، أجرت في الآونة الأخيرة إدارة الصحة، والخدمات الاجتماعية وسلامة الجمهور، والهيئات القائمة بذاتها المرتبطة بها مراجعة أولية لأوجه عدم المساواة المتعلقة بوظائفها. وقد اختُتمت الآن المشاورات العامة المتعلقة بمشروع خطط العمل ذات الصلة ويجري استعراض الردود.

**معالجة التفاوتات في مجال الصحة**

١٨٠ - أوضحت الحكومة البريطانية اعتزامها وضع نهج جديد لتحسين صحة الجمهور والحد من التفاوتات. وبحث استعراض للتفاوتات في مجال الصحة بعنوان ''المجتمع المنصف، والحياة الصحية''، نُشر في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠، أثر المحددات الاجتماعية للصحة مدى الحياة. ووجد الاستعراض أن التفاوتات الاجتماعية موجودة في طائفة واسعة من المجالات، بما في ذلك نوع الجنس، وأن هذه التفاوتات تتفاعل بطرق معقدة مع الوضع الاجتماعي - الاقتصادي في تشكيل الحالة الصحية للناس. ولاحظ التقرير أيضا وجود فروق جنسانية منهجية في النتائج المتعلقة بالصحة.

١٨١ - واستجابت الورقة البيضاء للصحة العامة التي أعدتها الحكومة البريطانية بعنوان ''حياة صحية وأشخاص أصحاء''[٢٨] التي نُشرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، للاستعراض وأقرت نهج مدى الحياة الذي أخذ به.

١٨٢ - وهذا العمل يعززه البرنامج المعنون ''إدماج الصحة'' الذي تشرف عليه إدارة الصحة ويركز على تحسين نتائج الصحة للفئات التي تعيش في ظروف صعبة مثل عديمي المأوى، والغجر والرُحَّل، والمشتغلات بالجنس. ويسعى البرنامج إلى إدخال تحسينات من خلال إصلاح النظام والقيادة الإكلينيكية، لضمان حصول كل فرد على الرعاية التي يحتاجها، بصرف النظر عن ظروفه[٤٣]. كما أنه يعمل جاهدا لضمان أن تراعي السياسات

والبرامج في مجال الصحة والمحددات الأوسع للصحة احتياجات الذين يواجهون مشاكل متعددة، وتحقق حصولهم على الرعاية الجيدة بصورة منصفة.

١٨٣ - وترد استراتيجية الحكومة الاسكتلندية لمعالجة التفاوتات في مجال الصحة في تقرير فرقة العمل الوزارية المعنية بالتفاوتات في مجال الصحة، الذي نُشر في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بعنوان ''التمتع بصحة جيدة على قدم المساواة''. واجتمعت مرة أخرى فرقة العمل الوزارية في عام ٢٠١٠ لاستعراض التقدم المحرز منذ نشر تقرير ''التمتع بصحة جيدة على قدم المساواة'' ونشرت تقريرا عن الاستعراض. ويُسلم تقرير ''التمتع بصحة جيدة على قدم المساواة'' بأن التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية في مجال الصحة مترابطة بالتفاوتات الأخرى المرتبطة بنوع الجنس وفئات التنوع الأخرى. ولذلك، يدعو التقرير المعنون ''التمتع بصحة جيدة على قدم المساواة'' إلى الأخذ بنهج يكون تعاونيا ومركزا على الفرد بقدر أكبر في الخدمات العامة المختلفة للاستجابة إلى طائفة الظروف التي تُسهم في صحة الشعب ورفاهه.

١٨٤ - ويتمثل إطار العمل الاستراتيجي الرئيسي للجنة التنفيذية لأيرلندا الشمالية لمعالجة التفاوتات في مجال الصحة في ''الاستثمار من أجل الصحة''. وينصب تركيز هذا المبدأ على الفئات الأكثر حرمانا وعرضة للخطر في المجتمع ولكنه يُسلِّم بوجود فروق في صحة الرجل وصحة المرأة، وبخاصة في مراحل الحياة المختلفة. وقد عولجت الفروق والقضايا الخاصة بنوع الجنس عن طريق إجراءات هادفة محددة في استراتيجيات داعمة: على سبيل المثال خطة العمل المتعلقة بالتبغ (من خلال تقديم خدمات متخصصة لإقلاع المرأة الحامل عن التدخين) والإجراءات المتعلقة بمعالجة الحمل في سن المراهقة. ويجري حالياً النظر في نتائج استعراض استراتيجي لاستراتيجية الصحة العامة في أيرلندا الشمالية.

### الفحص الطبي

١٨٥ - كجزء من برنامج فحص عنق الرحم الذي تضطلع به دائرة الصحة الوطنية في إنكلترا، تدعى النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٤٩ عاما لإجراء فحص مجاني لعنق الرحم كل ثلاث سنوات وتدعى البالغات من العمر ٥٠ إلى ٦٤ عاماً لإجراء الفحص كل خمس سنوات. وتدعى النساء اللائي تزيد أعمارهن عن ٦٥ عاما إلى إجراء الفحص إذا لم تكن اختباراتهن الثلاثة السابقة سليمة أو إذا لم يجر فحصهن أبدا.

١٨٦ - واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١١، رفعت اللجنة التنفيذية لأيرلندا الشمالية السن الذي يُجرى عنده فحص عنق الرحم للنساء في أيرلندا الشمالية من ٢٠ عاما إلى ٢٥ عاماً. ومع ذلك، جرى تخفيض الفترة البينية لفحص النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين

٢٥ عاما و ٤٩ عاماً ويجري فحصهن كل ثلاث سنوات ولمن تتراوح أعمارهن بين ٥٠ و ٦٤ عاماً ويجري فحصهن كل خمس سنوات. وتكفل هذه التغيرات توجيه الموارد على نحو أفضل إلى الفئات الأعلى تعرضا للخطر.

١٨٧ - ويدعو البرنامج الاسكتلندي لفحص عنق الرحم جميع النساء اللائي تتوافر فيهن الشروط في اسكتلندا وتتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٦٠ عاما لإجراء فحص لعنق الرحم كل ثلاث سنوات.

١٨٨ - ويدعو برنامج فحص عنق الرحم في ويلز النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٦٥ عاما ويعشن في ويلز إلى إجراء فحص مجاني لعنق الرحم كل ثلاث سنوات.

١٨٩ - وطبقا لبرنامج دائرة الصحة الوطنية لفحص الثدي، يُتاح فحص الثدي كل ثلاث سنوات لجميع النساء في انكلترا البالغات من العمر ٥٠ عاما وأكثر. وحاليا، تدعى النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ٥٠ و ٧٠ عاماً إلى إجراء الفحص روتينيا ويمكن للنساء اللائي تزيد أعمارهن عن ٧٠ عاما طلب إجراء الفحص كل ثلاث سنوات مجاناً. ويجري مد نطاق البرنامج حاليا ليشمل النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ٤٧ عاما و ٤٩ عاماً وبين ٧١ عاما و ٧٣ عاما. وتقدم اسكتلندا وأيرلندا الشمالية وويلز خدمات مماثلة تشمل وحدات فحص متنقلة. وفي عام ٢٠١٠، بدأت ويلز برنامجا مدته ثلاث سنوات بمبلغ ١٥ مليون جنيه استرليني للتجهيز بمعدات متقدمة تستخدم لفحص النساء في ويلز لكشف سرطان الثدي.

### زيادة الوعي بالصحة الجنسية بين الشباب

١٩٠ - اضطلعت الحكومة البريطانية أيضا بطائفة واسعة من الأنشطة لتعزيز واستهداف التربية الجنسية للمراهقين والمراهقات[٤٤]. وتقدم التربية الجنسية عن طريق برنامج التربية الشخصية والاجتماعية والصحية.

١٩١ - ولتحسين معلومات المرأة عن وسائل منع الحمل، وسُبل الحصول عليها، وفي محاولة لتخفيض عدد حالات الحمل والإجهاض في سن المراهقة، تعهدت الحكومة ببرنامج تمويلي مدته ثلاث سنوات، وفي الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، قدمت الحكومة ٢٦,٨ مليون جنيه استرليني، وفي الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، قدمت ٢٠,٥ مليون جنيه استرليني، وفي الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، السنة الأخيرة للتمويل، قدمت ١١,٤ مليون جنيه استرليني[٤٥].

١٩٢ - وأسهمت إدارة الصحة بالتمويل لوضع أداة جديدة لصنع القرار قائمة على الانترنت لمساعدة المرأة في اختيار أفضل وسائل منع الحمل لها. والأداة التي بدأت في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠ بعنوان ”وسائلي لمنع الحمل“ تسأل مستخدمتها مجموعة من الأسئلة

عن صحتها، ونمط حياتها وأفضلياتها المتعلقة بمنع الحمل وتوصي بطريقة لمنع الحمل استناداً لتلك النتائج.

١٩٣ - وفي أيرلندا الشمالية، بدأت في عام ٢٠٠٨ استراتيجية وخطة عمل لتعزيز الصحة الجنسية مدتها خمس سنوات ومن المقرر أن تنتهي في عام ٢٠١٣. وتهدف الاستراتيجية إلى تحسين، وحماية وتعزيز الصحة الجنسية والرفاه وتستهدف الشباب دون سن ٢٥ عاماً، ولا سيما المشمولون بالرعاية أو الذين خرجوا من إطار الرعاية، بوصفهم فئة ذات أولوية.

١٩٤ - وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة التنفيذية لأيرلندا الشمالية حاليا بتنقيح إرشاداتها المعنونة ''إنهاء الحمل''. وحاليا، لا يكون إجراء الإجهاض قانونيا في أيرلندا الشمالية إلا إذا كان:

- ضروريا للمحافظة على حياة المرأة؛ أو
- هناك خطر التعرُّض لآثار سلبية حقيقية وخطيرة متعلقة بصحتها البدنية أو العقلية، سواء كانت طويلة الأجل أو دائمة.

١٩٥ - وفي أي ظروف أخرى، يصبح القيام بهذه العملية غير قانوني. والفترة الزمنية التي يُجرى فيها الإجهاض في الإطار القانوني لأيرلندا الشمالية تمليها الحاجة الإكلينيكية[٤٦].

١٩٦ - وتقوم الحكومة الأسكتلندية حاليا بوضع إطار عمل جديد قائم على النتائج بعنوان ''الصحة الجنسية والفيروسات المنقولة بالدم'' للفترة ٢٠١١/٢٠١٥.

١٩٧ - وتضع ''خطة العمل المتعلقة بالصحة الجنسية والرفاه لويلز في الفترة ٢٠١٠/٢٠١٥'' لحكومة ويلز نهجاً متكاملاً وقائماً على قاعدة عريضة يشمل تعزيز الصحة الجنسية الإيجابية والرفاه وتقديم خدمات الصحة الجنسية على حد سواء. وتركز خطة العمل على أربعة مجالات:

- بلورة ثقافة لدعم الصحة الجنسية والرفاه؛
- الوقاية على نحو أفضل؛
- تقديم خدمات الصحة الجنسية الحديثة؛ و
- تعزيز معلومات وبحوث الصحة.

١٩٨ - وتهدف خطة العمل أيضا إلى ترويج ثقافة يشعر فيها الأشخاص بالقدرة على المناقشة وتوجيه الأسئلة بشأن الصحة والعلاقات الجنسية بصراحة. وتوضح كيف يمكن لمجالس الصحة المحلية، وشراكات الرعاية الصحية والاجتماعية والرفاه، وشراكات الأطفال

والشباب أن يعملوا معا مع الشباب وأسرهم. ومن المقرر تقديم منح قدرها ٠٠٠ ٤٥٠ جنيه استرليني تستهدف المجالات التي تتسم بأعلى نسبة حمل في سن المراهقة.

**خدمات الأمومة**

١٩٩ - جعلت الحكومة البريطانية توسيع نطاق الاختيار في خدمات الأمومة أولوية رئيسية لدائرة الصحة الوطنية في انكلترا وويلز في إطار عملها التشغيلي للفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وسيكون مقدمو خدمات الأمومة العاملون معا في شبكات قادرين على أن يقدموا للمرأة الحامل اختياراً أوسع للخدمات وأن يسهلوا الانتقال بين الخدمات المختلفة.

**المجرمات**

٢٠٠ - حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، كان هناك ٤ ٢٤١ سجينة في سجون انكلترا وويلز، لكثيرات منهن مشاكل صحية ذات صلة بالمخدرات. وهناك إطار عمل شامل لعلاج المخدرات متاح للنساء في سجون المملكة المتحدة ويشمل:

- العلاج السريري (إزالة السموم وإسداء المشورة للاستمرار في نمط الحياة البعيدة عن الجريمة، والتقييم، والإحالة، وإسداء النصح ومن خلال خدمات الرعاية) والبرامج المعتمدة لعلاج المخدرات؛
- ثلاثة برامج مختلفة لإعادة التأهيل فيما يتعلق بالمخدرات؛ و
- توفير بيئة مفتوحة للمعيشة والتعلُّم للسجينات والسجَّانات، لمعالجة احتياجات السجينات اللائي لديهن طائفة من السلوك الإجرامي، بما في ذلك الاحتياجات العاطفية والنفسية.

٢٠١ - وقد تزامن إدخال برامج إزالة السُمية باستعمال الميثادون مع انخفاض حالات الوفاة التي سببتها السجينات لأنفسهن في سجون النساء من ما بلغ مجموعه ٣٦ حالة وفاة في السنوات الثلاث السابقة بالكامل (٢٠٠٢-٢٠٠٤) إلى ١٥ حالة وفاة في السنوات الثلاث ٢٠٠٥-٢٠٠٧. ومن الأهمية بمكان، انخفضت حالات الوفاة التي سببتها لأنفسهن النساء اللائي يعانين من مشاكل الارتهان بالمخدرات من ٢٣ حالة وفاة إلى ٣ حالات وفاة في هذه السنوات الثلاث على التوالي، مما يشير إلى وجود ارتباط قوي بين العلاج بالميثادون وانخفاض حالات الانتحار[٢٩].

٢٠٢ - واستراتيجية الصحة العقلية للحكومة البريطانية المعنونة ''لا صحة بدون الصحة العقلية''، التي نُشرت في ٢ شباط/فبراير ٢٠١١، توضح أن الحكومة تطمح إلى أن تكون

نفس خدمات الصحة العقلية متاحة لجميع المجرمين كبقية السكان. وقد وضع برنامج لدعم تحويل الخدمات الصحية المتعلقة بالسجون والمجرمين إلى النظام الجديد لدائرة الصحة الوطنية للتكليف بأداء الخدمات، الذي سيساعد الدائرة في النظر في التكليف بأداء خدمات الصحة العقلية وفي جودتها في السجون لتحسين النتائج الصحية وفرص الحياة لجميع السجناء، بمن فيهم النساء.

### إساءة استعمال الكحول والمخدرات

٢٠٣ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، نشرت الحكومة البريطانية ورقة خضراء بعنوان ''كسر الدائرة؛ توقيع العقوبة الفعالة على المجرمين، وإعادة تأهيلهم وإصدار الأحكام عليهم''، إلى جانب استراتيجية المملكة المتحدة الجديدة فيما يتعلق بالمخدرات بعنوان ''الحد من الطلب، وتقييد العرض، وبناء التعافي: دعم الأفراد للعيش حياة خالية من المخدرات''. وهذا يوضح طموح الحكومة البريطانية إلى أن يعيش الأفراد حياة خالية من المخدرات والكحول وتحقيق التعافي في الوقت الذي تقدم إليهم الدعم ليساهموا في المجتمع.

٢٠٤ - وفي اسكتلندا في عام ٢٠٠٨ نشرت الحكومة الاسكتلندية الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالمخدرات والمعنونة ''الطريق إلى التعافي، نهج جديد لمعالجة مشكلة المخدرات في اسكتلندا''، إيذاناً بمرحلة جديدة في الجهود التي تبذلها اسكتلندا للحد من استعمال المخدرات. وأصلحت الحكومة الاسكتلندية أيضا تقديم الخدمات في جميع أنحاء اسكتلندا، بتكوين شراكات الكحول والمخدرات التي تقوم الآن بوضع استراتيجيات محلية تركز على التعافي وتعالج القضايا والأولويات المحلية. وأُنشئت لجنة تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالمخدرات لكي تُقيّم بصورة مستقلة التقدم الذي أحرزته اللجنة التنفيذية في تنفيذ استراتيجية اسكتلندا المتعلقة بالمخدرات؛ وأُنشئ الكونسورتيوم الاسكتلندي للتعافي من المخدرات لدفع وتعزيز التعافي للأفراد، وأفراد الأسر والمجتمعات المحلية المتأثرة بالمخدرات في جميع أنحاء اسكتلندا. وقدمت الحكومة الاسكتلندية أيضا إطار عمل جديد يورد حزمة من أكثر من ٤٠ إجراء للحد من الأضرار ذات الصلة بالكحول بالمساعدة على منع المشاكل الناشئة وبتحسين الدعم والعلاج لمن يعانون من مشاكل بالفعل.

٢٠٥ - وفي ويلز خلال عام ٢٠٠٨ نشرت حكومة ويلز استراتيجية بعنوان ''العمل معا للحد من الضرر''، وهي استراتيجية مدتها عشر سنوات تتعلق بإساءة استعمال المخدرات وتضع برنامجا وطنيا واضحا لمعالجة الأضرار المرتبطة بإساءة استعمال المخدرات في ويلز، والحد منها.

### القضايا الصحية في التنمية الدولية

٢٠٦ - طلبت الحكومة البريطانية بإلحاح تقديم تعهدات قوية في مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ التي ستؤدي معا إلى إنقاذ حياة ١٦ مليون إمرأة وطفل بحلول عام ٢٠١٥. وهذا يشمل تعهداً من المملكة المتحدة بمضاعفة الجهود التي نبذلها بشأن صحة الأمهات، وحديثي الولادة والأطفال التي ستنقذ حياة ما لا يقل عن ٥٠ ٠٠٠ إمرأة أثناء الحمل وعند الولادة؛ وتنقذ ٢٥٠ ٠٠٠ طفل حديث الولادة؛ وتمكن ١٠ ملايين من الأزواج من الحصول على وسائل حديثة لتنظيم الأسرة، كما هو مبين في الرؤية الاستراتيجية الجديدة لإدارة التنمية الدولية المتعلقة بالنساء والفتيات التي تمثل فيها صحة الأم واحدة من الركائز الرئيسية الأربع[٤٧].

٢٠٧ - وتعتبر إدارة التنمية الدولية أكبر مساهم فردي (٣٥ مليون جنيه استرليني على مدى خمس سنوات) لصندوق استئماني تابع للبنك الدولي يضم سبعة مانحين ويدعم برنامج دعم قطاع الصحة.

## حادي عشر - المادة ١٣: المزايا الاجتماعية والاقتصادية

٢٠٨ - تتمتع المرأة في جميع أنحاء المملكة المتحدة بإمكانية الحصول على قروض مصرفية، ورهن عقاري، وائتمان مالي على نفس الأساس كالرجل، وبالإضافة إلى ذلك، للمرأة حق التمتع بالأنشطة الترفيهية، والألعاب الرياضية وجميع جوانب الحياة الثقافية. وفي جميع أنحاء بريطانيا العظمى، يحظر قانون المساواة أشكال التمييز والتحرش والإيذاء التي تمارس ضد المرأة وغيرها في توفير السلع، والمرافق والتسهيلات والخدمات وفي ممارسة الوظائف العامة. ويشمل هذا، على سبيل المثال، التسهيلات عن طريق الأعمال المصرفية أو التأمين، أو المتعلقة بالمنح، أو القروض أو التمويل. ويحظُر قانون المساواة أيضا التمييز ضد المرأة وغيرها في التصرف في المباني وإدارتها ومن جانب أعضاء النوادي الخاصة والرابطات الأخرى، مثل نوادي الغولف ونوادي العمال وفي الألعاب الرياضية، أو المباريات أو الأنشطة الأخرى ذات الطابع التنافسي (إلا إذا كانت القوة البدنية، أو القدرة على التحمل أو بنية المرأة العادية ستكون في غير صالحها بالمقارنة بالرجل العادي). وتسهم هذه التدابير في القضاء على التمييز ضد المرأة في مجالات أخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لضمان تمتع المرأة بنفس الحقوق كالرجل كما هو مبين في نص هذه المادة.

**التغيرات في نظام الرعاية الاجتماعية والحصول على الاستحقاقات العائلية**

٢٠٩ - أعلنت الحكومة البريطانية عددا من الإصلاحات في نظام الإعفاءات الضريبية في ميزانية حزيران/يونيه ٢٠١٠ واستعراض الإنفاق لعام ٢٠١٠ لضمان أن تستهدف الإعفاءات الضريبية من هم في أمسِّ الحاجة إليها. وللمساعدة في ضمان أن يكون الدعم موجها إلى الأسر المنخفضة الدخل التي تعول أطفالا، زادت الحكومة البند المتعلق بالطفل في الإعفاء الضريبي للطفل بمبلغ ١٨٠ جنيها استرلينيا فوق الرقم القياسي لتكالف المعيشة في نيسان/أبريل ٢٠١١ وسيزيد بمبلغ ١١٠ جنيهات استرلينية فوق الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٢١٠ - وتبلغ المعدلات الحالية لاستحقاقات الطفل ٢٠,٣٠ جنيها استرلينيا في الأسبوع لأكبر الأطفال أو الطفل الوحيد و١٣,٤٠ جنيها استرلينيا في الأسبوع للأطفال الآخرين.

٢١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصلحت الحكومة البريطانية نظام المعاشات التقاعدية الحكومية لإدخال تغييرات إيجابية للمرأة، بما في ذلك تخفيض العدد المطلوب من السنوات المؤهلة للحصول على المعاش التقاعدي، وتطبيق شرط واحد فيما يتعلق بالاشتراك، والإضافة الجديدة التي تحسب لمقدم الرعاية، لتمكين الأشخاص، وبخاصة المرأة، الذين يكونون محرومين بوجه خاص في كثير من الأحيان بسبب مسؤوليات الرعاية، من بناء استحقاق للحصول على معاش تقاعدي حكومي أساسي كامل.

٢١٢ - ويوفر قانون فقر الطفل لعام ٢٠١٠ أساسا قانونيا لالتزام الحكومة البريطانية في عام ١٩٩٩ بالقضاء على فقر الطفل بحلول عام ٢٠٢٠.

٢١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدخلت اللجنة التنفيذية لأيرلندا الشمالية تدابير متعلقة بالمساواة، فضلا عن تغييرات رئيسية في ولايتها، الأمر الذي سيسهم بصورة حقيقية في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في أيرلندا الشمالية، وعلى سبيل المثال:

- أصلح قانون المعاشات التقاعدية (أيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٨ نظام المعاشات التقاعدية الحكومية في أيرلندا الشمالية، بما في ذلك تخفيض العدد المطلوب من السنوات المؤهلة للحصول على المعاش التقاعدي، وتطبيق شرط واحد فيما يتعلق بالاشتراك، والإضافة الجديدة لحساب مقدم الرعاية، لتمكين الأشخاص، وبخاصة المرأة، من بناء استحقاق للحصول على معاش تقاعدي حكومي أساسي كامل. وقانون المعاشات التقاعدية (رقم ٢) (أيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٨ يفرض، اعتباراً من عام ٢٠١٢، واجبا على أرباب الأعمال لتسجيل شاغلي الوظائف الذين تتوافر

فيهم الشروط في خطة مؤهلة للحصول على معاش تقاعدي لمكان العمل ودفع الحد الأدنى من الاشتراكات فيها؛

- أضاف قانون إعالة الطفل (أيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٨ أحكاما جديدة تضمنت تبسيط عملية إعانة الطفل، وتشجيع الوالدين على القيام بترتيباتهما الخاصة وتحسين عمليات التحصيل والإنفاذ. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، حلت شعبة إعالة الطفل والإنفاذ، في إدارة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة التنفيذية، محل وكالة أيرلندا الشمالية لدعم الطفل؛ و
- نشر استراتيجية اللجنة التنفيذية المتعلقة بفقر الطفل في أيرلندا الشمالية في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١.

**مساعدة القائمين بالرعاية**

٢١٤ - تواصل الحكومة البريطانية تقديم دعم أكبر لجميع القائمين بالرعاية الراغبين في الجمع بين العمل المدفوع الأجر ومواصلة مسؤولياتهم المتعلقة بالرعاية أو الذين يتطلعون إلى الدخول ثانية في سوق العمل بعد فترة الرعاية. وتشمل تدخلات السياسة العامة تمويل استبدال الرعاية وتمديد دعم العمل لكل قائم بالرعاية يعمل أقل من ١٦ ساعة.

## ثاني عشر - المادة ١٤: المرأة الريفية

٢١٥ - استنادا إلى الدراسة الاستقصائية المتعلقة بقوة العمل في انكلترا في عام ٢٠٠٩، يتسم معدل عمالة النساء في المناطق الريفية بأنه أعلى منه في المناطق الحضرية. وفي المناطق الريفية، بلغ معدل عمالة النساء في سن العمل ٧٤ في المائة، بالمقارنة بمعدل عمالة بلغ ٨١ في المائة للرجال. وفي المناطق الحضرية في انكلترا، بلغ معدل العمالة ٦٨ في المائة للنساء و ٧٥ في المائة للرجال. وفي انكلترا بوجه عام، تبلغ نسبة النساء في سن العمل اللائي يشغلن وظائف ٦٩ في المائة، بالمقارنة بنسبة ٧٦ في المائة للرجال في سن العمل. وفيما يتعلق باسكتلندا في عام ٢٠٠٩، بلغ معدل عمالة النساء في المناطق الريفية النائية ٧٥ في المائة، وبلغ في المناطق الريفية التي يسهل الوصول إليها ٧٦ في المائة وبلغ في بقية اسكتلندا ٧١ في المائة. وهذا بالمقارنة بنسبة ٨٤ في المائة للرجال في المناطق الريفية النائية والمناطق الريفية التي يسهل الوصول إليها على حد سواء ونسبة ٧٤ في المائة في بقية اسكتلندا.

**مراعاة احتياجات المرأة عند توفير وسائل النقل في الريف**

٢١٦ - تحرص الحكومة البريطانية على تعزيز طائفة من الحلول المتعلقة بوسائل النقل في المجتمعات الريفية، لا تقتصر على الحافلات الريفية فحسب. وهذه تتضمن خدمات ''الحافلات - التاكسي'' و ''طلب نقل المعوقين من الباب للباب'' و ''النقل خارج شبكة النقل العام''. وتعطي الحكومة البريطانية السلطات المحلية حرية اتخاذ القرارات الصحيحة لمجتمعاتها المحلية ولمساعدة السلطات المحلية لوضع خططها المتعلقة بالنقل المحلي. وفي عام ٢٠٠٩، صدرت توجيهات شددت بصورة قوية على ربط النقل بالخدمات المحلية بصورة أفضل، وكان هذا إلى جانب إنشاء صندوق لدعم النقل خارج شبكة النقل العام بمبلغ ١٠ ملايين جنيه استرليني.

٢١٧ - وتلتزم الحكومة بالمحافظة على منح امتياز عند الانتقال في جميع أنحاء انكلترا للمسنين والمعوقين الذين يمكنهم الانتقال مجانا في غير أوقات الذروة عند استخدام الحافلات محليا وعند زيارة أجزاء أخرى من البلد. وهذا يدعم عمل الحكومة الأوسع نطاقا لمعالجة الإقصاء الاجتماعي. وما زال الانتقال بالحافلات يمثل أكثر أشكال النقل العام استخداما، ولا سيما من جانب المسنين.

٢١٨ - وقد اتخذت اللجنة التنفيذية لأيرلندا الشمالية خطوات لتحسين سُبل استخدام النقل العام في المناطق الريفية. ويوفر ''برنامج النقل الريفي المدعوم'' للمسنين والمعوقين النقل المجاني أو بنصف الأجر بمركبات ''شراكة النقل خارج شبكة النقل العام في الريف''. ومنذ بدء البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قامت اللجنة التنفيذية لأيرلندا الشمالية بتمويل ١٤٧ ٦٦٨ من رحلات الركاب حتى آذار/مارس ٢٠١١، منها ٧٥ في المائة قامت بها النساء الريفيات.

٢١٩ - وتلتزم الحكومة الاسكتلندية بتوفير الانتقال الميسَّر من خلال برنامج الانتقال المجاني بالحافلات في جميع أنحاء اسكتلندا للمسنين والمعوقين. ويهدف البرنامج إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي بتحسين سُبل الحصول على الخدمات، والتسهيلات والشبكات الاجتماعية. وتوفر الحكومة الاسكتلندية أيضا البرنامج الوطني للانتقال الميسَّر للشباب وتقدم التمويل للسلطات المحلية في اسكتلندا للنقل خارج شبكة النقل العام. وتتسم الحافلات بالأهمية بوجه خاص للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية.

٢٢٠ - وتواصل حكومة ويلز تمويل البرنامج المعنون "Bwcabus Scheme"، الذي يُمكن الركاب من حجز رحلات بالحافلات مباشرة من بيوتهم في المناطق الريفية للربط مع خدمات الحافلات والقطارات التقليدية في ويلز. وبالإضافة إلى ذلك، يركز أحد عناصر

استراتيجية النقل لحكومة ويلز ''ويلز واحدة: تربط الأمة'' على إزالة الحواجز لتمكين المعوقين من الوصول إلى شبكات النقل في ويلز. وتقوم بهذا، على سبيل المثال، بتقديم ٤ ملايين جنيه استرليني تقريبا لخدمات من قبيل برنامج الأجور المخفضة للنقل خارج شبكة النقل العام في جميع أنحاء ويلز، وبتوفير الانتقال المجاني للأشخاص المعوقين بشدة وبتنفيذ برنامج تجريبي للسفر بالقطارات بأجور مخفضة في بعض أنحاء ويلز للأشخاص البالغين من العمر ٦٠ عاماً أو أكثر والمعوقين من جميع الأعمار. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل حكومة ويلز على تحسين وتحديث برنامج الشارة الزرقاء، ومن المقرر أن تدخل التغييرات حيز النفاذ خلال صيف عام ٢٠١١.

**تقييم احتياجات النقل**

٢٢١ - تشير الدراسة الاستقصائية الوطنية للسفر التي أجرتها إدارة النقل في جميع أنحاء بريطانيا العظمى إلى أن النسبة المئوية للمستفيدين ببطاقات الأجور المخفضة بين الأشخاص البالغين من العمر ٦٠ عاما وأكثر قد زادت من ٦٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٧٣ في المائة في عام ٢٠٠٨، وإلى ٧٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ (٧٩ في المائة للإناث و ٧٢ في المائة للذكور). وهذا يعكس التغيرات التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بشمول برامج أجور الانتقال المخفضة والأهلية للتمتع بها.

٢٢٢ - وفي عام ٢٠٠٩، كانت نسبة ٨٧ في المائة من الأسر المعيشية في بريطانيا العظمى تقطن في حدود مسيرة ست دقائق من محطة حافلة في حين كانت نسبة ١٠ في المائة أخرى تعيش في حدود ١٣ دقيقة. والأرقام المعادلة للأسر المعيشية في المناطق الريفية هي ٧١ في المائة و ١١ في المائة على التوالي. وكانت أغلبية المشمولين بالدراسة الاستقصائية قادرين على الانتقال في حدود ١٥ دقيقة سيرا على الأقدام أو بوسيلة نقل عام إلى الخدمات الرئيسية التالية: متجر يبيع البقالة (٩٢ في المائة)، ومكتب بريد (٨٤ في المائة)، وصيدلية (٨٣ في المائة) وعيادة طبيب (٧٩ في المائة).

## ثالث عشر - المادة ١٥: المساواة أمام القانون والمسائل المدنية

٢٢٣ - أيدت المملكة المتحدة اعتماد القرار ٢٣/١٥ في مجلس حقوق الإنسان في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بشأن ''إلغاء القوانين والممارسات التي تميز ضد المرأة''. ووافق القرار على إنشاء فريق عمل جديد من الخبراء للقيام بزيارات قطرية، وتقديم توصيات بشأن أفضل الممارسات، وإلقاء الضوء على القوانين والممارسات التي تنتهك حقوق المرأة.

**التدريب القضائي على قضايا التنوع والمعاملة العادلة**

٢٢٤ - يضطلع رئيس القضاء بالمسؤولية عن تدريب القضاة في انكلترا وويلز. ويجري هذا من خلال الهيئة القضائية (مجلس الدراسات القضائية سابقا). وقد انشئت الهيئة القضائية في نيسان/أبريل ٢٠١١، وترأست السيدة القاضية هاليت مجلسها. وتقدم الهيئة التدريب للقضاة في المحاكم والهيئات القضائية وتشرف على تدريب قضاة الصلح. وتقدم التدريب للإعداد للقيام بالوظيفة والتدريب لتجديد المعلومات والتدريب لدعم التغيرات الهامة في التشريع وإقامة العدل، وتُدمج قضايا المساواة والتنوع في جميع أشكال التدريب القضائي.

٢٢٥ - ومجلس الدراسات القضائية في أيرلندا الشمالية ولجنة الدراسات القضائية في اسكتلندا مسؤولان بصورة مستقلة عن تدريب القضاة المتخصصين وغير المتخصصين في هذين البلدين. ومجلس الدراسات القضائية في أيرلندا الشمالية ولجنة الدراسات القضائية في اسكتلندا يعتمدان نفس النهج الواسع للتنوع والمساواة الذي تأخذ به الهيئة القضائية، التي يحتفظان معها بعلاقة عمل وثيقة.

٢٢٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قدمت الحكومة البريطانية مبلغ ٤٢٤ ١٢٧ جنيها استرلينيا لمجلس الدراسات القضائية في أيرلندا الشمالية ليتمكن من تقديم تدريب مصمم حسب الحاجة بشأن قانون المساواة (نوقش في المواد ١-٤). ووفر التمويل أربع حلقات دراسية تدريبية لمدة يوم واحد بدون إقامة لـ ١٨٠ قاضيا من المحتمل أن ينظروا في قضايا تمييز تُرفع بموجب قانون المساواة. وتعتزم الهيئة القضائية تنظيم حلقتين دراسيتين إضافيتين لزيادة المجموعة المتاحة من القضاة المدربين، مع أنه لا يوجد إذن رسمي مرتبط بهذا (سيكون توزيع القضايا محكوما من خلال وضع قائمة وهو ما يمثل وظيفة قضائية مستقلة ستسعى إلى استخدام القضاة الذين جرى تدريبهم حيثما كان ذلك ممكنا). وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم جزءا اختياريا ضمن حلقتيهم الدراسيتين لتجديد المعلومات بشأن القانون المدني فيما يتعلق بقانون التمييز في أقرب فرصة. وفي حين تعترف الحكومة البريطانية باستقلال القضاء، فإنها تشعر بالارتياح لأن هذه التدابير ستساعد القضاة بصورة كبيرة، وستسهم في تساوق الأحكام التي تصدر في قضايا التمييز، وستزيد ثقة الجمهور في القضاء.

٢٢٧ - وتواصل اللجنة الاستشارية للمساواة في المعاملة التابعة للهيئة القضائية إتاحة دليل القضاة للمساواة في المعاملة لدعم جميع شاغلي المناصب القضائية في المملكة المتحدة لضمان ممارسة المعاملة العادلة في النظام القضائي بأكمله[٣٠]. وجرى تحديث كتيب يوجز دليل القضاة للمساواة في المعاملة بعنوان ”العدالة في المحاكم والهيئات القضائية“، بالتشاور مع المكتب الحكومي لمسائل المساواة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ونشر ليتزامن مع تنفيذ الأحكام

الرئيسية لقانون المساواة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وهذا الكتيب متاح على الموقع الشبكي للهيئة القضائية.

### زيادة التنوع في التعيينات القضائية

٢٢٨ - نشرت الحكومة البريطانية آخر تقرير سنوي للتعيينات القضائية في تموز/يوليه ٢٠١٠. ويورد التقرير توزيعا شاملا للتعيينات، بما في ذلك نوع الجنس والأصل الإثني، فضلا عن تفاصيل التغييرات التي أجريت في الإجراءات. ويتضمن التقرير أيضا خططا للمبادرات أو التغييرات الأخرى.

٢٢٩ - ولجنة التعيينات القضائية في أيرلندا الشمالية مسؤولة عن اختيار مقدمي الطلبات للتعيين في مناصب القضاة حتى قضاة المحكمة العليا وشاملة لهم. وهناك اتجاه صعودي في النسبة المئوية لطلبات الإناث للتعيين في السلطة القضائية لأيرلندا الشمالية، والتمثيل فيها. ولا توجد إمرأة تشغل منصبا في المحكمة العليا. بيد أنه في آذار/مارس ٢٠١١ كان أقل قليلا من نصف المناصب القانونية في مجالس القضاء تشغلها النساء، وكان أكثر من نصف القضاة غير المؤهلين من النساء؛ وكان رُبع قضاة محاكم المقاطعات والمحاكم الجزئية (محكمة قضاة الصُلح) من النساء.

٢٣٠ - وفي اسكتلندا، في آذار/مارس ٢٠١١، كان هناك خمس قاضيات (Senators) في المحكمة العليا و ٣٠ (٢٢ في المائة) قاضية أمور مستعجلة (Sheriffs).

٢٣١ - وعلى الصعيد الدولي، تعتبر الرؤية الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بالفتيات والنساء لإدارة التنمية الدولية منع العنف ركيزة من ركائزها الأربع وتوضح دعم إدارة التنمية الدولية للتدخلات الرامية إلى إصلاح وتعزيز خدمات الأمن، والشرطة، والسياسة العامة وهيئات صنع القرار لتحسين سُبل حصول المرأة على خدمات الأمن والعدل. وستساعد ١٠ ملايين إمرأة في الحصول على العدل من خلال المحاكم، والشرطة والمساعدة القانونية. وسيشمل هذا تقديم الدعم للناجيات من العنف لطلب الإنصاف القانوني، إلى جانب حل النزاعات المتعلقة بمسائل مثل الأرض والميراث.

## رابع عشر – المادة ١٦: المساواة في الزواج وقانون الأسرة

### المعاشرة

٢٣٢ - تنظر الحكومة البريطانية في المقترحات الواردة في تقرير لجنة القانون، المعنون ”المعاشرة: العواقب المالية لانهيار العلاقة“، الذي نُشر في عام ٢٠٠٧؛ كما تنظر وزارة

العدل وحكومة ويلز في بحث منشور بشأن آثار قانون الأسرة (اسكتلندا) لعام ٢٠٠٦ الذي يتضمن أحكاماً مماثلة في كثير من جوانبها لتلك التي توصي بها لجنة القانون. وتعتزم الحكومة البريطانية أن تعلن قريبا نتائج نظرها.

## الزواج القسري

٢٣٣ - تعتبر الحكومة البريطانية الزواج القسري أحد أشكال العنف العائلي الذي يكون فيه النساء والرجال على حد سواء ضحايا، ويمثل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان. وترى الحكومة البريطانية أنه لا توجد ثقافة ينبغي أن يكون فيها الزواج القسري مقبولا. ويمكن أن تعاني الضحايا من الإيذاء البدني، والنفسي، والعاطفي، والمالي والجنسي بما في ذلك وضعهن في الأسر بصورة غير قانونية، والاعتداء عليهن واغتصابهن بصورة متكررة.

٢٣٤ - وتشدد الحكومة البريطانية بصورة كبيرة على معالجة الزواج القسري والزواج المبكر للأطفال وضاعفت الجهود التي تبذلها بما في ذلك بتعزيز التشريع وتقديم الإرشادات القانونية، والمبادئ التوجيهية للممارسة والتدريب على الانترنت لموظفي إنفاذ القانون، والمهنيين في مجال الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وموظفي الإسكان[٤٨]. ومضت أيضا في اتخاذ تدابير لزيادة الوعي وفهم القضايا[٤٩] بما في ذلك بين الأطفال والشباب، وتقديم الدعم الفعّال للأفراد عن طريق الوحدة المعنية بالزواج القسري.

٢٣٥ - وقد أنشئت الوحدة المعنية بالزواج القسري في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ كمركز متكامل لتناول سياسة الزواج القسري، والتوعية والبحث الاجتماعي. وتعمل الوحدة داخل المملكة المتحدة، حيث تقدم الدعم لأي فرد، وفيما وراء البحار حيث تقدم المساعدة القنصلية للرعايا البريطانيين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الجنسية المزدوجة.

٢٣٦ - ودخل قانون الزواج القسري (الحماية المدنية) لعام ٢٠٠٧ حيز النفاذ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ويقدم أشكال العلاج المدنية لحماية الضحايا أو اللائي يحتمل وقوعهن ضحايا للزواج القسري ويحمي اللائي يعشن بالفعل في تلك الزيجات. ويمكن أن تتضمن أوامر الحماية من الزواج القسري حظر أخذ الشخص إلى ما وراء البحار، أو الأمر بعودته إلى المملكة المتحدة. ومنذ تنفيذه، في السنتين التقويميتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بالكامل، صدر ٢٥٠ أمر حماية من الزواج القسري لحماية الأفراد[٥٠].

٢٣٧ - وينطلق عمل الوحدة المعنية بالزواج القسري من خطة عملها، التي تركز على تعزيز الضمانات لدعم ضحايا الزواج القسري؛ والعمل من أجل القضاء على الزواج القسري

بالتصدي لتلك الممارسة. وتستعرض حالياً التقدم الذي أحرزته طبقا لخطة عملها القائمة وستنشر الأهداف والأنشطة الجديدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ قريبا.

٢٣٨ - وتواصل الوحدة المعنية بالزواج القسري تشغيل خط مساعدة هاتفي عام لتقديم المشورة والدعم لضحايا الزواج القسري وكذلك للمهنيين الذين يتعاملون مع الحالات[٥١]. ويتعلق حوالي ثلث جميع حالات المساعدة بقاصر (دون سن ١٨ عاما). وتتراوح المساعدة المقدمة بين المشورة البسيطة، لغاية مساعدة الضحية لمنع انتقال الزوج غير المرغوب فيه إلى المملكة المتحدة، وفي الحالات المفرطة، لإنقاذ الضحية المحتجزة ضد إرادتها فيما وراء البحار. وفي عام ٢٠١٠:

- تلقت الوحدة المعنية بالزواج القسري ١ ٧٣٥ بلاغاً لخطها للمساعدة الهاتفية فيما يتعلق بحالات زواج قسري ممكنة؛
- قدمت الوحدة المعنية بالزواج القسري الدعم المباشر في ٤٦٩ حالة (مساعدة (فيما وراء البحار وفي المملكة المتحدة على حد سواء) وحالات هجرة)؛
- تعلقت نسبة ٣٥,٤ في المائة من حالات المساعدة بقُصَّر دون سن ١٨ عاما وتعلقت نسبة ١٣,٧٥ في المائة بقُصَّر دون سن ١٦ عاما؛
- أحيطت الوحدة المعنية بالزواج القسري علما بـ ٧٠ حالة (٤ في المائة) تعلقت بمعوقين (٥٠ معوقا ذوي اعاقات تعلُّم، و ١٧ معوقا بدنيا و ٣ بالإعاقتين)؛
- تعلقت ٣٦ حالة (٢ في المائة) بضحايا اعتبروا أنهم من السحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية؛ و
- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت أيضا الوحدة المعنية بالزواج القسري ببرنامج واسع النطاق للتوعية والتدريب مكوَّن من حوالي ١٠٠ فعالية في السنة، استهدفت المهنيين والمجتمعات المحلية المتأثرة على حد سواء.

٢٣٩ - وجرى رفع الحد الأدنى للسن الذي يمكن عنده أن يكفل شخص ما زوجا للحضور للمملكة المتحدة أو يحصل على الكفالة كزوج من ١٨ إلى ٢١ عاما في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وترى الحكومة البريطانية أن رفع السن يُتيح فرصة للأفراد لتنمية النضج ومهارات الحياة التي قد تسمح لهم بمقاومة الضغط الناجم عن إرغامهم على الزواج ويتيح فرصة للأفراد لإتمام تعليمهم. كما أنه يؤخر الكفالة ويُتيح فرصة للضحية لطلب المساعدة والمشورة.

٢٤٠ - وستواصل الحكومة البريطانية إبقاء هذه السياسة قيد الاستعراض كما تفعل فيما يتعلق بجميع قواعد الهجرة في المملكة المتحدة. والسياسة المتعلقة بالسن المطلوب لمنح تأشيرة الزواج تخضع حاليا لطعن قانوني في المحاكم المحلية في المملكة المتحدة. وجرى الدفاع بنجاح عن هذه السياسة في المحكمة العالية، وتطلب الحكومة البريطانية الإذن بالاستئناف أمام المحكمة العليا عقب صدور حكم من محكمة الاستئناف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وترى الحكومة أنه سيكون من السابق لأوانه إجراء تقييم كامل للسياسة على النحو الموصى به في الملاحظات الختامية للجنة لعام ٢٠٠٨[٥٢] في الوقت الذي تخضع فيه السياسة لطعن قانوني حالي.

٢٤١ - وقد اتخذت أيضا الإدارات المفوضة خطوات بصورة مستقلة لمعالجة الزواج القسري. وفي أيرلندا الشمالية نشرت دائرة الشرطة إجراءات مستكملة ومتعلقة بالخدمات للضباط عند الاستجابة لبلاغات الزواج القسري لتعكس إرشادات الوحدة المعنية بالزواج القسري التي نشرت مؤخراً بعنوان ''الزواج القسري وإعاقات التعلُّم: المبادئ التوجيهية لممارسات وكالات متعددة''، التي توفر إرشادات إضافية للمهنيين.

٢٤٢ - وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١، أصدر البرلمان الاسكتلندي قانون الزواج القسري إلخ. (الحماية والولاية القضائية) (اسكتلندا). ويضيف القانون سلطة إصدار أوامر الحماية من الزواج القسري في اسكتلندا، مما يسمح للقضاء بأن يطلب إلى المسؤولين عن إرغام شخص آخر على الزواج أن يمتنعوا عن ذلك أو يغيروا سلوكهم. ويُمكِّن التشريع السلطات المحلية التصرف كأطراف ثالثة هامة معينة، مما يسمح لها طلب إصدار أوامر الحماية بالنيابة عن الضحايا الضعفاء جدا. كما أنه سيقدم إرشادات قانونية بشأن الزواج القسري للمنظمات العاملة لدعم المتضررين؛ وتوضيح التشريع فيما يتعلق بالولاية القضائية للمحاكم الاسكتلندية لإصدار حكم بإبطال الزواج. ومن المتوقع أن يدخل التشريع حيز النفاذ في وقت متأخر هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت الحكومة الاسكتلندية تنقيحاً شاملاً لإرشاداتها المتعلقة بحماية الطفل ونُشر هذا رسميا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٢٤٣ - وبناء على قانون الزواج القسري (قانون الحماية المدنية) لعام ٢٠٠٧، بدأت حكومة ويلز خطة مدتها ثلاث سنوات في عام ٢٠٠٨ للمضي قدما في معالجة الزواج القسري والعنف ''القائم على الشرف''. وكجزء من الخطة، أُنشئ فريق فرعي معني بالزواج القسري وأُسندت إليه مسؤولية تنسيق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تمويل شرطة جنوب ويلز لتقديم ''التدريب للمدرِّبين'' فيما يتعلق بالزواج القسري ومن المقرر نشره على جميع منظمات القطاع العام مثل قوة الشرطة، ومؤسسات التعليم والخدمات الاجتماعية.

### دعم المبادرات المتعلقة بالزواج القسري فيما وراء البحار

٢٤٤ - وتقدم الوحدة المعنية بالزواج القسري أيضا التمويل لأنشطة الدعم والتوعية فيما وراء البحار، بما في ذلك في بنغلاديش، والهند وباكستان[٥٣].

٢٤٥ - وفي باكستان، تقدم الوحدة المعنية بالزواج القسري التمويل لمنظمتين غير حكوميتين معينتين. ويجري إيواء الإناث ضحايا العنف في إسلام أباد اللائي جرى إنقاذهن في مأوى للنساء تديره منظمة 'الكفاح من أجل التغيير'. ويتلقى الضحايا الأخريات، القاطنات في لاهور، الدعم من المنظمة غير الحكومية 'مركز المعونة القانونية، والمساعدة والتوطين'، التي تقوم، عند الضرورة، بجمع الضحايا وأخذهن إلى المفوضية البريطانية العليا.

٢٤٦ - وبالإضافة إلى تلك الأنشطة التمويلية المعينة، تضطلع المفوضية البريطانية العليا بعمل استباقي لزيادة الوعي بالزواج القسري بوصفه انتهاكا لحقوق الإنسان وتشجع مناقشة القضية في المجتمعات المحلية. وتشمل الأنشطة ما يلي:

- تدير منظمة الكفاح من أجل التغيير حملة كبيرة لزيادة الوعي بالنيابة عن المفوضية البريطانية العليا؛
- وضع لافتات لزيادة الوعي في المطارات ومنشورات في الطائرات التي تطير إلى باكستان، لإرشاد الضحايا المحتملات إلى مصادر المساعدة؛
- توفير زيادة الوعي والإعلام عن طريق البرامج الإذاعية المحلية وعن طريق مقالات وسائط الإعلام؛
- في كانون الأول/ دبسمبر ٢٠٠٨، عُرض في المملكة المتحدة فيلم وثائقي للـ BBC أدى إلى زيادة الوعي؛ و
- يقدم القسم القنصلي مجموعة من فعاليات التوعية كل عام في المجتمعات المحلية.

٢٤٧ - وتشمل الأنشطة التي نفذت في باكستان خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ حلقات عمل في آزاد كشمير وبنجاب، لمسجلي الزواج التابعين للحكم المحلي وأمانات مجالس النقابات، لتدريب المشتركين على تحديد، وتقييم وإدارة القضايا ذات الصلة بنوع الجنس والزواج القسري في مجتمعاتهم المحلية ولبناء القدرة من أجل نشر هذه المعرفة في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، في البنجاب، ستعقد حلقة عمل بشأن حقوق المرأة بالاشتراك مع نشطاء حقوق الإنسان وفعاليات أخرى لزيادة الوعي التفاعلي في المجتمعات المحلية الريفية.

٢٤٨ - وفي بنغلاديش، تقدم الوحدة المعنية بالزواج القسري التمويل لمنظمة غير حكومية توفر المأوى والدعم لإسداء المشورة للرعايا البريطانيات اللائي جرى إنقاذهن من الزواج القسري. وفي الهند، تمول الوحدة المعنية بالزواج القسري مركزي إيواء مماثلين وفرقهما المنظمتان ''أوقفوا الاتجار بالأطفال والنساء وقهرهم (STOP)'' و ''جمعية سوانشيتان للصحة العقلية''.

### العقوبة البدنية للأطفال في البيت

٢٤٩ - لا توجد خطط لدى الحكومة البريطانية لإلغاء المادة ٥٨ من قانون الأطفال لعام ٢٠٠٤ فيما يتعلق بالعقوبة البدنية للأطفال في البيت[٥٤]. والمادة ٥٨ تضع قيودا على إمكانية الدفاع بحجة ''العقوبة المعقولة'' في قضايا الاعتداءات المدعى بوقوعها من الوالدين ضد أطفالهما. وتُلغي المادة الدفاع بحجة العقوبة المعقولة فيما يتعلق بالاعتداءات التي تُحدث ضرراً بدنيا فعليا أو بالغا، أو التي تشكل قسوة. وهذا الدفاع ليس متاحاً الآن إلا في حالات الاعتداء العادي. والوالدان اللذان يحدثان إصابات بطفل مثل السحجات، والخدوش، والقشطاط، والكدمات، والتورمات والقطوع السطحية يتعرضان لخطر اتهامهما بإحداث ضرر بدني حقيقي، لا يمكن فيه الدفاع بحجة ''العقوبة المعقولة''.

## خامس عشر - العنف ضد النساء والفتيات

٢٥٠ - تلتزم الحكومة البريطانية والإدارات المفوضة بالعمل معا، في جميع حدود المسؤوليات المفوضة وغير المفوضة، لمعالجة هذه القضية الهامة.

٢٥١ - وتطمح الحكومة البريطانية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وترى الحكومة أن هذا الهدف ليس مهمة قصيرة الأجل، ولكنه هدف طويل الأجل وأنه لا يمكن قبول أي مستوى للعنف ضد النساء والفتيات في المملكة المتحدة أو أي مكان آخر في العالم.

### الدعوة إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات

٢٥٢ - يمثل العنف ضد النساء والفتيات أولوية رئيسية للحكومة البريطانية وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أطلقت الحكومة البريطانية ''دعوتها لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات''، وهي استراتيجية لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات[٥٥] ولتضع الخطوط العريضة لرؤيتها ومبادئها التوجيهية في هذا المجال لفترة استعراض الإنفاق التالية.

٢٥٣ - وتتمثل رؤية الحكومة البريطانية في إقامة مجتمع يتعين ألا تعيش فيه أي إمرأة أو فتاة في خوف من العنف. ولتحقيق هذا، تتخذ الحكومة البريطانية خطوات لمساعدة المجتمع:

- منع حدوث هذا العنف بالتصدي للمواقف والسلوكيات التي تعززه والتدخل مبكرا حيثما أمكن لمنعه؛
- توفير مستويات كافية من الدعم حيث يحدث العنف؛
- العمل في شراكة للحصول على أفضل النتائج للضحايا وأسرهن؛ و
- الحد من المخاطر التي تتعرض لها النساء والفتيات ضحايا هذه الجرائم وضمان تقديم الجناة للعدالة.

٢٥٤ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، نشرت الحكومة خطة عمل تفصيلية لتنفيذ الاستراتيجية، أوردت ٨٨ إجراء يتعين المضي فيها في طائفة من إدارات الحكومة على مدى الفترة المقبلة المشمولة بالتقرير الذي سيُقدم للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٢٥٥ - وتستخدم الحكومة إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (A/RES/48/104)، والتعريف الذي قبلته اللجنة، للاسترشاد بهما في العمل في جميع إدارات الحكومة:

> ”أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة“.

٢٥٦ - وللمرة الأولى، تشمل الاستراتيجية العمل الذي نقوم به على الصعيد الدولي لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات في الخارج.

٢٥٧ - وفي أيرلندا الشمالية، يرأس الفريق المشترك بين الوزارات العمل المتعلق ببلورة وبناء نهج لشراكة قوية، ونشطة ومشتركة بين القطاعات لمكافحة العنف العائلي والجنسي، ويجمع أيضا مهنيين لتنفيذ تدابير وخدمات الوقاية والدعم.

٢٥٨ - وتعمل الحكومة البريطانية أيضا لضمان أن تكون لدى المناطق المحلية الأدوات التي تحتاج إليها للاستجابة إلى العنف ضد النساء والفتيات محليا ولدعم المجتمعات المحلية بجمع الممارسات والابتكارات الفعالة من جميع أنحاء البلد، وتبادلها. ومن الآن وحتى عام ٢٠١٤، تعتزم الحكومة البريطانية أن تُحدث تغييرا جذريا في الطريقة التي يجري بها التكليف بأداء الخدمات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات وبتقديمها وتشجيع اشتراك المجتمعات المحلية في تقرير الأولويات المحلية التي ينبغي تمويلها.

٢٥٩ - ونشر المكتب الحكومي لمسائل المساواة بحثا[٣١] لدعم وتحسين فهم الاستقرار والاستدامة للقطاع الطوعي المعني بالعنف ضد المرأة في آذار/مارس ٢٠١١. وقبل النشر، أدخلت النتائج في وضع استراتيجية الحكومة بأكملها لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات.

٢٦٠ - وفي حين أن معظم التمويل المتعلق بالخدمات التي تحتاجها النساء والفتيات في المملكة المتحدة سيستمر تقديمه محليا، تحتل الحكومة البريطانية الصدارة على الصعيد الوطني بالاستمرار في أولوية التمويل المركزي للخدمات الأساسية المقدمة للجمهور مباشرة وعلى الصعيد الوطني.

٢٦١ - وستقدم الحكومة البريطانية أكثر من ٢٨ مليون جنيه استرليني من التمويل الثابت للخدمات المتخصصة على مدى السنوات الأربع المقبلة وإتاحة أكثر من ٢٠ مليون جنيه استرليني من هذا التمويل للمناطق المحلية لدعم مناصب مستشاري العنف العائلي المستقلين، ومناصب مستشاري العنف الجنسي المستقلين ودور منسقي اجتماعات تقييم المخاطر المتعددة الوكالات. وستواصل الحكومة أيضا التمويل المركزي لضمان جودة اجتماعات تقييم المخاطر المتعددة الوكالات ولأماكن تدريب مستشاري العنف العائلي المستقلين ومنسقي اجتماعات تقييم المخاطر المتعددة الوكالات. وهذا ضروري لضمان تقديم الخدمات للضحايا بصورة متسقة على الصعيد الوطني.

٢٦٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، نشر المكتب الحكومي لمسائل المساواة إرشادات لأنماط التواصل ومجموعة أدوات بعنوان ''معالجة العنف ضد النساء والفتيات: إرشادات للممارسة الجيدة للتواصل من أجل دعم وتبصير تواصل الحكومة في مجال العنف ضد النساء والفتيات''. وتمثلت الأهداف الرئيسية للعمل في المساهمة في إحداث التغيير الطويل الأجل في المواقف والثقافة المطلوب لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات بصورة فعالة، ولدعم أعمال التواصل بمساعدة القائمين بالتواصل لتحديد الجماهير الرئيسية وطرق التواصل المناسبة لتمكينهم من القيام بحملة شديدة التأثير، وقائمة على نفاذ البصيرة وأنشطة التواصل الأخرى[٥٦]. وقد استخدم هذا كنموذج لحملة إيجابية جداً استهدفت الشباب.

### المشاريع المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات

٢٦٣ - اضطلعت الحكومة البريطانية بعدد من الاستعراضات والمبادرات لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل الأمثلة ما يلي:

- لمعالجة الاستغلال التجاري والجنسنة قبل الأوان للأطفال، أجرى ريغ بيلي، المدير التنفيذي الأول لاتحاد الأمهات استعراضا مستقلا في هذه القضية؛

- إنشاء فريق استشاري مستقل معني بالعنف ضد النساء والفتيات لاسداء المشورة لإدارة التعليم؛
- أجرت البارونة ستيرن استعراضا مستقلا لطريقة تناول السلطات العامة في انكلترا وويلز لشكاوى الاغتصاب. وقدمت الحكومة البريطانية ردا كاملا على هذا الاستعراض؛ و
- أُنشئت فرقة عمل صحية، لبحث ما يمكن أن تفعله دائرة الصحة الوطنية لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات.

٢٦٤ - وجرى إصلاح القانون المتعلق بالقتل، مما أسهم بصورة بالغة الأهمية في إحراز تقدم في معالجة العنف ضد النساء والفتيات[٥٧]. ويتضمن قانون قضاة التحقيق والعدل لعام ٢٠٠٩ تدابير تقيد الظروف التي يمكن فيها للمتهم أن يتعلل بالدفاع الجزئي ''الاستفزاز'' - وهو دفاع مرتبط تقليديا بحالات القتل العائلي - عندما يُستفز شخص ليقتل. وهذا الدفاع ليس متاحاً الآن إلا في ظروف محدودة للغاية.

٢٦٥ - وفي عام ٢٠٠٨، أطلقت اللجنة التنفيذية لأيرلندا الشمالية استراتيجيتها للسنوات الخمس بعنوان ''معالجة العنف والإيذاء الجنسيين''، التي تهدف إلى التصدي للعنف الجنسي. وتواصل أيضا تنفيذ استراتيجية العنف العائلي المعنونة ''معالجة العنف في البيت''، التي توفر إطار عمل للمبادرات الرئيسية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات في أيرلندا الشمالية. ومدت العمل بهذه الاستراتيجية حتى حزيران/يونيه ٢٠١٣، في وقت واحد مع استراتيجية العنف الجنسي. ووضعت خطط عمل مستقلة متعلقة بالعنف العائلي والجنسي حتى نهاية آذار/مارس ٢٠١٢؛ وبعد ذلك سيجري صياغة ونشر خطة عمل مشتركة.

٢٦٦ - وتواصل الحكومة الاسكتلندية تنفيذ برنامجها المعنون ''حياة أكثر أمنا: حياة تغيرت'' والخطة الوطنية للتحرير من الإيذاء العائلي للأطفال والشباب.

٢٦٧ - وفي ويلز في عام ٢٠١٠، نشرت حكومة ويلز استراتيجيتها المعنونة ''الحق في الأمان''، وهي استراتيجية متكاملة شاملة للحكومة مدتها ست سنوات لمعالجة جميع أشكال العنف ضد النساء. وهذه الاستراتيجية مدعومة بخطة تنفيذ مدتها ثلاث سنوات. ويمثل المنع الاستراتيجي للعنف ضد النساء إحدى أولوياتها الأساسية.

**السياسات الخاصة بالقطاعات فيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات**

٢٦٨ - بالإضافة إلى الإجراءات الشاملة للحكومة، توجد في انكلترا وفي الإدارات المفوضة كل على حدة سياسات خاصة بالقطاعات فيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات. وعلى

سبيل المثال، لدائرة ادعاء التاج استراتيجية متعلقة بالعنف ضد النساء، وعينت منسقين في جميع مناطق الدائرة لتنفيذ الاستراتيجية على الصعيد المحلي. وأدخلت دائرة ادعاء التاج إجراء لإثبات صحة وقوع العنف ضد النساء والفتيات مما أدى إلى تسهيل رصد المحاكمات الناجحة ونشرت تقريرها الثالث في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٢٦٩ - وأنفقت الحكومة البريطانية أيضا في دعم وحماية الضحايا في نظام العدالة الجنائية وفي تقديم مزيد من الجناة للعدالة بما في ذلك عن طريق:

- إنشاء محاكم متخصصة في العنف العائلي؛
- توفير موظفين لرعاية الشهود وترتيبات لحماية الشهود في المحاكم؛
- توفير تدريب متخصص للمدعين العامين، والشرطة وموظفي المحاكم في التعامل مع النساء اللائي تعرضن للاعتداء أو الإيذاء؛
- إنشاء شبكة من المستشارين المستقلين المعنيين بالعنف العائلي والعنف الجنسي لتقديم الدعم لضحايا العنف العائلي وحالات الاغتصاب؛
- تطوير اجتماعات تقييم المخاطر المتعددة الوكالات لتقييم وإدارة سلامة الضحايا المعرضات بصورة شديدة لخطر العنف العائلي[٣٢]؛
- إنشاء فريق استراتيجية وطنية في نظام العدالة الجنائية بأكمله لمعالجة الملاحقة خلسة والتحرش؛
- التدريب والإرشاد للمدعين العامين المتخصصين فيما يتعلق بالزواج القسري والعنف القائم على الشرف، مع الرصد اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠١٠.
- نهج منقح قائم على موضوع الدعوى للمحاكمات المتعلقة بالاغتصاب، مع استخدام مدعين عامين متخصصين في الاغتصاب؛
- مشاورة بشأن الإرشادات المتعلقة بإفساد مجرى العدالة لمعالجة مسائل محددة في الحالات التي تتضمن ادعاءات بحدوث الاغتصاب و/أو العنف العائلي؛
- إصدار أوامر للحماية من العنف العائلي وإخطارات للحماية من العنف العائلي على سبيل التجربة لمدة ١٢ شهرا. وهذه التدابير ستوفر للضحايا الحماية الفورية في أعقاب العنف العائلي وستوفر المكان والزمان للضحايا لاتخاذ قرار بشأن حمايتهن لفترة أطول؛ و
- وضع مقترحات جديدة لمعالجة الملاحقة باستخدام الانترنت والوسائل الإلكترونية.

٢٧٠ - وفيما يتعلق بمنع العنف ضد النساء والفتيات، مضت الحكومة البريطانية في عدد من المبادرات للمساعدة في تثقيف الشباب بشأن كيفية إقامة علاقات شخصية محترمة بصورة متبادلة، ولتوضيح أن العنف ضد النساء والفتيات غير مقبول. وهناك إرشادات للمدارس لمساعدتها في حماية ودعم التلميذات المعرضات لخطر العنف أو اللائي يعانين من العنف بالفعل.

٢٧١ - وفي اسكتلندا، عقب إجراء استعراض شامل للتحقيق والمحاكمة فيما يتعلق بجرائم الاغتصاب والجرائم الجنسية، نشر النائب العام مبادئ توجيهية بشأن التحقيق في الجرائم الجنسية والإبلاغ عنها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي نفس الشهر، نشرت رابطة كبار ضباط الشرطة في اسكتلندا ومكتب التاج / دائرة المدعي العام بروتوكولا مشتركا بشأن العنف العائلي.

## دعم الضحايا

٢٧٢ - التزمت الحكومة البريطانية بما يلي:

- تخصيص أكثر من ٢٨ مليون جنيه استرليني من التمويل الثابت للخدمات المتخصصة على مدى السنوات الأربع المقبلة لتوفير دعم الخدمات المباشرة لضحايا العنف العائلي والجنسي. وستُبقي الحكومة البريطانية أيضا على مستويات تمويل الدعم لوظائف وطنية محددة بما في ذلك إتاحة أكثر من ٠٠٠ ٩٠٠ جنيه استرليني في السنة على مدى السنوات الأربع المقبلة لدعم خطوط المساعدة الهاتفية الوطنية، بما في ذلك خط المساعدة الهاتفية الوطني للعنف العائلي؛
- توفير تمويل يبلغ ١٠,٥ ملايين جنيه استرليني في شكل منح على مدى السنوات الثلاث المقبلة لمراكز الدعم المتعلق بالاغتصاب. وللمرة الأولى، ستقدم المنح للمراكز على أساس ثلاث سنوات، مما يوفر لها التيقُّن المالي الذي تحتاجه لبناء تواجد مستدام؛
- إنشاء مراكز جديدة للدعم المتعلق بالاغتصاب في المناطق التي توجد فيها ثغرات في توفيره. وسيقدم ما يصل إلى ٠٠٠ ٦٠٠ جنيه استرليني لإنشاء مراكز جديدة للدعم المتعلق بالاغتصاب في هيرفورد، وديفون، وترافورد ودورسيت وسيكون مزيد من المعلومات المتعلقة بالمراكز الجديدة متاحا في عام ٢٠١١؛ و
- دعم الزوجات المهاجرات ضحايا العنف العائلي وليس لديهن سبيل للوصول إلى مراكز الإيواء بسبب وضعهن المتعلق بالهجرة.

٢٧٣ - وقدمت الحكومة المركزية التمويل أيضا لمبادرات دعم الضحايا خلال الجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير بما في ذلك:

- في آذار/مارس ٢٠٠٩، أُعلن عن إنشاء صندوق خاص بمبلغ ١,٦ مليون جنيه استرليني، يديره المكتب الحكومي لمسائل المساواة، للقطاع الطوعي المعني بالعنف الجنسي. ويهدف الصندوق، المفتوح لعضوات منظمة ثقة الناجيات ومنظمة أزمة الاغتصاب (انكلترا وويلز)، إلى إبقاء الخدمات متاحة لضحايا الاغتصاب والإيذاء الجنسي ووزع منحا على ٤٠ جمعية خيرية. واعتمد هذا على رصيد عام ٢٠٠٨ البالغ ١,١ مليون جنيه استرليني؛ و
- في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩، قُدِّم تمويل أساسي من الحكومة بمبلغ ٠٠٠ ١٥٠ جنيه استرليني لمنظمتين إشرافيتين، منظمة أزمة الاغتصاب في انكلترا وويلز ومنظمة ثقة الناجيات، للمساعدة في بناء استقرار القطاع.

**العنف ضد النساء في مجالي الرعاية الصحية والاجتماعية**

٢٧٤ - في المملكة المتحدة، تقع مسؤولية تمويل الخدمات الصحية لمن يعانين من آثار العنف على عاتق دائرة الصحة الوطنية على الصعيد المحلي. وتشجع إدارة الصحة عددا من المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز دعم الضحايا.

٢٧٥ - وفي الفترة بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٨، قدمت إدارة الصحة تمويلا بلغ مجموعه أكثر من ١,٩٥ مليون جنيه استرليني لـ ١٢ منظمة للصحة العقلية في القطاع الطوعي وقطاع المجتمع المحلي التي تقدم الخدمات العلاجية لضحايا الإيذاء، بمن فيهن النساء السود والآسيويات والمنتميات للأقليات الإثنية[٥٨].

٢٧٦ - وقدمت إدارة الصحة تمويلا بمبلغ ١,٤ مليون جنيه استرليني خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتمويل فريق دعم وطني معني بالاستجابة للعنف الجنسي لدعم إنشاء ١٢ مركزاً إضافياً لإحالة حالات الاعتداء الجنسي، وكان هناك ٣٩ مركزاً مُنشأً بالفعل. ويتمثل الغرض من هذه المراكز في توفير الدعم الفوري لضحايا العنف الجنسي عن طريق خدمة جامعة، بما في ذلك الرعاية الطبية، وإسداء المشورة النفسية، والمشورة القانونية وأشكال الدعم الأخرى.

٢٧٧ - وفي الفترة ٢٠١١/٢٠١٠، رصد الصندوق المشترك لوزارة العدل والمكتب الحكومي لمسائل المساواة ٢,٢٥ مليون جنيه استرليني لتمويل في شكل منح لـ ٥٢ من منظمات القطاع الطوعي في جميع أنحاء انكلترا وويلز التي تقدم الدعم لضحايا العنف

والإيذاء الجنسيين. واستهدف التمويل الخدمات التي كانت معرضة لخطر تخفيضها أو إغلاقها في القريب العاجل.

٢٧٨ - وتمضي اللجنة التنفيذية لأيرلندا الشمالية في استراتيجيتها الخمسية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات والتي تشمل تمويل خط مساعدة هاتفي على مدى ٢٤ ساعة فيما يتعلق بالعنف العائلي وبناء مركز إقليمي جديد لإحالة حالات الاعتداء الجنسي سيفتتح في منتصف عام ٢٠١٢. وسيشترك في التمويل إدارة الصحة، والخدمات الاجتماعية والسلامة العامة ودائرة شرطة أيرلندا الشمالية.

٢٧٩ - وخصصت الحكومة الاسكتلندية ٤٤ مليون جنيه استرليني على مدى الفترة ٢٠٠٨/٢٠١١ لمعالجة العنف ضد النساء. ويشمل هذا تمويل خطوط المساعدة الهاتفية المتعلقة بالعنف العائلي وأزمات الاغتصاب، وزيادة الوعي وتقديم الدعم المالي لجميع مراكز أزمات الاغتصاب في اسكتلندا.

٢٨٠ - ومضت حكومة ويلز في عدد من المبادرات الرامية إلى معالجة العنف العائلي في ويلز. وتواصل الحكومة دعم خط المساعدة الهاتفية على مدار الساعة فيما يتعلق بالعنف العائلي في ويلز، وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، افتتحت حكومة ويلز رسميا مركزا جديدا معنيا بالعنف العائلي في شمال ويلز. وأُطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٠ حملة لمناهضة العنف على نطاق ويلز اعترضت على موقف الرجال تجاه النساء.

**الاغتصاب وارتكاب الجرائم الجنسية**

٢٨١ - تقدم الحكومة البريطانية تمويلا في شكل منح يبلغ ٣,٥ مليون جنيه استرليني سنويا، للسنوات الثلاث المقبلة، لدعم مراكز أزمة الاغتصاب. وتعمل الحكومة أيضا مع المنظمات الطوعية لإنشاء مراكز جديدة لتقديم الدعم المتعلق بالاغتصاب في المناطق التي توجد فيها ثغرات في توفيره، ويجري افتتاح أربعة مراكز في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وقد خُصص مبلغ ١,٧٢ مليون جنيه استرليني في السنة للسنوات الأربع المقبلة لدعم عمل ٨٧ مستشارا مستقلا للعنف الجنسي في انكلترا وويلز.

٢٨٢ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، استجابت الحكومة البريطانية لاستعراض مستقل بشأن طريقة تناول السلطات العامة في انكلترا وويلز لشكاوى الاغتصاب، ووافقت على أغلبية التوصيات. وبحث الاستعراض، الذي بدأ في عام ٢٠٠٩، الإجراءات الكاملة بدءا من الكشف الأولي عن الاغتصاب إلى قرار المحكمة.

٢٨٣ - واتخذت أيضا الإدارات المفوضة كل على حدة خطوات لمعالجة قضية الاعتداء الجنسي.

٢٨٤ - وفي اسكتلندا، دخل قانون الجرائم الجنسية (اسكتلندا) لعام ٢٠٠٩ حيز النفاذ في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويجري التشريع إصلاحات في القانون الاسكتلندي السابق بشأن الجرائم الجنسية وينشئ طائفة من الجرائم القانونية الجديدة التي تُجرم السلوك الجنسي الذي يحدث بدون رضا.

**تشويه الأعضاء التناسلية للإناث**

٢٨٥ - تلتزم الحكومة البريطانية بشكل قاطع بالقضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في جميع أنحاء العالم، إذ أنها تمثل شكلا واضحا ومتطرفا للعنف ضد النساء والفتيات وتمثل قضية يجب أن تعالجها جميع الدول، بما في ذلك المملكة المتحدة. وترى الحكومة أن التدابير الرامية إلى مكافحة هذه الممارسة يجب أن تشمل التركيز على منعها.

٢٨٦ - وكانت ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على وجه التحديد مخالفة للقانون في المملكة المتحدة منذ عام ١٩٨٥ عندما صدر قانون حظر ختان الإناث عام ١٩٨٥ (قانون عام ١٩٨٥). أما قانون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لعام ٢٠٠٣ (قانون عام ٢٠٠٣) (الذي يشمل انكلترا، وويلز وأيرلندا الشمالية) فقد ألغى قانون عام ١٩٨٥ وحل محله وجعل ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في الخارج، أو المساعدة على القيام بها أو التشجيع عليها أو إسداء المشورة بشأنها أو التحريض على القيام بها في الخارج حتى في البلدان التي تكون فيها هذه الممارسة قانونية، جريمة لأول مرة للرعايا البريطانيين أو المقيمين الدائمين في المملكة المتحدة. ولإظهار الضرر الخطير الذي يسببه تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، زاد أيضا قانون عام ٢٠٠٣ العقوبة القصوى من الحبس لمدة خمس سنوات إلى أربعة عشر عاما و/أو غرامة غير محدودة[٥٩]. وفي حين أنه لم تجر أي محاكمات في المملكة المتحدة حتى الآن، يشير البحث إلى أن وجود قانون المملكة المتحدة مثَّل رادعا ناجحاً وكان بمثابة عامل حفَّاز مفيد لزيادة الوعي والتوعية في المجتمعات التي تمارسه[٣٣]. وستصدر أيضا دائرة ادعاء التاج، المسؤولة عن حالات المحاكمة في انكلترا وويلز، توجيهات للمدعين العامين بحلول حزيران/ يونيه ٢٠١١.

٢٨٧ - ووافقت الحكومة البريطانية على خطة عمل شاملة للحكومة لمنع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ومعالجتها، وقد وضعت هذه الخطة بالتشاور مع شركاء المجتمع المدني. وتشمل ما يلي:

- تعميم منع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ومعالجتها في جميع أعمال الوكالات الحكومية النظامية؛
- ضمان حصول الفتيات والنساء المعرَّضات لخطر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو المعنيات بعواقبه على ما يحتجن إليه من مساعدة ودعم؛
- زيادة الوعي على نطاق أوسع بممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة، وبعدم مشروعيتها في المملكة المتحدة والدعم المتاح للضحايا والضحايا المحتملات؛ و
- العمل مع الشركاء الدوليين لتبادل أفضل الممارسات، وضمان المعالجة الفعالة لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على نطاق العالم[٦٠].

٢٨٨ - وكجزء رئيسي في عمل الحكومة البريطانية، في شباط/فبراير ٢٠١١، أصدرت المبادئ التوجيهية للممارسة المتعددة الوكالات[٣٤] للمهنيين مثل المدرسين، والممرضات والممارسين العامين. وتعرض المبادئ التوجيهية القضايا المحيطة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والدلالات التي قد تظهرها الفتاة أو المرأة المعرضة لخطر تشويه الأعضاء التناسلية أو المتأثرة به، والخطوات التي ينبغي عليهن أخذها لمنع ذلك ومعالجته.

٢٨٩ - واتخذت أيضا الإدارات المفوضة خطوات لمعالجة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي اسكتلندا، كانت هذه الممارسة غير قانونية منذ صدور قانون حظر ختان الإناث لعام ١٩٨٥. ومد قانون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (اسكتلندا) لعام ٢٠٠٥ نطاق الحماية بإعطاء تلك الجرائم أثرا خارج نطاق الحدود الإقليمية من أجل حماية الضحايا اللائي يرسلن إلى الخارج لتنفيذ تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وجرى دعم هذا التشريع بصورة مستمرة بتوزيع مواد الدعاية ذات الصلة في جميع أنحاء اسكتلندا.

٢٩٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، نشرت دائرة الشرطة في أيرلندا الشمالية وثيقتين متعلقتين بالسياسة العامة: ''استجابة الشرطة للعنف القائم على الشرف'' و ''استجابة الشرطة لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث''، استنادا إلى إرشادات من اتحاد كبار ضباط الشرطة. ويقوم حاليا فرع التدريب المتعلق بالجريمة بتجميع مجموعة برامج تدريبية لزيادة وعي موظفي الخدمات المباشرة للجمهور فضلا عن تدريب أكثر تعمقاً للمتخصصين الذين قد يلزم اضطلاعهم بتحقيقات مناسبة.

٢٩١ - وعقدت الحكومة الاسكتلندية فعاليات تدريبية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ لزيادة الوعي بالقضايا الأوسع المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس للنساء السود والآسيويات والمنتميات للأقليات الإثنية، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأعدت ورقة

إحاطة إعلامية بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لكي تستخدمها السلطات العامة. وفي عام ٢٠٠٩، أصدرت أيضا دائرة الصحة الوطنية في اسكتلندا مجموعة إرشادات لأخصائيي الرعاية الصحية بشأن العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي عام ٢٠١٠، أصدرت الحكومة الاسكتلندية أيضا مواد أخرى لزيادة الوعي وباشرت الأنشطة الرامية للمنع من خلال مشاركة المجتمع المحلي.

٢٩٢ - وفي ويلز، يوجد للفريق العامل المعني بالعنف ضد المرأة والعنف العائلي التابع لحكومة ويلز فريق فرعي - ''الفريق الفرعي المعني بالزواج القسري والعنف القائم على الشرف'' الذي يشرف على المسائل المتعلقة بالزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والعنف القائم على الشرف. وبالإشتراك مع منظمة النساء السود والآسيويات والمنتميات للأقليات الإثنية، ومنظمة مساعدة نساء ويلز، ودائرة الصحة الوطنية العامة، ولجنة الخدمات القانونية، ومنظمة السُبل الجديدة، ودائرة ادعاء التاج ودائرة الشرطة، قام الفريق الفرعي في عام ٢٠٠٨ بوضع خطة عمل مدتها ثلاث سنوات للمضي في تناول الزواج القسري والعنف القائم على الشرف في ويلز. وشمل هذا إسداء المشورة بشأن كيفية تنسيق العمل بأربعة أهداف رئيسية:

- تنسيق شبكة للخدمات؛
- تحسين قدرة المهنيين العاملين في المجتمع المحلي في مجالات التعليم، والخدمة الاجتماعية والصحة؛
- تحسين أداء الشراكة بين الوكالات النظامية لتقديم دعم شامل لضحايا الزواج القسري؛ و
- تحقيق زيادة في التحديد والتدخل في وقت مبكر فيما يتعلق بضحايا الزواج القسري،.

٢٩٣ - وخلال هذه الفترة، زاد الوعي بهذه القضايا في ويلز بأسرها، وعقد يوم تخطيط للمضي في هذه القضايا على مدى السنوات الثلاث التالية.

٢٩٤ - وفي عام ٢٠١٠، مولّت ويلز أيضا مشروعا متعلقا بالاتجار بالبشر في شمال ويلز وفي نيسان/أبريل ٢٠١١ عينت منسقاً معنيا بمكافحة الاتجار بالبشر في ويلز (الأول في المملكة المتحدة).

### عمل المملكة المتحدة لمعالجة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث فيما وراء البحار

٢٩٥ - تلتزم الحكومة البريطانية تماماً بدعم الرعايا البريطانيات اللائي قد يكن معرضات لخطر تشويه الأعضاء التناسلية عند تواجدهن فيما وراء البحار واستمرت استباقية في معالجة هذه القضية. وفي عام ٢٠١٠، قُدِّمت للسفارات والمفوضيات العليا البريطانية معلومات مجددة وإرشادات ودعم لمساعدة المسؤولين في تحديد الفتيات اللائي قد يكن معرضات للخطر واتخاذ إجراءات لمنع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٢٩٦ - ومن خلال السفارات في الخارج وإدارة التنمية الدولية، تدعم الحكومة البريطانية أيضا وتمول المشاريع والمنظمات الملتزمة بمعالجة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بإطار عمل المملكة المتحدة الجديد لتحقيق نتائج من أجل تحسين الصحة الإنجابية، وصحة الأم والأطفال حديثي الولادة اعترافا بالمخاطر الصحية البالغة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث ودعم أنشطة التغير الاجتماعي التي تحركها الجهود المحلية التي يمكن أن تتصدى للأعراف، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتغيرها. وعلى سبيل المثال، في منطقة عفار في إثيوبيا، قدمت الحكومة البريطانية الدعم للأعمال الرامية إلى زيادة الوعي بأخطار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتقدم التدريب للمسؤولين عن تنفيذ التشريع الإثيوبي المتعلق بمكافحة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتعمل مع نوادي مناهضة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزعماء الدينيين للتواصل مع المجتمعات المحلية.

### الأعمال الدولية الأخرى لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات فيما وراء البحار

٢٩٧ - بالإضافة إلى العمل في المملكة المتحدة لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات، تلتزم الحكومة البريطانية بتقديم المساعدة لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات في البلدان الأخرى. ولقيادة الجهود الدولية، عُينت وزيرة مسائل المساواة، لين فيثارستون، عضوة البرلمان، بطلة وزارية لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات فيما وراء البحار. وسيشمل دورها بناء شراكات شاملة للحكومة وترابط السياسات وتمثيل المملكة المتحدة دوليا فيما يتعلق بقضايا العنف ضد النساء والفتيات.

٢٩٨ - ووزارة الخارجية والكمنولث، وإدارة التنمية الدولية، ووزارة الدفاع والمكتب الحكومي لمسائل المساواة يعملون جميعا في الجوانب المتعلقة بمعالجة العنف ضد النساء والفتيات في المملكة المتحدة وعلى الصعيد الدولي. وهذا يشمل العمل في مكافحة العنف الجنسي في حالة النزاع، ومنع العنف ضد النساء والفتيات في أفقر البلدان ودعم وضع برامج تشريعية في البلدان الأخرى. ومن خلال المشاركة الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك من خلال الاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا والأمم المتحدة، ساعدت الجهود التي تبذلها الحكومة

البريطانية في إلقاء الضوء على هذه القضية الخطيرة جدا فيما وراء البحار. وتعمل المملكة المتحدة بصورة وثيقة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي وكالة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من خلال عضويتنا في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتحسين استجابة المجتمع الدولي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢٩٩ - والمملكة المتحدة واحدة من المؤيدين الرئيسيين لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الهام رقم ١٨٧/٦٥ بشأن ”تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة“، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ومن خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة، ضغطت المملكة المتحدة على الحكومات الأخرى للتصديق على الاتفاقية والبروتوكول الاختياري، وأثارت القلق بشأن تنفيذ المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٣٠٠ - وتواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في تعزيز قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن وكانت نشطة في التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بالمؤشرات العالمية لتتبُّع التقدم المحرز والقرارات ١٨٢٠ و ١٨٨٨ و ١٨٨٩ و ١٩٦٠ ذات الصلة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥، أطلقت الحكومة خطة عمل وطنية منقحة حديثا لتنفيذها في عملنا المتعلق بالنزاع فيما وراء البحار. ويقصد بخطة العمل الوطنية تعزيز قدرتنا على تخفيف آثار النزاع على النساء والفتيات وتعزيز إدماجهن في حل النزاع. وبوصفها خطة شاملة للحكومة، فإنها توفر إطار عمل لضمان أن تكون أحكام القرار ١٣٢٥ مدرجة في أعمال الحكومة المتعلقة بالنزاع في أنشطتنا الدفاعية، والدبلوماسية والإنمائية. وسيجري استعراض خطة العمل الوطنية سنويا، وإدراج الملاحظات التقييمية المقدمة من أفرقة المناقشة في المجتمع المدني. وسيجري إبلاغ البرلمان والمجتمع المدني بالتقدم المحرز عن طريق الفريق البرلماني المشارك المعني بالمرأة والسلام والأمن. وسيُجرى تقييم كامل للخطة بعد ثلاث سنوات.

٣٠١ - وخطة العمل الوطنية للمملكة المتحدة تُطبق على المملكة المتحدة بأكملها وتتناول كيف سنُكيّف سياستنا، وبرامجنا، وإجراءاتنا التدريبية والتشغيلية لضمان إدماج المرأة والسلام والأمن في عملنا المتعلق بالنزاع فيما وراء البحار. وعلى هذا النحو، لا توجد خطط لإدماج الأحكام ذات الصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ في أيرلندا الشمالية[٦١] في خطة العمل الوطنية للمملكة المتحدة. ومع ذلك، فإن بعض جوانب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، مثل اشتراك المرأة في بناء السلام والعمليات

السياسية، وثيق الصلة بجميع الدول. وأيضا، ستواصل الحكومة البريطانية العمل من أجل زيادة تمثيل المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية في أيرلندا الشمالية.

٣٠٢ - ولأول مرة، تحدد خطة عمل إدارة التنمية الدولية العنف ضد النساء والفتيات كأولوية عليا لعملها الإنمائي فيما وراء البحار. ويمثل منع العنف ضد الفتيات والنساء إحدى الأولويات الأربع في ''الرؤية الاستراتيجية للبنات والنساء'' الجديدة لإدارة التنمية الدولية.

٣٠٣ - وتهدف إدارة التنمية الدولية إلى العمل في ١٥ بلداً على الأقل لمعالجة العنف البدني والجنسي ضد الفتيات والنساء، وزيادة أعداد الناجيات اللائي يمكنهن الحصول على العلاج والمشورة، واللائي جرى التحقيق في حالاتهن بصورة مُرضية. وسيجري استكشاف نُهج ابتكارية لإيجاد أماكن مأمونة للبنات والنساء، إلى جانب العمل على دعم تغيير السلوك، بالتصدي للمواقف والمفاهيم الاجتماعية. وستعمل الإدارة في شراكة لبناء قاعدة الأدلة المتعلقة بمدى وطبيعة العنف ضد النساء والفتيات فضلا عن التدخلات الفعالة لمعالجته. وسترصد عن كثب البرامج التجريبية القطرية لتحديد التدخلات التي يمكن تنفيذها على نطاق واسع.

٣٠٤ - وبعض الأمثلة لأعمال إدارة التنمية الدولية في أعالي البحار تشمل ما يلي:

- من خلال صندوق تحديات المجتمع المدني التابع لها، تدعم الإدارة ''كل طفل''، وهو مشروع في كمبوديا يهدف إلى حماية الأطفال من العنف على أيدي من عليهم واجب رعايتهم (الوالدان، وموظفو إنفاذ القانون، وضباط السجون، والشبكات المجتمعية لحماية الأطفال) وبتدعيم التشريع الذي يُعزز حقوقهم؛

- في مالاوي، ينصب تركيز أعمال الحوكمة على العنف ضد النساء، ويجري ذلك حاليا عن طريق '١' برنامج تُديره اليونيسيف، الجمعية الخيرية للأطفال، بما في ذلك تنفيذ تشريع جديد والعمل مع الشرطة وجهات أخرى لكي تنجح وحدات دعم الضحايا و '٢' برنامج لتحسين العدالة الأولية التي تشمل تناول الرؤساء/المجتمع المحلي حالات العنف العائلي؛

- وفي غانا، يجري دعم مبادرات لمعالجة العنف في المدرسة كجزء من مجموعة برامج واسعة للاحتفاظ بالفتيات في المدرسة وتحسين أدائهن وفرص حياتهن بجعل المدارس مفيدة للبنات؛ و

- وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تدعم إدارة التنمية الدولية المشاريع التي تُلبي احتياجات ضحايا العنف الجنسي، غالبا في شرق البلد. وفي عام ٢٠٠٩ وحده،

وفرت هذه المشاريع الرعاية الطبية الطارئة لأكثر من ٠٠٠ ٢٧ إمرأة، والدعم النفسي الاجتماعي لقرابة ٥٠٠ ٣ إمرأة.

٣٠٥ - وفي أوغندا، تمول إدارة التنمية الدولية مركز منع العنف العائلي لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات على صعيد المجتمع المحلي بإشراك الرجال والفتيان. ولتحقيق هذا، زاد المركز أنشطة منع العنف العائلي مثل حلقات العمل التدريبية، ووضع برنامجا لمركز تعلُّم. ونتيجة لذلك، جرى تشجيع أكثر من ٠٠٠ ١ رجل للتكاتف لمنع العنف العائلي وشكلوا أكثر من ٣٠ فريق عمل لتعزيز حقوق الفتيات والنساء.

٣٠٦ - وإدارة التنمية الدولية مشتركة في مبادرة إقليمية مع الأمم المتحدة وشركاء المجتمع المدني في جميع أنحاء جنوب آسيا وتركز هذه المبادرة على الرجال والفتيان لمعالجة العنف القائم على نوع الجنس. ويمثل ''شركاء من أجل المنع'' برنامجاً مشتركا للأمم المتحدة في جنوب آسيا، يدعم ''تحالف إشراك الرجال''، وهي شبكة قوية من منظمات المجتمع المدني. ويعمل البرنامج على تغيير مواقف وسلوكيات الرجال والفتيان، مثلا عن طريق تدابير التوعية.

# المرفق ١

## الإدارات المفوضة

في المملكة المتحدة، أُنشئت الحكومة المفوضة عقب إجراء استفتاءات بالأغلبية البسيطة في ويلز واسكتلندا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وفي أيرلندا الشمالية في أيار/مايو ١٩٩٨. وفي عام ١٩٩٩، بدأ البرلمان الأسكتلندي، والجمعية الوطنية لويلز وجمعية أيرلندا الشمالية ممارسة سلطاتهم. والغرض من التفويض هو تحقيق لامركزية السلطة لإمكان صنع قرارات تنفيذية بشأن المسائل (مثل الصحة، والتعليم والبيئة) التي نُقلت إلى الهيئات التشريعية والإدارات المفوضة. وما زال البرلمان البريطاني (''ويستمنستر'') السلطة الأعلى ويحتفظ بحق التشريع في جميع المسائل، المفوضة أو المحتفظ بها (مثل الدفاع، والأمن القومي والشؤون الخارجية)، ولكنه آثر عدم القيام بذلك فيما يتعلق بالمسائل المفوضة بدون أن يطلب أولا موافقة الهيئة (الهيئات) التشريعية المفوضة ذات الصلة.

وبموجب أحكام قانون اسكتلندا لعام ١٩٩٨، يتألف البرلمان الاسكتلندي من ٧٣ من الأعضاء ''الفائزين بأكثرية الأصوات'' يمثلون الدوائر الانتخابية و٥٦ عضوا منتخبا طبقا لنظام الأعضاء الإضافيين في ثمان من المناطق.

وعملا بقانون حكومة ويلز لعام ١٩٩٨ (الذي أعقبه قانون حكومة ويلز لعام ٢٠٠٦)، أنشئت الجمعية الوطنية لويلز من ٦٠ عضوا، منهم ٤٠ عضوا منتخباً بنظام ''الفائز بأكثرية الأصوات'' و ٢٠ عضوا منتخباً بنظام الأعضاء الإضافيين.

وفتح اتفاق بلفاست الباب أمام تفويض السلطة لأيرلندا الشمالية من خلال قانون أيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨. وأنشئت جمعية من ١٠٨ أعضاء تتمتع بنطاق مماثل من السلطات التشريعية والتنفيذية للبرلمان الأسكتلندي.

ونتيجة للتفويض، اعترف برلمان ويستمنستر بأنه، في المسائل المفوضة، للبرلمان المفوض والجمعيات المفوضة أن يُشرِّعا فيما يتعلق بالمسائل المندرجة في اختصاصاتهما، مع أنه يحتفظ بحق التشريع إذا أراد. بيد أن برلمان ويستمنستر احتفظ بالسيطرة على الشؤون الخارجية، والدفاع والأمن القومي، ومسائل الاقتصاد الكلي والمسائل المالية والعمالة والضمان الاجتماعي.

وفي بريطانيا العظمى، يمثل تشريع المساواة مسألة من مسؤولية البرلمان الوطني بوجه عام. ولأيرلندا الشمالية تشريعها الخاص المستقل المتعلق بالمساواة، وتقع المسؤولية عنه على عاتق اللجنة التنفيذية لأيرلندا الشمالية. وبقدر اتفاق تشريع المساواة مع المسائل المفوضة

(مثل الصحة والتعليم)، يكون هناك إهتمام خاص للإدارات المفوضة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض مجالات تشريع المساواة (مثل واجب المساواة) تبقى فيها سلطات إصدار تشريع ثانوي منوطة بالإدارات المفوضة.

وفي أيرلندا الشمالية، يقع مقر وحدة المساواة بين الجنسين وفي الميول الجنسية في مكتب الوزير الأول ونائب الوزير الأول[٣٥].

وفي اسكتلندا، يقع مقر فريق المساواة بين الجنسين في وحدة المساواة التابعة للحكومة الاسكتلندية التي تندرج ضمن مسوؤليات وكيل الوزير الأول[٣٦].

وفي ويلز، يقع مقر شعبة المساواة، والتنوع والإدماج في إدارة العدل الاجتماعي والحكم المحلي[٣٧].

# المرفق ٢

## علاقة المملكة المتحدة بالأقاليم التابعة للتاج

المملكة المتحدة مسؤولة عن الدفاع والتمثيل الدولي للأقاليم التابعة للتاج. والأقاليم التابعة للتاج هي مقاطعة جيرسي، ومقاطعة غيرنسي وجزيرة مان. وتشمل مقاطعة غيرنسي الولايتين القضائيتين المنفصلتين، ألديرني وسارك، وهي مسؤولة عن إدارة جزر هيرم، وجيثو وليهو. وتمثل جزيرة بريكهو جزءا من سارك.

والأقاليم التابعة للتاج لم تكن أبدا مستعمرات للمملكة المتحدة، كما أنها ليست أقاليم فيما وراء البحار، لها علاقة مختلفة مع المملكة المتحدة. والأقاليم التابعة للتاج ليست جزءا من المملكة المتحدة ولكنها أقاليم تابعة للتاج ومتمتعة بالحكم الذاتي. وهذا يعني أن لها جمعياتها التشريعية المنتخبة مباشرة، ونظمها الإدارية، والمالية والقانونية ومحاكمها الخاصة. وجلالة الملكة هي رئيسة الدولة لكل جزيرة والحاكم بالنيابة في كل جزيرة هو الممثل الشخصي لجلالتها. ويمارس التاج مسؤولياته عن الجزر من خلال المجلس الملكي الخاص كما أنه يُجري التعيينات في الهيئة القضائية في كل جزيرة.

وتأخذ الأقاليم التابعة للتاج بنظم وزارية للحكومة مع هيئات تشريعية منتخبة مباشرة. وتُعرف الهيئات التشريعية بأنها: برلمان وحكومة جيرسي (جيرسي)، والهيئة التشريعية لغيرنسي (غيرنسي)، والهيئة التشريعية لألديرني (ألديرني)، وبرلمان سارك وبرلمان جزيرة مان. وتصدر الهيئات التشريعية للجزر التشريعات المحلية الخاصة بها ولكن يلزم الحصول على الموافقة الملكية على جميع التشريعات الأساسية. والأقاليم التابعة للتاج ليست ممثلة في البرلمان البريطاني ولا ينسحب عليها عادة التشريع البريطاني. ومع ذلك، قد تطلب أحيانا الأقاليم التابعة للتاج أن ينسحب عليها التشريع البريطاني. وتحترم المملكة المتحدة حقوق الأقاليم التابعة للتاج في الاستقلال في شؤونها الداخلية وعادة ما تكون ممارسة سلطة التشريع في هذه المناطق مخالفة للتقاليد الدستورية. ومع ذلك، تحتفظ الحكومة البريطانية بسلطة القيام بذلك بغية حماية مصالحها والمصالح المحلية والدولية للأقاليم التابعة للتاج.

# المرفق ٣

## علاقة المملكة المتحدة بأقاليم ما وراء البحار

أقاليم ما وراء البحار هي أنغيلا؛ وبيرمودا؛ وإقليم أنتاركتيكا البريطانية؛ وإقليم المحيط الهندي البريطاني؛ ومنطقتا قاعدتي أكروتيري وديكيليا الخاضعتين للسيادة البريطانية؛ وجزر فيرجن البريطانية؛ وجزر كايمان؛ وجزر فولكلاند؛ وجبل طارق، ومونتسيرات؛ وبيتكيرن هنديرسون، وجزر دوسي وأوينو؛ وسانت هيلانة؛ وأسانسيون وتريستان دا كونها؛ وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية؛ وجزر تركس وكايكوس. وهي بريطانية ما دامت ترغب في البقاء بريطانية.

ومن الناحية الدستورية، ليست أقاليم ما وراء البحار جزءا من المملكة المتحدة. وجلالة الملكة هي الملكة على جميع أقاليم ما وراء البحار. وتوجد لجميعها دساتير مستقلة صدرت بمرسوم من مجلس الوزراء. ويوجد لها جميعا محافظون، أو مفوضون أو مديرون. وهم يمثلون جلالة الملكة في الإقليم؛ ومصالح الإقليم لدى حكومة جلالتها في لندن.

والمملكة المتحدة مسؤولة بوجه عام عن الدفاع، والأمن، والعلاقات الدولية والحوكمة الرشيدة الشاملة للأقاليم ورفاه مواطنيها. وتضطلع مديرية أقاليم ما وراء البحار في وزارة الخارجية والكمنولث بالإشراف الكلي على إدارة علاقة المملكة المتحدة بأقاليم ما وراء البحار التابعة لها.

# المرفق ٤

## تحفظات وإعلانات المملكة المتحدة

### البيان الشامل ألف

ذهبت المملكة المتحدة أبعد من كثير من البلدان في فرض واجب جنساني إستباقي على الهيئات العامة. وهذا يعني، من بين أمور أخرى، أنه عند التخطيط، ورسم السياسات وتقديم الخدمات، يجب على جميع الهيئات العامة الخاضعة لقانون التمييز البريطاني أن تراعي على النحو الواجب الحاجة إلى تعزيز تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء. وبالإضافة إلى ذلك، يسمح قانون التمييز البريطاني باتخاذ إجراءات إيجابية من جانب أرباب العمل الراغبين في تقديم تدريب خاص، أو توجيه حملات توظيف خاصة للفئات غير الممثلة بالقدر الكافي، بما فيها النساء، في قوتها العاملة أو من أجلها. ونُقلت هذه الأحكام وتعززت في قانون المساواة. ولذلك يتمثل سبب التحفظ ببساطة في المحافظة على حرية المملكة المتحدة في اتخاذ إجراءات لتوفير تدابير استباقية فضلا عن التدابير المناهضة للتمييز على أساس نوع الجنس.

### البيان الشامل جيم

ما زال هذا التحفظ مطلوبا للمحافظة على الفعالية القتالية للقوات المسلحة بسبب استبعاد النساء من أداء أدوار معينة في القوات المسلحة البريطانية.

وأثناء صياغة قانون المساواة جرى النظر بصورة كاملة في الحاجة المستمرة إلى استثناء يسمح باستبعاد النساء من الوظائف التي يتمثل التقدير العسكري بشأنها في إمكانية أن يؤدي استخدام النساء فيها إلى إلحاق الضرر بالفعالية القتالية.

وأجرت وزارة الدفاع أيضا استعراضاً دوريا للسياسة المتعلقة باستبعاد النساء من أداء أدوار القتال المتلاحم البري. وتم ذلك لأن المملكة المتحدة ملتزمة بقانون الاتحاد الأوروبي بالقيام دوريا، ولكن كل ثماني سنوات على الأقل، بإعادة تقييم المهن التي تُستبعد منها النساء لتقرير ما إذا كان هناك مبرر للإبقاء على الاستبعاد. وبالنظر إلى أن نتائج الاستعراض الأخير لهذه السياسة نُشر في عام ٢٠٠٢، فقد تقرر أن من المناسب وأن الوقت قد حان لاستعراض السياسة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

وشمل الاستعراض ثلاثة جوانب عمل، وهي كالآتي:

- إجراء استعراض للكتابات المتخصصة الأخيرة (أي التي نُشرت منذ عام ٢٠٠٢) بشأن فعالية الأفرقة المكونة من الجنسين في بيئة قتالية؛

- إجراء تقييم لأدوار النساء في العمليات الأخيرة؛ و
- النظر في خبرة الدول الأخرى في نشر النساء لأداء أدوار القتال المتلاحم.

وكانت الاستنتاجات المستخلصة من جوانب العمل الثلاثة متباينة و لم توفر الأساس لتوصية واضحة أيا كان الأمر سواء إن كان ينبغي الاحتفاظ بالسياسة الحالية لاستبعاد النساء من أداء أدوار القتال المتلاحم الأرضي أو إلغاؤها. وفي ضوء نتائج البحث غير القاطعة وآراء رؤساء الأركان، خلص الوزراء إلى أنه من الضروري الأخذ بنهج حذر.

وهذا يعني أن سياسة استبعاد النساء من أداء أدوار القتال المتلاحم الأرضي ستستمر. وأنواع الوظائف التي تُستبعد منها النساء هي تلك التي قد يُطلب إليهن فيها الاشتباك مع العدو وجها لوجه وقتله (على سبيل المثال، وظائف ذوي القلنصوات المميزة بشارات في الخدمة العامة لجنود البحرية الملكية، وسلاح فرسان الحرس الخاص وسلاح المدرعات الملكي، والمشاة وسلاح الدفاع الجوي الملكي).

وأقر رؤساء الأركان بأن النساء يمثلن عنصرا أساسياً في فعالية عمليات القوات المسلحة البريطانية. فهنَّ يُضفن المواهب والمهارات بصورة شاملة وقدرتهن في جميع المجالات تقريبا ليست موضع شك. وهن يثبتن أنهن قادرات على العمل بصورة مستقلة وبشجاعة كبيرة.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أعلن وزير أفراد الدفاع، والرفاه والمحاربين القدماء نتائج الاستعراض.

## التحفظ على المادة ٩

يسمح قانون الجنسية البريطانية لعام ١٩٨١ (قانون الجنسية البريطانية) للمرأة بنقل المواطنة واكتسابها بنفس الطريقة مثل الرجل، منذ دخوله حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣. ومنذ ذلك التاريخ، تمكنت المواطنة البريطانية من نقل جنسيتها تماما بنفس الطريقة مثل الرجل. وأبطل هذا سياسة طويلة العهد تمثلت في السماح فقط بنقل الجنسية البريطانية عن طريق سلسلة نسب الذكور إلى المولودين خارج الإقليم البريطاني.

وعند صياغة التشريع الحالي، دُرست بصورة دقيقة إمكانية جعل التغيير بأثر رجعي. بيد أنه أرتُئي أن منح المواطنة البريطانية تلقائيا لجميع أطفال الأمهات البريطانيات المولودين قبل عام ١٩٨٣ سيسبب صعوبات في بعض الحالات، ولا سيما إذا أُرجع تاريخ المواطنة إلى تاريخ الميلاد. وربما لا يكون البعض قد رغب في الحصول على المواطنة البريطانية؛ وربما يكون آخرون قد فقدوا مواطنتهم لبلد مولدهم نتيجة لاكتساب المواطنة البريطانية. واعتبر

هذا أيضا مخالفا لخطة قانون الجنسية البريطانية بزيادة عدد المواطنين البريطانيين فيما وراء البحار الذين أمضوا كل حياتهم في الخارج. أما الذين جاءوا للعيش في المملكة المتحدة، من المفترض على أية حال أن يكون عدد منهم قد اكتسب بالفعل المواطنة البريطانية بالتجنس أو التسجيل، أو له الخيار في اكتسابها.

واعتبارا من ٧ شباط/فبراير ١٩٧٩، تمكن الأطفال لأمهات بريطانيات بالولادة من اكتساب المواطنة بالتقدم بطلب للتسجيل. وانطبق هذا على الأطفال دون سن ١٨ عاماً وأثَّر ذلك على المولودين بعد ١٧ شباط/فبراير ١٩٦١. واستمر هذا في إطار قانون الجنسية البريطانية للأطفال دون سن ١٨ عاما الذين ولدوا قبل التغيير في القانون.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أضيفت حينئذ مادة جديدة لقانون الجنسية البريطانية نصت على تسجيل المولودين بعد ٧ شباط/فبراير ١٩٦١ وقبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، الذين كانوا سيصبحون بريطانيين لو كانت المرأة قادرة على نقل مواطنيتها بنفس الطريقة مثل الرجل. وجرى اختيار تاريخ ٧ شباط/فبراير ١٩٦١ لأن سن أي واحد ولد بعد ذلك التاريخ سيكون دون ١٨ عاما عند بدء العمل بالاستحقاق أعلاه.

وفي عام ٢٠٠٩، سنَّت الحكومة تشريعا لينسحب هذا الحكم على المولودين قبل عام ١٩٦١ ليتمكن الآن جميع أطفال الأمهات البريطانيات من اكتساب المواطنة بالتسجيل لو كان بإمكان النساء نقل المواطنة بنفس الطريقة كالرجال عند ولادة مقدم الطلب.

وكان المقصود بالتحفظ في البداية تغطية أحكام انتقالية معينة في قانون الجنسية البريطانية. بيد أنه، من بين هذه الأحكام، لم تعد المواد ٩ و ٢١ و ٢٧ (٢) ذات أهمية بالنظر إلى انقضاء الموعد النهائي لتقديم الطلبات. أما الحكمان الباقيان، المادة ١٠ والمادة ٢٢، فإنهما يميزان لصالح المرأة، حيث يسمحان باستعادة المواطنة، عقب التخلي عنها، على أساس الزواج. وقد تعدَّل هذا الآن ليشمل الرجال بنفس الطريقة كالنساء. وعلى هذا النحو، لا توجد أحكام ''انتقالية'' متبقية.

ومع ذلك، لا يقضي هذا التوسيع للنطاق على التمييز كلية بالنظر إلى أن أطفال المواطنين البريطانيين الذكور كانوا سيكتسبون المواطنة البريطانية تلقائيا قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ولكنه زاد تعزيز التزام الحكومة بالقضاء على التمييز ضد المرأة في قانون الجنسية بوسائل ممكنة. وتتمثل فائدة التحفُّظ في ضمان تجنب التعقيدات المتعلقة باكتساب أطفال الأمهات البريطانيات اللائي تأثرن بالتمييز السابق في قانون الجنسية للمواطنة البريطانية تلقائيا. وإذا ألغي التحفُّظ، فإن هذا سيقوض قدرة الحكومة البريطانية على المحافظة على الوضع المتمثل في كفاية الإطار القانوني الحالي وسيدعم، على العكس من ذلك، الحملة التي

يقوم أمثال مايكل تيربفيل الذي يقود حملة مفادها أنه ينبغي الحصول على جميع الحقوق تلقائيا وليس بالتسجيل.

### التحفظ على المادة ١١

ما زال التحفظ مطلوبا بسبب الاختلاف في المعاملة بين الرجل والمرأة عند تطبيق الشروط التشريعية فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية الحكومية. وستحدث المساواة في المعاملة في معظم النواحي اعتباراً من ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ طبقا لمجموعة التدابير المتصلة بالمساواة في سن المعاش التقاعدي الحكومي.

وسيظل التحفظ المتعلق بالزيادات لإعالة الراشدين ضروريا لفترة أطول وسيستمر الاختلاف في المعاملة بين الرجل والمرأة في بعض الحالات حتى نيسان/أبريل ٢٠٢٠، فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية الحكومية. والمساواة في المعاملة التي كان من المقرر أن تبدأ اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠١٠ فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية الحكومية تفوقت عليها الآن التغيرات التي أدخلها قانون المعاشات التقاعدية لعام ٢٠٠٧ الذي ينص على أن المطالبات الجديدة للحصول على زيادة لإعالة الراشدين ستستبعد اعتبارا من ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وأي استحقاق للحصول على زيادة لإعالة الراشدين تقرر قبل ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ قد يستمر حتى ٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٠ (رهنا باستمرار توافر شروط الحصول على الاستحقاق). وستتوقف زيادات إعالة الراشدين اعتبار من ٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٠. ولذلك نحتاج إلى الاحتفاظ بالتحفظ على المادة ١١ لحماية الوضع الحالي وللفترة لغاية نيسان/أبريل ٢٠٢٠.

واعتبارا من ٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، سيتوقف استحقاق الحصول على زيادة إعالة الراشدين في المعاشات التقاعدية الحكومية ولن يكون التحفظ مطلوبا بعد ذلك. ولذلك ستعيد الحكومة البريطانية النظر في هذا التحفظ عند الاقتراب من هذا التاريخ.

### التحفظ على المادة ١٥

ترى الحكومة البريطانية أن تفسيرها للمادة ١٥ يتمشى مع القصد وراء المادة، ولذلك ترغب، استنادا إلى سياسة قانون العقود، في الاحتفاظ بالإعلان التفسيري.

### التحفظ على المادة ١٦

تقوم الحكومة البريطانية بإعادة النظر في تحفظها على المادة ١٦.

## التوصيات المقدمة إلى المملكة المتحدة

١ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ١١: أن تنظر الدولة الطرف بصورة نشطة في سحب التحفظات المتبقية على الاتفاقية.

٢ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ١٦ (أ): أن تضع الدولة الطرف وتعتمد استراتيجية وسياسة وطنية موحدة وشاملة لتنفيذ الاتفاقية في جميع أنحاء المملكة المتحدة بما في ذلك الإدارات المفوضة، والأقاليم التابعة للتاج وأقاليم ما وراء البحار.

٣ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٢٤ (ب): أن تُدمج الدولة الطرف وتعمم منظورا جنسانيا في جميع السياسات والبرامج المتعلقة بقضايا المساواة وعدم التمييز على نطاق أوسع.

٤ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٢٤ (أ): أن تكفل الدولة الطرف إيلاء الآلية الوطنية لتحقيق المساواة اهتماما ذا أولوية للمساواة بين الجنسين.

٥ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ١٢: أن تقدم الدولة الطرف الملاحظات الختامية إلى جميع الوزارات والهياكل الحكومية الأخرى ذات الصلة على جميع المستويات، وأقاليم أعالي البحار والأقاليم التابعة للتاج، والبرلمان والهيئة القضائية.

٦ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ١٦ (ب): أن تنشئ آلية فعالة للتنسيق والرصد تُعنى بتنفيذ هذه الاستراتيجية بطريقة متسقة ومتماسكة في جميع أنحاء أراضيها.

٧ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ١٦ (د): أن تتخذ الدولة الطرف تدابير عملية للتعريف بالاتفاقية وبروتوكولها الاختياري على نطاق واسع بين الجمهور وجميع فروع الحكومة، وأن تضطلع في هذا الصدد ببرامج لتوعية الجمهور والتدريب بشأن الاتفاقية، والبروتوكول الاختياري، وكذلك بشأن توصيات اللجنة.

٨ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ١٦ (هـ): أن تضطلع الدولة الطرف بزيادة وعي النساء بحقوقهن

بموجب الاتفاقية وبإجراءات تقديم البلاغات والتحقيق التي يوفرها البروتوكول الاختياري.

٩ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ١٨ (أ): أن تقوم الدولة الطرف بإعداد وتنفيذ حملات تثقيف وتوعية لتعميق فهم أحكام الاتفاقية.

١٠ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٥٢ (أ): أن تنشر الدولة الطرف الملاحظات الختامية على نطاق واسع.

١١ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٥٢ (ب): أن تواصل الدولة الطرف تعزيز نشر الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري، وإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

١٢ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ١٦ (ج): أن تقدم الدولة الطرف مساعدات تقنية ومالية لأقاليم ما وراء البحار وأقاليم التاج لتنفيذ الاتفاقية.

١٣ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ١٦ (و): أن تكفل الدولة الطرف جعل الاتفاقية، وبروتوكولها الاختياري وتوصيات اللجنة جزءا لا يتجزأ من المناهج التعليمية، بما في ذلك ما يتصل بالتعليم القانوني وتدريب الموظفين القضائيين، والقضاة، والمحامين والمدعين العامين.

١٤ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٤ (ج): أن توسع الدولة الطرف نطاق الأنشطة التدريبية للبرلمانيين، ورجال القضاء، والمسؤولين العامين لضمان الإحساس بضحايا العنف، وتوفير الدعم الكافي لهن.

١٥ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ١٤: أن تستغل الدولة الطرف مشروع قانون المساواة لضمان إدماج جميع أحكام الاتفاقية.

١٦ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ١٨ (ب): أن تبلور الدولة الطرف وتنفذ واجب مساواة بين الجنسين بصورة شاملة ومنسقة وموحدة في جميع أنحاء إقليمها، على جميع مستويات الحكومة وفي وزاراتها.

١٧ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ١٨ (ج): أن تنشئ الدولة الطرف آليات مناسبة وقدرة على رصد التنفيذ، لتقييم النتائج التي تحققت، ولضمان المساءلة فيما يتعلق بواجب المساواة بين الجنسين.

١٨ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٢٦ (أ): أن تقدم الدولة الطرف التمويل بصورة متزايدة ومستدامة للمنظمات غير الحكومية النسائية.

١٩ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٢١: أن تصدق الدولة الطرف على جميع معاهدات الأمم المتحدة التي ليست طرفا فيها حتى الآن.

٢٠ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٢٠ (أ): أن تكثف الدولة الطرف جهودها لخفض عدد النساء اللآتي يخالفن القانون.

٢١ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٢٠ (ب): أن تكثف الدولة الطرف جهودها لوضع استراتيجيات بديلة فيما يتعلق باصدار الأحكام والاحتجاز.

٢٢ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٢٠ (و): أن تتخذ الدولة الطرف خطوات إضافية لإنشاء وحدات احتجاز صغيرة وسجون محلية، بالإضافة إلى مرافق منفصلة للنساء، لا سيما في أيرلندا الشمالية.

٢٣ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٢٠ (ج): أن تضمن الدولة الطرف عدم احتجاز الفتيات المجرمات في سجون الراشدات.

٢٤ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٢٠ (د): أن تتخذ الدولة الطرف مزيدا من التدابير لزيادة وتعزيز برامج التعليم، وإعادة التأهيل وإعادة التوطين للسجينات.

٢٥ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٢٦ (أ): أن تقدم الدولة الطرف تمويلا متزايدا ومستداماً للمنظمات غير الحكومية النسائية.

٢٦ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٢٦ (ب): أن تكفل الدولة الطرف ألا ينعكس تفسير وتطبيق واجب المساواة بين الجنسين سلبا على توفير خدمات ''تقتصر على المرأة'' أو أن يقيد أنشطة المنظمات النسائية.

٢٧ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٢٢: أن تنظر الدولة الطرف في تنفيذ مزيد من التدابير الخاصة المؤقتة، بما في ذلك من خلال التدابير التشريعية والإدارية، وبرامج التوعية والدعم، وتخصيص الموارد وخلق الحوافز، والتوظيف الموجه، وتحديد أهداف وحصص تخضع لجداول زمنية محددة.

٢٨ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٢٨ (ج): أن تستعرض الدولة الطرف دوريا التدابير المتخذة بهدف تقييم آثارها، واتخاذ الإجراءات المناسبة وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة في تقريرها المقبل.

٢٩ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٦ (أ): أن تتناول الدولة الطرف تدابير العدالة الجنائية ومحاكمات التجار، فضلا عن إعادة تأهيل ضحايا الاتجار.

٣٠ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٦ (ج): أن تنظر الدولة الطرف في منح ضحايا الاتجار إمكانية البقاء إلى أجل غير مسمى.

٣١ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٦ (ب): أن تكفل الدولة الطرف توفير ما يكفي من خدمات الدعم لضحايا الإتجار، بمن فيهن من لا يتعاونّ مع السلطات.

٣٢ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٦ (د): أن تزيد الدولة الطرف تعاونها مع بلدان المنشأ والعبور والمقصد في الجهود التي تبذلها لمنع الاتجار وتقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة وتحسين برامج إعادة الإدماج.

٣٣ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٨ (أ) (ب): أن تتخذ الدولة الطرف تدابير خاصة مؤقتة لتعزيز تولي المرأة مناصب قيادية.

٣٤ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٨ (أ) (أ): أن تتخذ الدولة الطرف تدابير، تشمل معايير قياسية وجداول زمنية محددة، لزيادة عدد النساء في الحياة السياسية والعامة، على جميع الصُعد وفي جميع المجالات.

٣٥ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٤٦ (ب): أن تتخذ الدولة الطرف تدابير فعالة من أجل زيادة اشتراك النساء السود والآسيويات والمنتميات للأقليات الإثنية في سوق العمل، والحياة السياسية والعامة - بما في ذلك عن طريق استخدام تدابير خاصة مؤقتة.

٣٦ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٨ (ج): أن تعزز الدولة الطرف حملاتها للتوعية بشأن أهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية.

٣٧ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٨ (ب): أن تزيد الدولة الطرف توافر برامج التدريب وبناء القدرات للنساء الراغبات في شغل الوظائف العامة أو يشغلنها بالفعل.

٣٨ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٤٨ (ج): أن تتخذ الدولة الطرف تدابير فعالة للقضاء على التمييز ضد المهاجرات واللاجئات.

٣٩ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٤٨ (ب): أن تعيد الدولة الطرف النظر في سياستها القائمة على ”عدم الاستعانة بالأموال العامة“.

٤٠ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٤٨ (د): أن تولي الدولة الطرف اهتماما خاصا لضعف طالبات اللجوء حينما تكون طلباتهن قيد البحث، وأن تكفل تنفيذ المبادئ التوجيهية الجنسانية للجوء تنفيذا كاملا.

٤١ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٤٠ (ب): أن تواصل الدولة الطرف سد الفجوة في الأجور، ببدء عمليات مراجعة تصحيحية إلزامية خاصة بالأجور.

٤٢ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٤٠ (أ): أن تضمن الدولة الطرف تكافؤ الفرص للنساء والرجال في سوق العمل، بما في ذلك استخدام تدابير خاصة مؤقتة.

٤٣ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٤٦ (ج): أن تتخذ الدولة الطرف تدابير محددة لمعالجة ارتفاع معدل الوفيات النفاسية في مجتمعات الرُحل، بما في ذلك تخصيص موارد كافية لزيادة فرص الحصول على خدمات صحية ميسورة، ولا سيما خدمات ما قبل الولادة وما بعدها وفي أثنائها، بالإضافة إلى غيرها من أشكال المساعدة الطبية والمساعدة في حالات الطوارئ.

٤٤ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٤٢ (ج): أن تشجع الدولة الطرف التربية الجنسية على نطاق واسع وتوجهها إلى المراهقات والمراهقين.

٤٥ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٤٢ (أ): أن تواصل الدولة الطرف معالجة حالات الحمل في سن المراهقة، وتحسين خدمات الصحة الجنسية والإنجابية من حيث توافرها والقدرة على تحملها تكلفتها.

٤٦ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٤٢ (د): أن تشرع الدولة الطرف في إجراء عملية تشاور عام في أيرلندا الشمالية بشأن قانون الإجهاض، وأن تنظر في إلغاء الأحكام العقابية المفروضة على النساء اللائي يخضعن للإجهاض.

٤٧ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٥٠: أن تدمج الدولة الطرف المنظور الجنساني في جميع جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تعكس أحكام الاتفاقية في هذه الجهود صراحة.

٤٨ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٢ (ب): حَث الدولة الطرف على التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية بشأن الزواج القسري، ونشرها على نطاق واسع.

٤٩ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٠ (ج): أن توسع الدولة الطرف نطاق حملات توعية الجمهور بشأن الزواج القسري، وبخاصة التي تستهدف بشكل خاص المجتمعات المحلية الأكثر تعرضا للخطر.

٥٠ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٠ (أ): أن تضمن الدولة الطرف التنفيذ الكامل لقانون الزواج القسري (الحماية المدنية) (٢٠٠٧) وأن تستخدم التدابير الجنائية القائمة لمعالجة هذه الظاهرة.

٥١ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٠ (د): أن تنشئ الدولة الطرف مزيدا من خدمات المشورة وغيرها من خدمات دعم ضحايا الزواج القسري وأن تعزز دعمها للمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا الميدان.

٥٢ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٠ (هـ): أن تُقيِّم الدولة الطرف الأثر الذي يرتبه تحديد السن الأدنى للأزواج المقيمين فيما وراء البحار على منع الزواج القسري وأن تعيد النظر في سياستها في هذا الصدد.

٥٣ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٠ (د): أن تُنشئ الدولة الطرف مزيدا من خدمات المشورة وغيرها من خدمات دعم ضحايا الزواج القسري وأن تعزز دعمها للمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا الميدان.

٥٤ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٤ (و): أن تحظر الدولة الطرف العقوبة المدنية للأطفال في البيت.

٥٥ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٤ (ب): أن تعتمد الدولة الطرف وتنفذ استراتيجية وطنية موحدة ومتعددة الجوانب للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وتتضمن عناصر قانونية وتعليمية ومالية واجتماعية.

٥٦ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٤ (د): أن توسع الدولة الطرف نطاق حملات توعية الجمهور بجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

٥٧ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٤ (أ): أن تكفل الدولة الطرف التنفيذ الكامل للتشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، إضافة إلى محاكمة مرتكبيه وإدانتهم.

٥٨ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٤٦ (د): أن تعتمد الدولة الطرف استراتيجيات موجهة ومناسبة ثقافيا من أجل التصدي لمسائل الصحة العقلية التي تواجهها النساء في المجتمعات الإثنية ومجتمعات الأقليات المختلفة.

٥٩ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٢ (أ): أن تضمن الدولة الطرف التنفيذ الكامل للتشريعات المتعلقة بحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بما في ذلك محاكمة مرتكبيه.

٦٠ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٢ (ج): أن تضع الدولة الطرف وتنفذ استراتيجيات منع هادفة، بما فيها تلك التي تشمل الزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية، لمعالجة قضية تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٦١ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظة الختامية عام ٢٠٠٨- التوصية، الفقرة ٣٨ (د): أن تنفذ أيرلندا الشمالية قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة، والسلام والأمن، تنفيذا كاملا.